الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور–خنشلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

الشعبة: تاريخ

التخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954م)

الرقم التسلسلي:

محمد بن رحال 1886- 1925 ومحاولات الحوار بين المجتمع الجزائري والاستعمار

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في شعبة التاريخ تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

إعداد الطالبة:

❖ بسمة سلات

إشراف الأستاذة:

* د. مليكة قليل

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة العلمية
سمية مزدور	رئيسا	أستاذ مساعد أ
مليكة قليل	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر ب
رامي سيدي محمد	مناقشا	أستاذ محاضر أ

السنة الجامعية: 1444هـ/ 2022م-2023م.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

الشكر الأول وقبل كل شيء لله عز وجل، الذي سهل عليا ما كنت أعتقد أنه صعب، وفتح أمامي كل الأبواب المغلقة، فله الشكر والحمد دائما وأبدا.

كما أتقدم بالشكر إلى أستاذتنا المشرفة علينا الدكتورة " قليل مليكة" التي لم تبخل علينا أبدا بنصائحها وتوجيهاتها فلها مني أخلص الإحترام والتقدير.

وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، فإني أشكر كل من سخرهم الله لمساعدتي في هذا العمل من قريب أو بعيد، وكل من شجعني ولو بكلمة طيبة، كما أشكر جميع من زودنا بالكتب والمراجع ولم يبخل علينا.

شكرا لكم جميعا

الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي وأبي أطال الله في عمرهما.

وإلى كل من قدم لي المساعدة لإنجاز هذا العمل.

وإلى جميع أساتذتي من الإبتدائي حتى الجامعة

وإلى الأصدقاء الصادقين.

قائمة المختصرات

تر	ترجمة
تح	تحقيق
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
د.م	دون مكان نشر
ط.خ	طبعة خاصة
د.س	دون سنة نشر
مر	مراجعة
ص	صفحة
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
ج	جزء
م	الميلاد
p	page
n	numéro

مقدمة

مقدمة:

عمل الاستعمار الفرنسي منذ بداية احتلاله للجزائر على محاولة تفكيك بنية المجتمع الجزائري والقضاء عليه، من خلال ممارسة مختلف الأساليب والإجراءات التعسفية في حق الجزائريين، وسن العديد من التشريعات الاستثنائية، وذلك بهدف بسط سيطرته على كل المجالات، السياسية، الاقتصادية، الدينية، والثقافية ...، وأيضا من أجل جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

إذن لم يكن للجزائريين أمام الأوضاع المزرية التي يعيشونها بسبب تلك السياسة الفرنسية إلا المقاومة والتصدي للاستعمار الفرنسي، من أجل القضاء عليه، لكن في كل مرحلة من مراحل هذا الاستعمار يختلف أسلوب مقاومة الجزائريين، حيث تميزت طريقة مقاومتهم مع بداية الاحتلال بالمواجهة المباشرة له وباتباع وسائل عسكرية، تمثلت خاصة في المقاومات الشعبية المسلحة لتأكيدهم على رفض الاحتلال، غير أن هذه المقاومات فشلت في الاستمرار لطرد الاستعمار وتغيير الواقع، مما توجب ضرورة تغيير أسلوب المقاومة إلى العمل السياسي من أجل الدفاع عن حقوق الجزائريين، حيث قرر البعض من الشخصيات اتباع أسلوب الحوار مع السلطات الاستعمارية الفرنسية، خاصة من الأعيان ومن النخبة الجزائرية المثقفة، التي اعتمدت على وسائل سلمية لمحاورة الإدارة الفرنسية لتحسين أوضاع الجزائريين.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت العديد من الشخصيات التي تبنت أسلوب الحوار في نضالها، ومن أهمها محمد بن رحال الذي أمضى معظم حياته خاصة من سنة 1886م إلى سنة 1925م في محاورة الإدارة الاستعمارية، من خلال إيصال مطالب المجتمع الجزائري إلى السلطات الفرنسية مع تقديم حجج قوية لهم لنيل بعض حقوق الجزائريين ومطالبهم، وهذا ما سنتحدث عنه في موضوع دراستنا بعنوان "**محمد بن رحال 1886-1925 ومحاولات الحوار بين المجتمع الجزائري والاستعمار**".

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها الذاتية والموضوعية حيث تمثلت في:

الذاتية:

رغبتنا الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع والتعمق فيها، ومحاولة إثرئها ولو بالقدر البسيط من المعلومات.

الموضوعية:

- باعتبار هذا الموضوع يتحدث عن مرحلة مهمة من تاريخ الجزائر المعاصر.

- ولكون محمد بن رحال من أهم الشخصيات التي تستحق الدراسة نظرا للجهود التي بذلها في الدفاع عن حقوق الجزائريين باتباعه أسلوب جديد من خلال تقديم مقترحات للإدارة الفرنسية خاصة في التعليم والتجنيس والتجنيد.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يركز على شخصية محمد بن رحال وعلى الأفكار والمطالب الجديدة التي جاء بها لمقاومة الوجود الفرنسي، ومن أجل رفع الظلم الذي يتعرض له المجتمع الجزائري في مختلف المجالات، وذلك بتقديم العديد من المقترحات والإصلاحات أمام الإدارة الفرنسية.

أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف هذا الموضوع في:

- إبراز شخصية محمد بن رحال وجوانب مختلفة من حياته، وأيضا التعرف على جهوده إيصال مطالب الجزائريين إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية لتحسين أوضاعهم.
- إبراز أهمية تدخلات محمد بن رحال خاصة خلال المرحلة التي ظهر فيها حيث اعتقدت خلالها فرنسا أنها أنهت كل المقاومات في أوساط الجزائريين.

- معرفة مدى نجاح أو فشل مقاومة محمد بن رحال وموقف السلطات الفرنسية من اقتراحاته التي قدمها.

الإشكالية:

تكمن إشكالية هذه الدراسة في: صدى وفعالية آراء ومقترحات محمد بن رحال في تغيير واقع المجتمع الجزائري في ظل السياسة الفرنسية وضمن مقاومة الحوار من سنة 1886م إلى سنة 1925م.

ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- كان وراء ظهور أسلوب الحوار مع الإدارة الفرنسية العديد من العوامل، فيما تمثلت؟ وماهي أهم الوسائل التي اعتمد عليه؟
- من هو محمد بن رحال؟ وكيف أثر تكوينه ونشأته في شخصيته؟
- ماهي أهم القضايا التي دافع عنها محمد بن رحال؟ وكيف تميزت مظاهر المقاومة عن طريق الحوار التي تبنها محمد بن رحال؟
- وما موقف فرنسا من مختلف محاولاته في الحوار؟

خطة الدراسة:

لشرح وتحليل الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ومعالجة موضوع دراستنا اعتمدنا على خطة مقسمة لفصل تمهيدي وثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث تناولنا في الفصل التمهيدي الذي كان تحت عنوان إرهاصات مقاومة الحوار، وضحنا من خلال هذا الفصل أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مقاومة الحوار التي من بينها السياسة التي طبقتها فرنسا على المجتمع الجزائري في مختلف المجالات، وخاصة سياستها التعليمية التي اتبعتها في الجزائر التي كان من نتائجها بروز النخبة الجزائرية المثقفة هذه الفئة التي تبنت فيما بعد أسلوب الحوار مع الإدارة الفرنسية، أيضا من أهم الأسباب هي فشل مقاومة الرفض في تغيير واقع الجزائريين، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الوسائل التي تم الاعتماد عليها في هذا النوع من المقاومة ونماذج

عنها، حيث حاولنا التوضيح من خلال هذا الفصل أنه هناك العديد من الشخصيات التي حاورت الإدارة الفرنسية إلا أن محمد بن رحال تميز عنهم بتقديمه لمقترحات واصلاحات بدل الاكتفاء بالنقد فقط، وهذا ما تناولناه في باقي الفصول حيث خصصنا الفصل الأول للتعريف بمحمد بن رحال وجوانب مختلفة من حياته، أما الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان مظاهر المقاومة عن طريق الحوار عند محمد بن رحال وأهم مواقفه فقد تحدثنا فيه عن القضايا التي دافع عنها محمد بن رحال، كما ركزنا على إبراز الاقتراحات والاصلاحات التي قدمها محمد بن رحال من أجل إقناع السلطات الفرنسية بضرورة تحسين أوضاع الجزائريين، وبالنسبة للفصل الثالث الذي كان تحت عنوان مواقف فرنسا من جهود محمد بن رحال في الدفاع عن قضايا الجزائريين فقد خصصناه لتوضيح موقف فرنسا من مقترحات محمد بن رحال وعن مدى فعالية هذه المقترحات.

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي في وصف بعض الأحداث التاريخية، والتحليلي في تحليل ودراسة مواقف محمد بن رحال في مختلف القضايا التي تخص المجتمع الجزائري بهدف الوصول إلى استنتاجات، واعتمدنا على المنهج الإحصائي خاصة في تقديم بعض الإحصاءات حول أعداد ونسب الأطفال في المدارس.

الدراسات السابقة:

كانت الدراسات السابقة التي تحدثت عن محمد بن رحال وتدخلاته قليلة، منها مذكرة لنيل شهادة الماجستير لعبد العالي فضل تحت عنوان "تطور أوضاع الجزائر إلى بداية القرن العشرين دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف شخصيات جزائرية كنماذج محمد بن رحال و ابن سماية وابن حبيلس"، التي تناولت شخصية محمد بن رحال، لكن في تحليلها لأفكار محمد بن رحال ركزت كثيرا على مطالبه في مجال التعليم فقط.

عرض أهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على العديد من المصادر والمراجع أهمها:

- كتاب مستقبل الإسلام وكتابات أخرى لمحمد بن رحال الذي تضمن مختلف التدخلات والعرائض التي قدمها محمد بن رحال للإدارة الفرنسية من أجل الدفاع عن حقوق الجزائريين حيث وظفناه في الفصل الثالث.
- أيضا من بين أهم المصادر التي اعتمدنا عليها خاصة في الفصل الثاني هو كتاب آثار محمد البشير الإبراهيمي لأحمد طالب الإبراهيمي وكتاب مذكرات لمصالي الحاج اللذان قدما لنا وصفا دقيقا لمحمد بن رحال وشخصيته.
- كما وظفنا بعض المجلات والصحف مثل مجلة الشهاب التي تضمنت مقال لمحمد بن رحال يوضح دفاعه عن التمثيل النيابي أيضا صحيفة le temps التي أدرجت آراء محمد بن رحال عن التجنيد الإجباري.
- أما بالنسبة للمراجع فقد اعتمدنا كثيرا على كتاب محمد بن رحال عميد الشبان الجزائري لصبرينة الواعر الذي تحدثت فيه بالتفصيل عن حياة محمد بن رحال وتدخلاته في كل المجالات.
- أيضا اعتمدنا على كتاب عمار يزلي تحت عنوان الثقافة في مواجهة الاحتلال الذي أفادنا كثيرا في الفصل الأول لأنه تحدث عن مقاومة الحوار وأسباب بروزها.

حدود الدراسة:

بالنسبة للإطار الزماني لهذا الموضوع فيمتد من أواخر القرن التاسع عشر من سنة 1886م أي سنة بداية دفاع محمد بن رحال عن حقوق الجزائريين خاصة في ميدان التعليم، إلى غاية بداية القرن العشرين سنة 1925م وهي سنة نهاية الحياة السياسية لمحمد بن رحال وتقديم استقالته من منصبه في المجالس المالية. أما مكانيا فإن موضوع الدراسة في الجزائر.

صعوبات البحث:

وجهتنا العديد من الصعوبات في إنجاز هذا العمل أهمها صعوبة الحصول على مقالات وكتابات محمد بن رحال في مختلف الجرائد، خاصة الموجودة في الأرشيف الجزائري مثل جريدة الحق الوهراني.

الفصل التمهيدي: إرهاصات مقاومة الحوار

المبحث الأول: أسباب ظهور مقاومة الحوار

المبحث الثالث: أهم وسائل مقاومة الحوار ونماذج عنها

برزت مقاومة الحوار مع الإدارة الاستعمارية الفرنسية كأسلوب جديد نتيجة عدة أسباب، من طرف بعض الشخصيات التي تميزت بعدة مميزات عن غيرها، مكنتها من الاعتماد على وسائل سلمية في مواجهة الوجود الاستعماري ومحاولة إيصال الأوضاع التي يعيشها الجزائريين للسلطات الاستعمارية لإيجاد حلول لها، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: أسباب ظهور مقاومة الحوار

أولا- آثار السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري

أ- سياسة فرنسا الضريبية ومصادرة أراضي الجزائريين:

عملت الإدارة الاستعمارية على سن العديد من القوانين والتشريعات لهدف تفكيك بنية المجتمع الجزائري، خاصة اقتصاديا واجتماعيا، وذلك من خلال وضع سياسة محكمة تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها، كفرض ضرائب جائرة ومرهقة للمجتمع الجزائري[1]، من أجل تفقيرهم وخدمة الاقتصاد الاستعماري[2]، فقد أصبح الجزائريون ملزمون بدفع الضرائب العربية بالإضافة إلى الضرائب الأوروبية، التي كانت تزيد قيمتها مع الوقت رغم تدني مستواهم المعيشي[3]، وكمثال على ذلك أن في سنة 1845م تزايدت الضرائب في جهة قسنطينة إذ بلغ العشور[4] 898000 فرنك وبلغت اللزمة[5] بين 300000 و 720000 فرنك، وأيضا أصبح الفلاحون يدفعون الضرائب نقدا

---

[1]حمادي بن موسى: الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1850-1900، مجلة الحقيقة، عدد 36، جامعة أدرار، الجزائر، 2015م، ص 122.

[2]موسى لوصيف: الهجرة الجزائرية نحو المغرب الأقصى ودورها في الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الثقافي والاجتماعي المغاربي عبر العصور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، أدرار، الجزائر، 2012-2013م، ص23.

[3]حمادي بن موسى: الضرائب والغرامات في الجزائر...، ص123.

[4]العشور: هي التي تقدر بعشر الإنتاج وتأخذ من عشر المحاصيل الزراعية. ينظر: عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص38.

[5]اللزمة: بدأ تطبيقها بتاريخ 18جوان 1858م والتي تدعى بعدة أسماء كضريبة الدم أو ضريبة الرأس أو الجزية، ولها أربعة أصناف وهي لزمة المنازل ولزمة القبائل الصغرى والأوراس وميزاب ولزمة النخيل. ينظر: عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، ص 41.

بعد أن كانوا يدفعونها عينا[1]، والجدول التالي يمثل الفرق بين قيمة المبالغ المسددة من قبل الأهالي ومن المستوطنون الأوروبيون إلى خزينة مقاطعة قسنطينة[2].

السنة	المبلغ المسدد من الأهالي	المبلغ المسدد من المستوطنين الأوروبين
1883م	2.609.047 فرنك	617.819 فرنك
1884م	2.221.751 فرنك	632.882 فرنك
1892م	3.137.700 فرنك	813.429 فرنك
1894م	3.070.375 فرنك	822.515 فرنك

جدول رقم 1: قيمة المبالغ المسددة من الأهالي ومن المستوطنين الأوروبين إلى خزينة مقاطعة قسنطينة

حيث نلاحظ من خلاله أن المبالغ المسددة من الأهالي كانت أكبر بكثير من المبالغ المسددة من المستوطنون الأوروبيون، أي أن الأهالي كانوا يدفعون نسبة أكبر من المبالغ التي كانت تؤخذ من الضرائب في خزينة مقاطعة قسنطينة بالمقارنة بالمستوطنون الأوروبيون.

فقد أدت السياسة الضريبية التي اعتمدتها فرنسا على الأهالي إلى إثقال كاهلهم بها، فقد يضطروا أحيانا إلى بيع احتياطاتهم العقارية لدفع ضرائبهم الملزمون بها، وتحدثت كذلك جريدة الحق[3]على حقيقة الضرائب المرغمة على الجزائريين التي زادت من فقرهم، وذلك مثلا في مقال "ويل للمهزومين" ومن بين ما جاء فيه "**يدفع العرب ضرائب ألف مرة أكثر من الأوروبيين الذين يشتغل العرب في أراضيهم**"، ونتيجة لهذه الضرائب ازدادت حركية الهجرة الجزائرية سواء داخليا أو

[1]أندري نوشي وأخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي وعاشور منصف، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص335.

[2]حمادي بن موسى: الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ص126.

[3]الحق: صدر أول عدد لها في سنة 1893م تحت عنوان الحق ومديرها هو سليمان بنقي ورئيس تحريرها هو عمار السمار أما خليل قايد العيون فكان متصرف لها، هدفها" دعم مصالح العرب". ينظر: صبرينة الواعر، جريدة الحق البوني وقضايا الجزائريين 1893-1894، مجلة منتدى الأساتذة، العدد 16،الجزائر، جوان 2015م، ص، ص 308، 309.

خارجيا، وهذا ما أكدته جريدة الحق "**لكي تتجنبو زحف عرب الأرياف إلى المدن خففوا عنهم الضرائب التي يعانون منها...نذكركم أن القبائل التي تدفع الضرائب تتراوح قيمتها من 15000 إلى 40000 فرنك دون أن يعرف سكانها أي تحسين، ألقوا نظرة على هؤلاء المساكين**"[1].

بالإضافة إلى تطبيق فرنسا لسياسة نزع ملكية الأرض ومصادرتها من الجزائريين وهذا بعد أن تأكدت من أهميتها الكبيرة بالنسبة لهم، لأنها تعتبر مصدرا لرزقهم ولترابط الأعراش فيما بينها، فأيقنت الإدارة الفرنسية أن الحل الوحيد لتفكيك هذا الترابط هو مصادرة أراضيهم، وهذا ما أكده الجنرال بيجو[2] قائلا: "**لم أجد أية وسيلة فعالة لإخضاع الجزائريين أحسن من مصادرة أملاكهم الزراعية**"[3]، ولتحقيق ذلك عملت على سن مجموعة من القوانين لاستغلال أكبر عدد من أراضي الجزائريين[4]، كإصدار قانونين في سنة 1844م وسنة 1846م الهدف منها زيادة المساحات الممنوحة إلى المستوطنين[5]، فكان قانون 1أكتوبر 1844م تأخذ بموجبه فرنسا الأراضي البور، أما مرسوم 21 جويلية 1846م فأعطى الحق لها بمصادرة الأراضي التي لا يملك أهلها سندات تؤكد على ملكيتها ويتم تقديمها للمستوطنين بعد ذلك، كما صدر قانون في 16 جوان 1851م الذي ركز على منح الحق لفرنسا بملكية أراضي العروش[6]، وفي سنة 1845م نتيجة لزيادة عدد الأراضي التي تم الاستحواذ عليها ارتفع عدد المستوطنين إلى أزيد من 46 ألف في الجزائر[7]،

---

[1]صبرينة الواعر: جريدة الحق البوني وقضايا الجزائريين 1893-1894، ص321.

[2]بيجو: ولد سنة 1784م في مدينة ليموج، وتم تعيينه في حرس نابليون الإمبراطوري سنة 1806م، واستطاع أن يحصل على ثقة لويس فيليب في سنة 1833م، وأصبحت له مكانة عنده، أما في سنة 1843م فتحصل على لقب مارشال بعد نجاحه في أعماله بالجزائر، وتوفي في سنة 1849م، بمرض الكوليرا. ينظر: بسام العسلي، الماريشال بيجو 1784-1849، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1982م، ص، ص 11، 12.

[3]عبد الحكيم رواحنة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، ص22.

[4]موسى لوصيف: الهجرة الجزائرية نحو المغرب الأقصى، ص 17.

[5]أندري نوشي وأخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، ص333.

[6]عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، تر: عبد الله جوزيف، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983م، ص، ص 61، 62.

[7]عبد الحكيم رواحنة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، ص28.

وأصبح سنة 1848م ما يعادل 54 مستوطنة للمعمرين موزعة بين عمالة قسنطينة والوسط ووهران[1].

وفي أفريل 1863م أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوم سيناتوس كونسيلت[2]، الذي كان من بين قراراته تقسيم القبيلة إلى دواوير وتحويل ملكية الأراضي من ملكية جماعية إلى ملكية فردية وهذا ما سهل لها الحصول على الأراضي[3]، فتم من خلال المرسوم تحويل ما يعادل 8000000 هكتار من أراضي كانت ملكيتها جماعية إلى ملكية خاصة[4]، فقدر عدد أراضي الجزائريين التي تم الاستيلاء عليها ب 365000 هكتار وذلك بين سنة 1850م إلى 1870م، وفي هذا الصدد مثلا تحدث قائد أولاد رشاش بخنشلة عن أضرار هذا المرسوم فقال: "**لقد هزمنا الفرنسيون في سهل سيخ وفرضوا علينا ضريبة الحرب كل هذا لايهم ولكن إنشاء الملكية الفردية على يد الفرنسيين والترخيص لكل فرد ببيع مايحصل عليه من أرض بعد إجراء القسمة معناها الحكم على القبيلة بالموت بعد عشرين سنة من تنفيذ هذه الإجراءات الفرنسية سيؤدي لامحال إلى زوال قبيلة أولاد رشاش**"[5].

ونتيجة للثورات التي شنها الجزائريون في سنة 1871م في مختلف مناطق الجزائر التي استغلها الاستعمار الفرنسي ليصادر أراضيهم، فقدرت نسبة مصادرتها ب 70.4% من ممتلكاتهم

---

[1]أحمد مريوش: ثقافة المقاومة ونماذج من عرائض الأهالي الجزائريين إلى فرنسا خلال القرن التاسع عشر، حوليات التاريخ والجغرافيا، المجلد 3، العدد 6، جامعة الجزائر، 2012م، ص110.

[2]سيناتوس كونسيلت: هو مرسوم حول الملكية العقارية في الجزائر ويعرف أيضا باسم قانون مجلس الشيوخ، تمت المصادقة عليه في 13 أفريل 1863م وأعلن عنه بيوم 22 أفريل 1863م، تكون من 7 فصول وله عدة أهداف معلنة وخفية. ينظر: صالح حيمر، قانون سيناتوس كونسيلت 1863م حول الملكية العقارية في الجزائر قراءة تاريخية، مجلة عصور، المجلد 11، العدد2، جامعة تبسة، الجزائر، 2012م، ص،ص 3، 4، 5.

[3]صالح حيمر: قانون سيناتوس كونسيلت 1863م حول الملكية العقارية في الجزائر قراءة تاريخية، ص 4.

[4]عبد الحكيم رواحنة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، ص25.

[5]أحمد حسين السليماني: نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830-1871، مجلة المصادر، المجلد 4، العدد1، جامعة الجزائر، 2002م، ص-ص 119-120-112.

العقارية والحيوانية،[1]، فقد كان هدف الإدارة الفرنسية من مصادرة أراضي الأهالي عقب ثورة 1871م هو زيادة مناطق الاستيطان، إذ بلغت عدد القرى الاستيطانية التي تم إنشاؤها ب 440 قرية من سنة 1840م إلى 1900م[2]، وكان لسياسة الاستيطان ومصادرة أراضي الجزائريين الأثر البالغ عليهم، فأدت إلى تفقيرهم وتشريدهم وفقد الفلاحون الجزائريون مصدر رزقهم فنقصت أراضيهم الزراعية عام 1883م إلى 8188410 هكتار، وعام 1903م إلى 5791255 هكتار، واستمرت في الانخفاض[3]، وهذا ما أدى إلى تناقص عدد الجزائريين الذي كان سنة 1831م يقدر بحوالي 4500000 نسمة إلى 2210000 نسمة في سنة 1872م[4].

وكذلك تواصلت الإدارة الفرنسية في سن قوانين حول الملكية العقارية، من بينها قانون فارني في 26 جويلية 1873م والذي عرف بقانون المعمرين، حيث كان ينص على إخضاع جميع الأملاك العقارية للجزائريين إلى القانون الفرنسي و تفكيك أراضي العرش، فقدر عدد الأراضي التي خسرها الجزائريين نتيجة هذا القانون ب 432 ألف هكتار وذلك مابين 1877م إلى 1898م[5].

ب-سياسة فرنسا التعليمية ودورها في بروز النخبة:

بعد تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين، عملت أيضا السياسة الفرنسية بكل الأساليب من أجل تفتيت البنية الثقافية[6]، وذلك لأن من بين أهم أهدافها هي محاربة المقومات الوطنية للجزائريين، فعملت على هدم المؤسسات التعليمية والدينية في الجزائر، والاستيلاء على

[1]يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص28.

[2]عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين 1919-1939، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص38.

[3]يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ص 36.

[4]ناصر الدين سعيدوني: المسألة الثقافية في الجزائر النخب الهوية اللغة دراسة تاريخية نقدية، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، لبنان، 2012م، ص 66.

[5]فؤاد عزوز: التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900، دورية مدارات تاريخية، المجلد1، عدد خاص، جامعة سطيف، الجزائر، 2019م، ص، ص 297، 298.

[6]عمار يزلي: الثقافية في مواجهة الإحتلال دراسة، د.ط، منشورات السهل، الجزائر، 2009م، ص156.

الأوقاف التي تعتبر أهم مصادر تمويلها ومصدر عيش المعلمين، وهذا ما أكده توكفيل[1] سنة 1848م في تقرير له بقوله: "**لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال وذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة وأنقصنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تندثر وبعثرنا الحلقات الدراسية من حولنا... وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع أشد بؤسا وأكثر جهلا وأشد همجية**"[2]، ويتحدث أيضا الجنرال دوماس عن الأوضاع التي وصل إليها التعليم ففي سنة 1846م أصبح في مدينة الجزائر 14 مدرسة يدرس فيها حوالي 600 تلميذ[3].

فقد كانت نتيجة محاربة المؤسسات التعليمية والدينية هي انخفاض التعليم لدى الجزائريين وتراجع عدد التلاميذ وتشريد المعلمين، وأجبر الكثير ممن كانوا يريدون التعلم للهجرة إلى بلدان مختلفة[4]، فتوجه الجزائريون في البداية إلى البلدان العربية، خاصة تونس والمغرب والشام فقدر عدد المهاجرين من الجزائريين بأكثر من 100000 وذلك من سنة 1830م إلى 1912م.

أيضا لتأكد الإدارة الفرنسية أن اللغة العربية والدين الإسلامي هما أساس هوية المجتمع الجزائري، عملت على إصدار قوانين وقرارات لمحاولة القضاء على التعليم باللغة العربية، خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كقانون 24 ديسمبر 1904م الذي تم بموجبه منع أي جزائري أراد إنشاء مدرسة لتعليم اللغة العربية، حتى أنه أقر بعدم فتح كتاب[5] لتحفيظ

---

[1]توكفيل: ولد في 29جويلية 1805م في باريس، كان منذ صغره يتصف بالذكاء وتحليل الأفكار، أما في سنة 1849م اشتغل توكفيل في منصب وزارة الشؤون الخارجية، ومن أشهر مؤلفاته كتاب "النظام القديم والثورة". ينظر: عبيد بوداود، أليكس دو توكفيل، قراءة في بعض أفكاره ومواقفه، مجلة القرطاس، العدد 2، الجزائر، 2015م، ص-ص 188-192.

[2]الحسين عزة: التعليم الأهلي الفرنسي في الجزائر 1850-1962، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة أدرار، الجزائر، 2020/2019، ص3.

[3]ابراهيم لونيسي: أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر، مجلة المصادر، العدد 19، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2009م، ص 17.

[4]عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، د.ط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 45.

[5]الكتاب: مفرد كتاتيب وهي عبارة عن أماكن يتعلم فيها الأطفال القراءة والكتابة ويتم فيها أيضا تحفيظ القرآن الكريم. ينظر: المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية للنشر، 2008م، ص775.

القرآن، إلا بشرط حصوله على ترخيص من طرف الإدارة الفرنسية، أيضا لم يكن للمتعلمين للغة العربية مكانة فأصبحوا مهمشين[1].

إلا أن الاستعمار الفرنسي أدرك أن مختلف هذه السياسات التعسفية غير كافية لتحقيق أهدافه، بل يجب الاعتماد أيضا على الغزو الثقافي[2]، وذلك لمحاولة نشر الثقافة واللغة الفرنسية، بإحلال المدرسة الفرنسية محل المؤسسات التعليمية العربية[3]، إذ قال في هذا الصدد الدوق دومال[4]: "**بناء مدرسة أحسن وأفضل من فيلق عسكري لإقرار الأمن**"، وأيضا لحاجة فرنسا إلى فئة تكون وسيط بينها وبين الأهالي تتولى وظائف دينية وقضائية وفي الإدارات والترجمة[5].

وأصدرت الإدارة الإستعمارية مثلا مرسوم في 14 جويلية سنة 1850م يقضي بتأسيس المدارس العربية الفرنسية التي قدرت بستة للذكور وأربعة للإناث[6]، وبعدها تزايد عددها، فوصل إلى مايقارب 38 مدرسة سنة 1861م في مختلف المناطق، وكانت تحتوي المدارس على حجرة يدرس فيها معلمان للعربية والفرنسية بالتداول[7]، أما عند زيارة نابليون الثالث[8] إلى الجزائر سنة 1864م زادت العناية بالتعليم لدى الجزائريين فتأسست 12 مدرسة أخرى[9]، وكان أول معهد عربي

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: المسألة الثقافية في الجزائر، ص-ص 67-69-70.

[2] عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص 254.

[3] الحسين عزة: التعليم الأهلي الفرنسي في الجزائر 1850-1962، ص155.

[4] دومال: ولد في 16 جانفي 1822م، وهو ابن لويس فيليب، أما في سنة 1847م اشتغل في منصب حاكم عام على الجزائر. ينظر: أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للأمير عبد القادر الجزائري من خلال التعليم، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 2، العدد 3، الجزائر، 2014م، ص 285.

[5] عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص50.

[6] حسين مدني: التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر 1884-1914 الغرب الجزائري أنموذجا، مذكرة لنيل الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 7.

[7] عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص112.

[8] نابليون الثالث: كان حاكم على فرنسا وعين نفسه امبراطور لها بسنة 1852م، وفي سنة 1870م انتهت فترة حكمه. ينظر: فطيمة شيخ، قانون كريميو 24 أكتوبر 1870م أو تجنيس اليهود الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 15، الجزائر، 2017م، ص 527.

[9] حسين مدني: التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر 1884-1914، ص، ص 8، 9.

فرنسي قد تأسس بمقتضى مرسوم 14 مارس 1857م، وبين المارشال فايون سبب تأسيسه بقوله: "**لقد استوجبت مقتضيات نشر التعليم في الوسط القبلي، أن نبدأ بفتح أبوابه للطبقات الراقية في المجتمع العربي وغيرها سوف نصل إلى الأوساط الشعبية**"[1]، وبموجب مرسوم 30 سبتمبر 1850م تم إنشاء المدارس الشرعية أو مايطلق عليها اسم المدارس الحكومية الثلاث[2]، كما تحدثت جريدة المبشر[3] عن هذه المدارس بأنها تأسست بطلب من الحاكم العام من رئيس الجمهورية، وهذا لعدم وجود مدارس يتعلم فيها الأهالي مختلف العلوم العقلية كالنحو والفقه والتوحيد[4]، كانت موزعة على ثلاث مدن وهي قسنطينة وتلمسان والمدية (التي تحولت فيما بعد إلى البليدة في سنة 1855م)، وتم اختيار كل هذه المدن باعتبارها مناطق عريقة في تاريخ الجزائر، خاصة قسنطينة التي تميزت بثقافتها وعمرانها، أما المدية تم إختيارها لمراقبة تجربة هذه المدارس فيها نتيجة بعد باقي المدارس في قسنطينة وتلمسان، إذ جاءت هذه المدارس بصفة أساسية لخدمة الإدارة الاستعمارية وتحقيق الاندماج[5] وتكوين موظفين تحتاجهم الإدارة الفرنسية من القضاة والأئمة، وكانت تعتمد في برنامجها على اللغة العربية إلى غاية سنة 1876م فأصبحت الدراسة فيها باللغتين الفرنسية والعربية وأيضا كان من بين أهدافها هي مواجهة التعليم في المؤسسات خارج البلاد كالمغرب بجذب الطلبة الجزائريين المهاجرين إليها[6]، وكان أغلب التلاميذ الذين يدرسون في

---

[1]شارل روبير أجرون: الجزائريون المسليمون وفرنسا 1871-119، ج1، تر: الحاج مسعود بكلي، د.ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص 589.

[2]خليل كمال: المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور 1850-1951، مذكرة لنيل الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص69.

[3]المبشر: صحيفة ظهرت في 15 سبتمبر 1847م هي لسان حال الحكومة الفرنسية في الجزائر تم إنشائها بأمر من الملك لويس فيليب الذي كان هدفه من خلالها تتبع أخبار الأهالي وإدراج الأوامر التي تصدرها فرنسا صدرت باللغة الفرنسية والعربية. ينظر: محمد بن صالح ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847إلى 1954، ط1، ألفا ديزاين، قصر المعارض، الجزائر، 1980م، ص 21 .

[4]ابراهيم لونيسي: أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر، ص20.

[5]خليل كمال: المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور، ص، ص 73 ،74.

[6]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م، ص-ص 367-370.

المدارس الفرنسية إما أبناء الضباط أو القيادات العربية حتى أن الإدارة كانت تقدم تسهيلات لهم للدراسة فيها[1].

فكان من بين أهم نتائج المدارس الفرنسية هي أنها استطاعت تكوين نخبة من الجزائريين معظمهم من الأسر التي لها نفوذ، أطلق عليها اسم النخة الجزائرية أو المتطوعين أو المثقفين[2]، التي عرفها الشريف بن حبيلس بقوله: "**إنهم ذلك الشباب الناشئ في الجمعيات الفرنسية والذين استطاعوا أن يرتفعوا فوق العامة ويتموقعوا في الجزائر الحاملين للحضارة عن جدارة**"[3]، فهم من درسوا في المدارس الفرنسية وانبهروا بالثقافة الأوروبية، وفي سنة 1911م عرفها أحد أعضائها بقوله: "**أنها ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين بأعمالهم، أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم من مصاف ناشري الحضارة الحقيقين**"[4]، وأيضا جورج مارسي قال عن النخبة بأنها: "**أولئك الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية والذين يعرفون عن مؤلفي العصر الإسلامي الذهبي وعن كتاب التراث الفرنسي**"، فكان مصطلح النخبة في الأساس قد نشر في الصحف الفرنسية بأنهم مميزون عن البقية بهدف تشجيعهم لتحقيق الإندماج لأنهم يعتبرون كوسيط بين المجتمعيين نظرا لثقافتهم وفكرهم[5]، فمعظم الكتابات التاريخية ترى أن النخبة الجزائرية برزت عام 1892م في حركة الشبان الجزائري فهي عبارة عن فئة من المثقفين بالثقافة الفرنسية، وفئة مزدوجة الثقافة تجمع بين العربية والفرنسية تلعب دور الوسيط بين الاستعمار الفرنسي والمجتمع الجزائري لتوصل قضاياهم وأوضاعهم من أجل

[1] ابراهيم لونيسي: أوضاع التعليم في الجزائر، ص32.

[2] الحسين عزة: التعليم الأهلي الفرنسي في الجزائر 1850-1962، ص 148.

[3] الشريف بن حبيلس: الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي وفيصل الأحمر ووسيلة بوسيس، د.ط، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000م، ص 139.

[4] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م، ص 159.

[5] ابراهيم مهديد: القطاع الوهراني ما بين 1830- 1919 دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة والهوية الوطنية، د.ط، منشورات دار الأدب، الجزائر، 2006م، ص-ص 86-83 .

محاولة تحسينها[1]، أما الفئة الأولى التي وافقت على الانسلاخ من المقومات الإسلامية أو ما أطلق عليهم اسم الإدماجيين فكانوا غير جزائريين في ثقافتهم ولا فرنسيين بجنسيتهم[2]، لكن كان هذا الإنكار للثقافة العربية نتيجة لعدة ظروف، فهم لم يتلقوا الشيء الكثير من الثقافة العربية وذلك بسبب البرامج التي اعتمدتها المدرسة الفرنسية لتحقيق الاندماج، وأيضا لكونها ترى أن الحل الأمثل لتحسين الأوضاع ولتحقيق المساواة بينهم وبين الأوروبيين هو الموافقة على الاندماج والتجنيس، فمصطلح النخبة الجزائرية يختلف عن جماعة النخبة المحافظة التي سبقتها في البروز[3]، وتكونت بثقافة عربية إسلامية، درس أغلبها في المدارس القرآنية والكتاتيب والمساجد وحتى في المدارس التي كانت خارج الجزائر، في البلدان العربية الإسلامية الذين يوصفون بأصحاب العمائم[4]، ولم يكن هدف السياسة الفرنسية من نشر اللغة الفرنسية هو خدمة المجتمع الجزائري، بل تكوين هذه النخبة ذات الثقافة الفرنسية لتحقيق أهدافها الاستعمارية[5]، فهي أرادت من خلالها مساعدتها لدمج المجتمع الجزائري فيها، بنشر الأفكار الفرنسية في وسطه ودفعه لتبني لغتها وعاداتها وتقاليدها[6]، فيقول في هذا الصدد الباحث جاك مورال: "**كل المستقبل السياسي للنخبة وكل مواقفها المتخذة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتعليم المتحصل عليه وفعلا أن المدرسة الفرنسية من خلال طاقم معلميها كانت تولي أهمية كبيرة لتكوين هؤلاء لكي يصبحوا مواطنين**

[1]الحسين عزة: التعليم الأهلي الفرنسي في الجزائر، ص 148.

[2]ابراهيم مهديد: القطاع الوهراني ما بين1830-1919، ص85.

[3]عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص-ص 253-251.

[4]عبدالكريم حماتيت: موقف النخبة الجزائرية من التجنيد الإجباري، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، المجلد1، العدد1، جامعة الجزائر، ديسمبر 2021م، ص 100.

[5]بشير سحولي: مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية 1900-1939، مذكرة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2014-2015، ص33.

[6]ابراهيم مهديد: القطاع الوهراني ما بين 1830-1919، ص،ص 84، 85.

فرنسيين صالحين وجديين"[1]، أي أن السياسة الفرنسية من خلال تأسيس المدرسة الفرنسية تهدف لتكوين طبقة جديدة، لتكون حلقة وصل بينها وبين الجزائريين[2].

فمع نهاية القرن التاسع عشر ظهر بالجزائر فئة تشبعت بالثقافة الفرنسية، نتيجة تكوينهم في المدارس الفرنسية التي كان إنشاؤها لهدف أساسي هو جعلهم وسيط يربطهم مع بقية المجتمع الجزائري خاصة بعد مختلف التفكيكات التي مارستها عليه، فكانت أيضا هذه الظروف السيئة التي يعيشها الجزائريين سبب رئيسي لظهور هذه النخبة المثقفة التي دفعتهم إلى اتخاذ النضال السياسي في محاولة تغيير وتحسين أوضاع الجزائريين، أي أن المدرسة الفرنسية التي أرادت من خلالها فرنسا القضاء على هوية المجتمع الجزائري ونشر الثقافة الفرنسية أصبحت مركز للوعي عند البعض من الجزائريين المتعلمين بها وذلك بإدراكهم للواقع الذي يعيشونه بالمقارنة مع الأوروبيين، هذا ما دفعهم إلى ضرورة النضال لنيل حقوقهم بالمساواة[3].

ثانيا– فشل مقاومة الرفض في تغيير الواقع

نظرا لعمليات التهديم التي قامت بها السياسة الاستعمارية خاصة للمؤسسات الثقافية الجزائرية، وفشل مختلف وسائل مقاومة الرفض في تغيير الواقع ولم تستطع التصدي للاحتلال وإنهائه، فإن المقاومة انتقلت إلى مرحلة أخرى وهي مقاومة الحوار[4].

وهذا لايعني أن مقاومة الرفض لم تحقق بعضا من أهدافها، خاصة المقاومات الشعبية المسلحة التي واجهها الجيش الفرنسي منذ دخوله إلى الجزائر[5]، التي تدل على عدم الرضوخ

---

[1] يوسف حميطوش: المدرسة الفرنسية في الجزائر ودورها في تكوين النخب، مجلة المصادر، العدد 16، جامعة الجزائر، 2007م، ص 176.

[2] الحسين عزة: التعليم الأهلي الفرنسي في الجزائر، ص 159.

[3] فتيحة صافر: حركة الشبان الجزائريين، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، وهران، الجزائر، 2015–2016، ص 33.

[4] عمار يزلي: الثقافة في مواجهة الاحتلال، ص 157.

[5] عبد القادر جيلالي بلوفة: المقاومة الشعبية الجزائرية قراءة تاريخية في أسباب حدوثها وعوامل تواصلها 1830–1916، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 24، جامعة تلمسان، الجزائر، أكتوبر 2014م، ص 114.

ومحاولة منع الاستعمار من الاستيلاء على ممتلكاتهم[1]، فقد اجتمع الجزائريون في مقاومات مسلحة لهدف توقيف الاحتلال من التوسع داخل مختلف المناطق الأخرى[2]، وعرفت هذه المقاومات أشكال متعددة فمنها من كانت عبارة عن انتفاضات فقط ومنها من عرفت نوعا من التنظيم في جوانب مختلفة لمحاربة الاستعمار، كمقاومة الأمير عبد القادر[3] ومقاومة أحمد باي[4]، أيضا كان لكل مقاومة دوافعها إلا أن الدافع المشترك فيها هو ارتباط المجتمع الجزائري بمقوماته التي بدأ الاحتلال الفرنسي منذ دخوله محاربتها ومحاولة طمسها، وأيضا رفضهم السيطرة الأجنبية عليهم[5]، فكان لها عدة نتائج رغم اعتمادها على وسائل بسيطة فقد أخرت الاحتلال الفرنسي من التوسع والاحتلال الكامل للمناطق[6]، فمثلا مقاومة أحمد باي التي منعت الاحتلال الفرنسي من السيطرة على قسنطينة إلا في سنة 1837م، وأيضا ثورة بوعمامة[7] التي أخرت التوسع إلى الجنوب الجزائري[8]، بالإضافة إلى أن المقاومات المسلحة أدت إلى إحداث خسائر مادية وبشرية في الجيش الفرنسي إذ قال في هذا الصدد دوق أورليان: "**ألحقت بالفرنسيين من أضرار أكثر مما ألحقته**

---

[1]رامي سيدي محمد: قراءة في أسباب فشل المقاومات الشعبية في طرد الاحتلال الفرنسي من الجزائر، مجلة قضايا تاريخية، العدد 7، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017م، ص 131.

[2]عبد الغني بشينة: سوسيولوجيا المقاومة في الجزائر المقاومات الشعبية خلال القرن التاسع عشر نموذجا، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، جانفي 2022م، ص 89.

[3]الأمير عبد القادر: بن محي الدين ولد في سنة 1808م كان سياسي وأديب وقاد مقاومة ضد الوجود الفرنسي في الجزائر لمدة ثمانية عشر سنة وتوفي سنة 1883م. ينظر: محمد بن شوش، المقاومة الثقافية في الجزائر 1830-1870، المصادر، العدد 19، جامعة الجزائر، 2009م، ص 93 .

[4]أحمد باي: أصبح باي على قسنطينة في سنة 1827م وكان أصله كرغلي، قاد مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي من قسنطينة إلى غاية استسلامه وسقوط قسنطينة في يد الفرنسيين بسنة 1837م. ينظر: أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص-ص 133-144.

[5]عبد القادر جيلالي بلوفة: المقاومة الشعبية الجزائرية، ص-ص 118-120.

[6]رامي سيدي محمد: قراءة في أسباب فشل المقاومات، ص 132.

[7]بوعمامة: ولد في حوالي سنة 1838م أو م1848 تميز بأنه كان يمضي أوقاته في التعبد والزهد قاد ثورة ضد الاحتلال الفرنسي من سنة 1881م إلى غاية 1908م، ينظر: ابراهيم مياسي، دور ثورة الشيخ بوعمامة في التصدي للتوسع الاستعماري،المصادر، العدد 1، الجزائر، 1999م، ص-ص 133-170.

[8]عبد القادر الجيلالي بلوفة: المقاومة الشعبية الجزائرية، ص-ص 118-123.

جيوش العدو الأخرى بأكملها وقد حرمت جيشنا من النوم لأنها أرغمته على أن يظل دائما في حالة استنفار"[1].

غير أن جميع المقاومات المسلحة فشلت في تحقيق الاستقلال وذلك نتيجة عدة أسباب تمثلت أساسا في: سياسة القمع والإبادة التي اتبعتها السلطات الاستعمارية لتأديب الثائرين ضدها، فتم إبادة وإحراق قبائل بأكملهم فمثلا قبيلة بن صبيح التي أبيدت سنة 1844م، وعملوا على الاستيلاء على أراضيهم، أيضا تم فرض العديد من القوانين والمراسيم في حق الثائرين ضد الاستعمار الفرنسي أو الذين يفكرون في ذلك كمرسوم 31 جويلية 1845م الذي يعطي الحق بمصادرة الأراضي عند ظهور أي مقاومة ضدها[2].

كذلك من بين أهم الأسباب التي كانت وراء فشل معظم المقاومات هي القوة العسكرية التي تملكها فرنسا، فكانت أكبر بكثير أمام مايملكه المقاومين من عتاد، وهذا ما أكده أحمد باي بقوله: "...**ثم علمت أن الفرنسيين يسيرون ضدي فتقدمت للقائهم...ولكن عندما لاحظت أنني لا أقدر على محاربتهم لأن جيشهم أقوى، أمرت بالانسحاب**"[3]، فكان الجيش الفرنسي حتى في المهام الصغيرة يجهز أعداد كبيرة من الجنود والعتاد من أجل القضاء عليها، فمثلا الجنرال بيجو الذي جهز جيش بلغ عدده بين 30 إلى 36 ألف جندي من أجل محاربة 1500 إلى 2000 فارس فقط من الجزائريين، وفي سنة 1843م قدر عدد الجنود الفرنسيين بأكثر من 100 ألف جندي متواجدين في الجزائر[4]، بالإضافة إلى عدم وجود التنظيم في معظم المقاومات وبالتالي عدم استطاعتها وضع خطط عسكرية محكمة لتحديد نقاط ضعف وقوة الجيش الفرنسي من أجل القضاء عليه، كذلك أدى تمركز أغلبية المقاومات في مناطق معينة وعدم الخروج منها إلى تسهيل القضاء عليها من طرف الجيش الفرنسي الذي يقوم بمحاصرة تلك المنطقة أي إنهاء المقاومة، و

[1] رامي سيدي محمد: قراءة في أسباب فشل المقاومات، ص 132.

[2] عبد القادر جيلالي بلوفة: المقاومات الشعبية الجزائرية، ص115.

[3] محمد الكبير فيقي: قراءة تحليلية في أسباب فشل المقاومات الشعبية الجزائرية خلال القرن 19، مجلة عصور، المجلد 11، العدد 2، جامعة الجزائر، 2012م، ص، ص 264، 265.

[4] رامي سيدي محمد: قراءة في أسباب فشل المقاومات، ص 135.

لاعتمادها على قائد أو زعيم واحد لقيادتها هو كتحديد مصيرها فعند القضاء عليه أو أثناء وفاته تنتهي وتفشل المقاومة[1].

وكانت الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها الجزائريين من جوع وفقر وانتشار المجاعات سبب رئيسي في فشل المقاومات[2]، ومحاربة فرنسا للقضاء على أي تواصل وتعاون بين القبائل وبين المقاومين، وأكد هذا الضابط ريشال بقوله: "**إذا تمكنا من أن نقسم السكان إلى معسكرين متحاربين ومتعاديين، فإننا نستطيع إذ ذاك أن نضع حدا فاصلا ومانعا بين مجموعتين من السكان، هي وحتى الآن موحدة ومتضامنة لمحاربتنا**"، وبين أيضا بيجو ضرورة تشتيت شمل الجزائريين باستغلال الأعوان الجزائريين بقوله: "**إن استعانتنا بهؤلاء الأعوان يعد وسيلة ناجحة لتعيين مواقع الثوار وبذلك نتمكن من حصارهم والقبض عليهم بكل سهولة كما أن هذه الوسيلة تساهم في المحافظة على الأمن العام والمحافظة على ازدهار التجارة**"، وكانت الإدارة الفرنسية لتحقق هذا تقدم للأعوان مبالغ باهضة من أجل الحصول على خدمتهم لضرب المقاومة والقضاء عليها[3]، وقد استغلت فرنسا مختلف النزاعات التي كانت بين زعماء المقاومة كالصراع الذي كان بين الأمير عبد القادر وأحمد باي، أيضا كان لبعض اليهود دورا في إفشال بعض المقاومات وذلك بجعلهم وسطاء بين الإدارة الاستعمارية والمقاومين فكانوا يشتغلون لصالح السياسة الفرنسية[4].

لكن هذا لاينفي ظهور بعض المقاومات المسلحة في أوساط الجزائريين سواء فردية أو جماعية مع نهاية القرن التاسع عشر كانتفاضة بني شقران والأوراس في سنة 1916م، إلا أن هذا النوع من

[1] عبد القادر جيلالي بلوفة: المقاومة الشعبية الجزائرية، ص 125.

[2] محمد الكبير فيقي: قراءة تحليلية في أسباب فشل المقاومات الشعبية الجزائرية خلال القرن19، ص 268.

[3] محمد دادة، دور السياسة الاستعمارية في إضعاف قوة المقاومة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر، مجلة عصور جديدة، العدد 1، جامعة وهران: الجزائر، 2011م، ص، ص 125، 126.

[4] رامي سيدي محمد: قراءة في أسباب فشل المقاومات الشعبية في طرد الاحتلال، ص-ص 139-141.

مقاومة الرفض أصبح أضعف خاصة بعد تأثر الفلاحين وهي الفئة الأكثر مساهمة في نهوض هذه المقاومات فتحولوا إلى مشردين نتيجة السياسة الفرنسية التعسفية خاصة في النظام الزراعي[1].

المبحث الثاني: أهم وسائل مقاومة الحوار ونماذج عنها

بعد أن تم احتلال الجزائر من طرف الفرنسيين لم يقف الجزائريين مكتوفي الأيدي بل عبروا عن رفضهم له بمختلف الوسائل سواء بالهجرة أو بالمقاومة المسلحة أو غيرها، لكن ظهر البعض منهم بأسلوب جديد وفضلوا الحوار مع المستعمر كأفضل حل، الذي كان في بداية الأمر عن طريق تقديم الشكاوي والرسائل الاحتجاجية، وذلك بعد أن قامت السلطات الفرنسية بتطبيق مختلف الأساليب التعسفية على الجزائريين من تخريب وتدمير ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم[2]، فاستعملوا في نضالهم السياسي للمطالبة بحقوقهم بطريقة سلمية أسلوب غلبوا فيه العقل والوعي، ونشير إلى أن هذا النضال انتشر أكثر في المدن وذلك لقربها من مقر الاستعمار الفرنسي[3].

فبدأ الجزائريين تحرير العرائض التي تعرف بأنها عبارة عن نص يتضمن عدة مطالب[4]، وهي أيضا تعني "**عرض حال أو لائحة ممضاة من طرف مجموعة من الأشخاص وتقدم إلى السلطة بغرض رفع مظلمة أو لتحقيق رغبة معينة**"، والفرق بينها وبين الشكوة هي كونها تتم من طرف جماعة عكس الشكاوي التي تكون غالبا فردية[5]، وتعرف كذلك العرائض بأنها مجموعة الرسائل التي كانت توجه للإدارة الاستعمارية من قبل الأهالي، أو توجه إلى مختلف اللجان التي

---

[1] عمار يزلي: الثقافة في مواجهة الاحتلال، ص، ص 157، 158.

[2] فتيحة سيفو: الكتابات الاحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية 1830-1914، مجلة عصور، المجلد9،العدد1، جامعة وهران، الجزائر، 2010م، ص 34.

[3] محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث للنشر، الجزائر، 1985م، ص،ص 75، 76.

[4] سيسيل بيشو وأخرون: قاموس الحركات الاجتماعية، تر: عمر الشافعي، مر: دينا الخواجة، ط1، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، مصر، 2017م، ص177.

[5] فتيحة سيفو: الكتابات الاحتجاجية الجزائرية، ص 38.

شكلتها فرنسا[1]، وتعتبر بأنها أسلوب احتجاجي سلمي يقدم لتحقيق مطالب معينة[2]، كما يجب الإشارة إلى أن الجزائريين حرموا من استعمال وسائل التعبير التي كان الأوروبيون يستعملونها، خاصة مع بداية الاحتلال، فكان بإمكانهم إلا تشكيل الرسائل والشكاوي فقط من أجل الاحتجاج وذلك رغم عدم الإصغاء لها من طرف المسؤولين الفرنسيين، بالإضافة إلى أن كلمة عريضة كانت لا تستعمل في الكتابات الفرنسية عندما تتحدث عن رسائل التي يستعملونها الجزائريين للاحتجاج حتى وإذا كانت لها مميزات العريضة فهم يطلقون عليها اسم شكوى أو طلب أو مذكرة[3].

لم يكن تحرير العرائض بالأمر الجديد على الجزائريين فمنذ بداية الاحتلال الفرنسي ظهرت عدة عرائض استعملها حمدان خوجة[4] أما الفرق بينها وبين العرائض التي ظهرت في القرن التاسع عشر هي أنها قديما عبرت عن الشكاوي والاحتجاجات، أما العرائض الجديدة فتضمنت مطالب معينة[5]، وهذا يدل على ظهور الوعي من أجل محاولة تغيير الأوضاع التي يعيشونها، خاصة عند البعض من الأعيان مثل حمدان خوجة، الذي حاول إرسال عرائض للإدارة الاستعمارية في العديد من المرات التي تضمنت تذكير فرنسا بوعودها باحترام المعاهدة التي تم توقيعها بالإضافة إلى شكاوي بما كان يعيشه الجزائريين[6]، فسلم عريضة إلى الجمعية العمومية الفرنسية في سنة 1833م وقدم طلب بضرورة تشكيل لجنة تحقيق وهو ما استجابت له الجمعية فيما بعد[7]، كذلك كتب كل

---

[1]مختار هواري: أهمية عرائض أهالي الزيبان خلال القرن التاسع عشر في كتابة التاريخ المحلي للمنطقة، المجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد2، جامعة باتنة، الجزائر، 2021م، ص 237.

[2]عبد الغني بشينة: سوسيولوجيا المقاومة في الجزائر المقاومات الشعبية خلال القرن 19، ص 92.

[3]فتيحة سيفو: الكتابات الاحتجاجية، ص، ص 33، 34.

[4]حمدان خوجة : ولد في سنة 1775م بالجزائر العاصمة، أصله كرغلي، تميزت عائلته بالشهرة والنفوذ، وذلك نتيجة الوظائف المرموقة التي استغلها والده، ومن بين المؤلفات التي ألفها هي: إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء، ورسالة بعنوان حكمة العارف بوجه ينفع المسألة ليس في الإمكان، وكتاب المرآة، الذي تحدث فيه عن واقع الجزائريين. ينظر: محمد الطيب عقاب، حمدان خوجة رائد التجديد الإسلامي، د.ط، وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007م، ص-ص 19-25-26.

[5]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص 173.

[6]جيلالي صاري: محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1987م، ص،ص 10، 11.

[7]عبد الغني بشينة: سوسيولوجيا المقاومة في الجزائر، ص 92.

من إبراهيم بن مصطفى وأحمد بوضربة[1] عدة عرائض للتعبير عن الظلم الذي يتعرض له الجزائريين، فكان يلاحظ أن أغلب العرائض التي ظهرت مع بداية الاحتلال قد انطلقت من العاصمة وذلك باعتبار أنها كانت تضم النخبة قبل باقي المدن والأرياف هذه الفئة التي تميزت أنها كانت تتبع سياسة الاحتلال بمختلف جوانبها، وأيضا نظرا لأن العاصمة هي أولى المناطق التي استوطن فيها الاحتلال قبل أن ينتشر لباقي المناطق لتظهر فيما بعد في المناطق الشرقية كقسنطينة وبجاية وعنابة، وظهرت أيضا العرائض في الغرب كمستغانم وتلمسان حتى تصل بعدها للمناطق الداخلية والجنوب مع بداية القرن العشرين[2].

فنظرا لتعامل النخبة الجزائرية مع الاحتلال الفرنسي أخذت منه بعض الأساليب والوسائل التي من بينها الشكايات، التي تحول البعض منها إلى عرائض كان الهدف منها هو التعبير عن أوضاع الجزائريين ومعاناتهم من التشريعات الفرنسية التعسفية كذلك جعلت العرائض من النخبة لسان حال الجزائريين في التنديد بالسياسة الفرنسية في الجزائر بتقديم مطالب واضحة ومنظمة[3]، ووصلت درجة الوعي عند البعض من النخبة في كتابة عرائضهم باللغة الفرنسية حتى يسهل الحوار مع الاستعمار الفرنسي وهذا نتيجة تعلمهم في المدارس الفرنسية التي منحت لهم الثقة في التحاور والتطلع إلى الحرية وضرورة الحصول على حقوقهم[4].

مثل المكي بن باديس[5] الذي استغل منصبه كقاضي لقسنطينة وذلك من سنة 1856م إلى 1876م في تحرير العرائض لمحاولة الرد على القوانين الفرنسية التعسفية، ونشر أيضا كتاب

[1]أحمد بوضربة: يعد من أبرز عناصر طبقة النخبة في الفترة ما بين 1830-1837، وينتمي لنفس الطبقة الاجتماعية لحمدان خوجة. ينظر: أحمد عصماتي، النخبة الجزائرية وموقفها من الاحتلال الفرنسي، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، الجزائر، 2017م، ص 8.

[2]أحمد مريوش: ثقافة المقاومة ونماذج من عرائض الأهالي الجزائريين، ص،ص117، 118.

[3]فتيحة صافر: حركة الشبان الجزائريين، ص، ص 34، 35.

[4]فتيحة سيفو: الكتابات الاحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية، ص، ص 36، 37.

[5]المكي بن باديس: ولد ونشأ في قسنطينة وتعلم بمدارسها وفي فترة الاحتلال الفرنسي اشتغل كمساعد في المكتب العربي وبعدها بمنصب مساعد للقاضي، أما خلال ستينيات القرن التاسع عشر أصبح قاضي، وكان يتقن التكلم باللغة الفرنسية. ينظر: عبد

بعنوان "**بيان القوانين الردعية المطبقة على اللصوص في الأرياف الجزائرية**"، الذي تضمن عدة أهداف أهمها حماية الشريعة الإسلامية ووجوب تطبيقها بدل قانون الأهالي الاستثنائي[1].

كذلك في سنة 1887م عبرت عريضة محررة من قبل أعيان قسنطينة عن منهج جديد للمقاومة السياسية، وعن وعي وإدراك لمحاولات السياسة الاستعمارية لتطبيق الاندماج التي تم توقيعها ب1700 امضاء[2]، فكان مضمونها هو عبارة عن مجموعة من المطالب أهمها رفض التجنيس والإدماج وعدم الموافقة على تخليهم عن أحوالهم الشخصية وتحسين القضاء الإسلامي، وهي تقريبا نفس المطالب التي تضمنتها أحد العرائض التي قدمها أعيان تلمسان في سنة 1891م التي تم توقيعها من طرف الألاف من الشخصيات التي وجهت لرئيس الجمهورية الفرنسية[3]، وكان من بين أهم الشخصيات التي وقعت على هذه العريضة هو الطيب مرسلي[4]، الذي أحتسب من بين أفراد الشبان الجزائري[5]، ويقال كذلك أنه كان وراء تحرير عريضة في سنة 1892م التي ركزت على ضرورة توسيع التمثيل النيابي وهذا ما جاء فيها بقوله: "**نحن ندفع مثلكم كل الرسوم بمقتضى إجراء تعسفي ملزمين بدفع الضريبة العقارية على البنايات رسم على الكراء وعلى الكلاب ضريبة على المهن... وهل في مشاركتنا لكم في الحياة السياسية ورفع صوتنا إلى جانب صوتكم في القضايا الحيوية التي تجمعنا أفلا تحققون بذلك شيئين هامين...إنكم يتعطون لنا بذلك دليلا على ثقتكم**"[6].

العزيز فيلالي، السياسة والقضاء عند المكي بن باديس وابنه حميدة، مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد 13، الجزائر، 2015م، ص118.

[1]عبد الغني بشينة: سوسيولوجيا المقاومات في الجزائر، ص 93.

[2]مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص238.

[3]أحمد مريوش: ثقافة المقاومة ونماذج عن عرائض الأهالي، ص 120.

[4]الطيب مرسلي: ولد بسنة 1856م وتمكن من الحصول على البكالوريا بالكوليج العربي بعدها أكمل دراسته في مجال الطب بالجزائر العاصمة وقدم أطروحة دكتوراه بعنوان مساهمة لدراسة داء الملاريا في علاقته بالصدمة وهذا نتيجة مكانة والده عند السلطات الاستعمارية بكونه اشتغل بمنصب ضابط بالجيش ينظر: خالد بوهند، طيب مرسلي الطبيب المندمج، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 174، الجزائر، 2019م، ص،ص 208، 209.

[5]خالد بوهند: طيب مرسلي الطبيب المندمج، ص 210.

[6]أحمد مريوش: ثقافة المقاومة ونماذج عن عرائض الأهالي، ص121.

ومع بداية القرن العشرين استعمل الشبان الجزائريون أيضا العرائض التي قاموا بتحريرها تميزت بأنها سياسية بالدرجة الأولى تضمنت العديد من المواضيع مثل التجنس وتحسين التعليم[1]، كذلك بالنسبة للوفود التي عرفت نفس أهمية مقاومة العرائض، فقد سافرت العديد منها للتعبير عن أوضاع الجزائريين وتقديم مطالبهم خاصة من النخبة وجماعة النواب وكتلة المحافظين وهذا راجع لما يتميزون به من مؤهلات مكنتهم من ذلك[2]، فقد كان تشكيل الوفود من بين أول الطرق المتبعة بهدف محاولتها لإيصال مطالب الجزائريين إلى الإدارة المركزية في باريس لتفادي سلطة الكولون وتأثيرهم عليها وفي الأغلب كانت العرائض تقدم مع الوفود التي تم تشكيلها وكان أول وفد في بداية الاحتلال الفرنسي تحت قيادة حمدان خوجة الذي تنقل إلى باريس لتوضيح ما يعانيه الجزائريين[3]، أيضا تم إرسال وفد إلى السلطات الاستعمارية في باريس بسنة 1908م من طرف لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين بقيادة عمر بوضربة[4] لتوضيح القضية الجزائرية فتم تقديم عريضة تمثل مطالب الجزائريين في رفضهم للتجنيد الإجباري، وبعدها بأربع سنوات تم إرسال وفد آخر كان أكبر من الذي سبقه لأنه مثل الجزائر كلها و تضمن العديد من مطالب الجزائريين[5].

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن مقاومة الحوار هي أسلوب سلمي تبنته بعض الشخصيات خاصة من الأعيان والنخبة الجزائرية، حيث كانت كبديل للمقاومات المسلحة من أجل المطالبة بحقوق الجزائريين بوسائل سلمية، مثل الاعتماد على إرسال العرائض وتشكيل الوفود التي كانت تحاور الإدارة الاستعمارية الفرنسية من أجل تحسين أوضاع الجزائريين.

---

[1] فتيحة صافر: حركة الشبان الجزائريين، ص، ص 130، 131.

[2] أحمد مريوش: ثقافة المقاومة ونماذج عن عرائض الجزائريين، ص 117.

[3] فتيحة صافر: حركة الشبان الجزائريين، ص35.

[4] عمر بوضربة، عرف أنه كان من المتجنسين، وكان تاجر أيضا شارك في وفد بسنة 1912م الذي ذهب إلى فرنسا يضم الإندماجين. ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص 229.

[5] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص 183.

الفصل الأول: التعريف بمحمد بن رحال

المبحث الأول: مولده و أصله

المبحث الثاني: نشأته

المبحث الثالث: شخصيته و مميزاته

المبحث الرابع: أهم آثاره و وفاته

نتيجة تطبيق الإدارة الفرنسية لمختلف الأساليب والإجراءات التعسفية، وسن التشريعات الاستثنائية على المجتمع الجزائري وقهره، ظهرت العديد من الشخصيات التي تبنت في مقاومتها أسلوب الحوار مع السلطات الاستعمارية الفرنسية للتنديد بسياستها، إلا أن مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت أهم شخصية وهو محمد بن رحال، الذي كان له دور بارز في التوسط بين الإدارة الاستعمارية والجزائريين، من خلال إيصال مختلف أوضاعهم ومحاولة إيجاد حلول لها، وهذا راجع لشخصيته التي تميز بها عن غيره، بالإضافة إلى تكوينه ونشأته، حيث سنحاول في هذا الفصل التعرف على حياته وأصله ومميزاته .

المبحث الأول: مولده وأصله

هو محمد بن الحاج حمزة بن البشير بن أحمد بن رحال[1] ولد بحي السوق في الشمال الغربي لمدينة ندرومة [2]، ودون في الحالة المدنية الفرنسية بإسم رحال محمد بن حمزة[3]، أما بالنسبة لتاريخ مولده فقد أختلف في تحديده فحسب محفوظ قداش فإن محمد بن رحال ولد بسنة 1856م[4]، وهذا ماذهبت إليه أغلبية المصادر بالاعتماد على سجله الإداري[5]، غير أن أبو القاسم

[1]عبد الكريم بوصفصاف: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، د.ط، دار مداد يونفارستي يراس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص100.

[2]ندرومة : تقع مدينة ندرومة في الشمال الغربي لتلمسان وتبعد عن الحدود المغربية الجزائرية ب45 كلم، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب هضبة لالة مغنية ومن الشرق جبال ترارة ومن الغرب الحدود المغربية، وتقع على المنحدر الشمالي لجبال فلاوسن الذي توجد به أعلى قمة في سلسلة جبال ترارة، وفي سنة 1880م أصبحت ندرومة بلدية مختلطة. ينظر: صبرينة الواعر، الاستيطان الفرنسي ومصادرة الأراضي في مدينة ندرومة ونواحيها 1842-1881، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد12، عدد1، الجزائر، جانفي 2020م، ص917.

[3]صبرينة الواعرك سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري 1858-1928 دراسة لنشاطه السياسية والثقافية، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019م، ص59.

[4]محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، تر: أمحمد بن البار، ج1، دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع ، الجزائر، 2011م، ص152.

[5]صبرينة الواعر: سي أحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص59.

سعد الله يذكر أن محمد بن رحال من مواليد 16 ماي 1857 م[1]، وهذا ما أكده كذلك عبد القادر جغلول[2].

إلا أن عاشور شرفي يرى أن محمد بن رحال ولد في 16ماي1858م[3]، وهذا أيضا ما ذكرته شهادة عائلته[4]، وقال عبد الرحمن بن محمد الجيلالي أن محمد بن رحال من مواليد الثالث شوال سنة 1277هـ الموافق ل 14 أفريل 1861م[5].

أما عن أصل محمد بن رحال فهو ينتسب إلى عائلة عريقة ولها نفوذ في منطقة ندرومة[6]، والأمر الذي جعلها من بين الأسر المشهورة والتي لها مكانة عظيمة لأن جميع أفراد عائلة بن رحال تملك مناصب عمل مرموقة إما في التعليم أو في القضاء[7]، فقد كان جده رحال بشير بن أحمد بن علي يعمل كأستاذ في الفقه و اللغة العربية بتلمسان، الذي أنجب من زوجته فطيمة بنت محمد مرنيخ ثلاث بنات و أربع أولاد من بينهم عباس و حمزة، هذا الأخير الذي كان يزاول دراسته بالقرويين في المغرب أثناء فترة وفاة أبوه رحال بشير في ماي 1834م، و توجد روايات ترجع أصل عائلة بن رحال إلى قبيلة كان يطلق عليها اسم "بني بلول"، وأيضا على أنها من أصل أبو العلي الحسن بن رحال[8].

---

[1]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج6، ط1، دار المغرب الإسلامي للنشر ، بيروت، لبنان، 1998م، ص224.

[2]عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، مر: خليل أحمد خليل، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1982م، ص64.

[3]عاشور شرفي: معلمة الجزائر القاموس الموسوعي أحداث أعلام و معالم، تر: عبد الكريم أوز غلة و آخرون، د.ط، دار القصبة للنشر، منشورات ANEP ، الجزائر، 2009م، ص257.

[4]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص59.

[5]عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، د.ط، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2014م، ص340.

[6]الحسين عزة: التعليم الأهلي الفرنسي في الجزائر1850- 1962، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، قسم التاريخ، أدرار، الجزائر، 2019- 2020 ، ص161.

[7]عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص340.

[8]علي تابليت: أمحمد بن رحال مترجما سياسيا و متصوفا، مجلة دفاتر الترجمة، المجلد11، العدد1، الجزائر، 11_07_2003م، ص52.

كانت عائلة بن رحال أثناء فترة الإستعمار الفرنسي في تزايد مستمر لمستواها المعيشي والاقتصادي فمثلا سنة 1881م تحصل عباس أخ حمزة بن رحال على إذن من طرف الإدارة الاستعمارية للاستثمار ب 100 هكتار من الأراضي[1]، فنتيجة للثروة التي أنشأتها وتحصلت عليها هذه العائلة تمكنت من جعل أبنائها يدرسون في مختلف المجالات كالطب والتعليم والصيدلة والمحاماة وفي الترجمة[2].

ويعد محمد بن رحال الابن الثالث للشيخ حمزة بن بشير وأمه غماري الزهرة[3]، واشتهرت عائلته بالعلم، لأن والده كان من أفضل علماء منطقة ندرومة[4]، وكان أيضا حمزة بن رحال مرشد و ناصح للناس بالجامع الكبير بالمنطقة، وجيد في الفقه و في تفسير سيدي خليل[5]، الذي يعتبر منبع للقضاء في إصدار الأحكام في الفقه المالكي[6]، ويقول كذلك أبو القاسم سعد الله عن حمزة بن رحال أنه: " **كان أيضا أديبا و من أتباع الطرق الصوفية يقول البعض أنها الدرقاوية [7]و يقول آخر أنها القادرية[8]**"[9].

---

[1]عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ص67.

[2]علي تابليت: أمحمد بن رحال مترجما سياسيا و متصوفا...، ص60.

[3]حسين مدني: التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر 1884-1914 الغرب الجزائري أنموذجا، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، وهران، الجزائر، 2012- 2013، ص115.

[4]عبد الرحمن دويب، الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي، قسم التراجم، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 م، ص435.

[5]عاشور شرفي: معلمة الجزائر القاموس الموسوعي أحداث أعلام و معالم، ص257.

[6]صبرينة الواعر: سي محمد بن رحال و مسألة ادماج الجزائريين 1891- 1925، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد27، العدد15،2 _09_2012 م، ص286.

[7]الدرقاوية: هي طريقة صوفية سنية شاذلية، مؤسسها الحقيقي هو الشريف إدريس، المسمى بعلي بن عبد الرحمن الفاسي، فقد ظهرت وانتشرت هذه الطريقة في المغرب الأقصى، فاسم درقاوية يعود الى قبيلة الدرقة. ينظر: علجية مقيدش، الطريقة الدرقاوية في الجزائر: مفهومها و مواقفها من الاحتلال الأجنبي، مجلة التراث، العدد25، الجزائر، 15_3_2017م، ص129.

[8]القادرية: هي طريقة صوفية ومنهج منبثق من تعاليم الدين الإسلامي، مؤسسها هو الشيخ عبد القادر الجيلالي، الذي حدد مبادئها، ينظر: عبد الجليل ساقني، الصديق تياقة، الطريقة القادرية كمنهج في التصوف بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد9، العدد18، الجزائر، 2019م، ص- ص151 -159.

[9]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص224.

تولى والد محمد بن رحال منصب بالعدالة في تلمسان، ففي عهد الأمير عبد القادر تقلد منصب القضاء بمدينة ندرومة، إلا أن الإدارة الفرنسية نفته هو ومجموعة من الأعيان إلى تلمسان، لكنه استعاد مكانته بعدها في ندرومة بمنصب القضاء في سنة 1839م[1].

رغم انهزام الأمير عبد القادر سنة 1847م أمام الاستعمار الفرنسي الذي استطاع القضاء على مقاومته، إلا أن حمزة بن رحال تمكن من المحافظة على مكانته ومنصبه، وبعدها تم تعيينه آغا على مدينة ندرومة وذلك سنة 1858م أي في فترة الإمبراطورية الثانية، أما في سنة 1865م، منحه نابليون الثالث وسام الشرف في رتبة فارس، وهذا ما زاد من مكانة ومستوى عائلته، وتمكن كذلك حمزة بن رحال من الحصول بمنطقة نمور بغزوات في تلمسان على أرض[2]، فاستطاع أن يبعث بابنه الكبير إلى الدراسة بالقرويين في المغرب، الذي أصبح فيما بعد قاضيا[3]، لكن بحلول فترة الحكم المدني رفض مختلف القوانين و المراسيم التي جاءت فيه، و من بينها قانون 1863م، الذي يصادر بموجبه الأراضي التي تم تفكيك ملكيتها من ملكية جماعية إلى ملكية فردية؛وهذا ما جعله يستقيل من منصبه في سنة 1878م[4].

المبحث الثاني:نشأته

كان لشهرة وقيمة عائلة بن رحال عامة والشيخ حمزة بن رحال خاصة دور كبير في تسهيل الطريق وجعل الوسط ملائم لتكون نشأة محمد بن رحال صحيحة[5]، فقد اعتنى والداه به فأحسن تربيته، حيث أخذ محمد بن رحال الأسس الأولى في التربية الدينية أثناء فترة طفولته من قبل مؤدب في وسط أسرته، وهي طريقة كانت منتشرة في ذلك الوقت عند الأسر الجزائرية، فيتم من

[1]عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص340.

[2]عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ص،ص66، 67 .

[3]فضيلة حفاف: لزهر بديدة، من رواد الوطنية في الغرب الجزائري سي أمحمد بن رحال 1856– 1928 ونضاله من أجل تعليم الجزائريين، مجلة الباحث، المجلد14، العدد3، الجزائر، 2022م، ص387.

[4]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص224.

[5]عبد القادر بلجة: اهتمامات أمحمد بن رحال بقضايا الجزائريين مسألة التجنيد الإجباري أنموذجا، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد14، العدد1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، جويلية 2022 م، ص170.

خلالها تحفيظ القرآن الكريم وطريقة الوضوء والصلاة[1]، وهذا ماتعلمه محمد بن رحال وهو لم يتجاوز السنة الخامسة من عمره، وذلك عندما أدخله والده الكتاب ليتم تلقينه القرآن الكريم[2]، ويعتقد أن الكتاب الذي تلقى فيه دراسته يرجع للزاوية الدرقاوية التي تنتمي لها عائلته[3]، وهذا ما وفر الوسط المثالي لمحمد بن رحال في محافظته على المقومات والقيم العربية الإسلامية، فكما قال أبو القاسم سعد الله عنه: "**عنى الشيخ حمزة بابنه فرباه تربية قديمة وجديدة وحصنه من الذوبان رغم المغريات**"[4].

ونظرا لرفض الجزائريين للمدارس الفرنسية التي أنشأتها الإدارة الفرنسية التي تهدف أساسا من خلالها إلى فرنسة الجزائريين، لذلك رأت بضرورة تكوين انتلجنسيا[5] بثقافة مزدوجة وهذا بإنشاء مدارس فرنسية عربية، وبعد فتح هذا النوع من المدارس في منطقة ندرومة في سنة 1865، أدخل حمزة بن رحال ابنه محمد بن رحال للدراسة فيها، وذلك بعد أن أنهى دراسته داخل عائلته[6]، فتعلم بالمدرسة الفرنسية العربية الكتابة والقراءة والحساب باللغة الفرنسية مثله مثل باقي أبناء أعيان ندرومة لأن هذه المدرسة تميزت بأنها كانت تدرس أبناء الأثرياء فقط[7]، فمعظم التقارير أكدت أن المدارس الإبتدائية بمنطقة ندرومة في سنة 1867م لم يتجاوز فيها عدد الجزائريين حوالي 30 تلميذا[8] .

---

[1]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص61.

[2]عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص340.

[3]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص61.

[4]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص224.

[5]انتلجنسيا: كلمة أصلها روسي، تستخدم في وصف فئة متعلمة ومثقفة في روسيا منذ ستينيات القرن التاسع عشر، وأصبح يستعمل لوصف العاملين في التفكير، مدرسين أو صحافيين أو خبراء أو عاملين في مجالات المعرفة والعلم. ينظر: بشارة عزمي، عن المثقف والثورة، مجلة تبين، العدد4، الدوحة، قطر، 2013م، ص، ص3 ،4.

[6]عبد القادر بلجة: اهتمامات أمحمد بن حال بقضايا الجزائريين مسألة التجنيد الإجباري أنموذجا، ص، 171.

[7]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص62.

[8]محمد بن شوش: التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1870، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر،2007- 2008، ص116.

واصل محمد بن رحال بعدها تعليمه في مدرسة مزدوجة اللغة collège impérial بالجزائر العاصمة و ذلك سنة 1870م إلى غاية سنة 1874م[1]، هذه المدرسة التي جعلت من أهدافها تدريس أبناء الموظفين الجزائريين لجعلهم وسطاء بينها وبين الجزائريين، لكن مع سقوط نظام حكم نابليون واستبداله بالجمهورية الفرنسية التي عملت على غلق هذه المدرسة[2]، وأيضا استغلال فرصة قيام ثورة المقراني وذلك سنة 1871م، فتم غلقها من أجل معاقبة الذين ثاروا ضد فرنسا، وذلك بإصدار قرار في 23 أكتوبر 1871م من قبل الحاكم العام "دي قيدون[3]"[4]، وانتقل بعدها محمد بن رحال للدراسة في ثانوية بالجزائر، وذلك بعد سنة 1874م[5]، وكان محمد بن رحال يمتاز بأنه تلميذ متفوق وعبقري ومتمكن من اللغة الفرنسية وهذا حسب شهادة الجنرال آزان بول الذي كان صديقه[6].

رغم أن محمد بن رحال قد تعلم في مدرسة فرنسية إلا أنه عبر عن موقفه منها بقوله: "**بإمكان الجزائري الحصول على التعليم في الوقت الحالي، لكنه لا يطالب به لأنه معرض إلى فخ من نوع جديد منصوب لسلب قوميته ودينه**"[7].

فتمكن محمد بن رحال نتيجة ثقافته المزدوجة من خلال تمكنه من اللغة الفرنسية وإدراك الثقافة الغربية إلى جانب تمسكه باللغة العربية والثقافة الإسلامية من التعايش في وسط الظروف

---

[1]Gilbert Grandguillaume: une médina de l'ouest algérien nédroma, revue de l'occident musulman, 1971,p66

[2]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص224.

[3]دي قيدون: ولد في 22نوفمبر 1809م، وفي سنة 1830م تخرج من مدرسة عسكرية، وتم تعيينه كحاكم عام على الجزائر من سنة 1871م إلى غاية 1873م، وهو من أصدر قانون في 21 جوان 1871م الذي أعطى بموجبه أراضي قدرة ب 100 ألف هكتار للمهاجرين من الألزاس واللورين، توفي سنة 1886م. ينظر: عزة الحسين، التعليم الأهلي الفرنسي في الجزائر، ص 75.

[4]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص63.

[5]عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ص68.

[6]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص63.

[7]عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص119.

الصعبة التي كان يعيشها الجزائريون، ويتأكد هذا بقوله: "**بالتأكيد لا يجب أن نتقبل كل ما تقدمه الحضارة الغربية بأعين مغمضة**"[1].

في سبتمبر سنة 1875م يعود محمد بن رحال إلى منطقة ندرومة ليتزوج فيها بنفس السنة[2]، وبعدها أدخله والده إلى مدرسة عسكرية فرنسية بعد أن أكمل دراسته الثانوية، حيث تجهل أسباب هذا ولايعرف الكثير عن مساره العسكري، غير تخرجه منها برتبة ضابط[3]، ليعين بعدها في وظيفة الآغا على ندرومة خلفا لأبيه وذلك في 15 أوت 1876م الذي وافق عليها ليريح والده ،أي لم يختارها بل اضطر في عملها[4].

رغم أن محمد بن رحال كان من بين الأوائل الذين لهم الحظ في التعليم بالمدرسة الفرنسية العربية إلا أن هناك اختلافات عديدة في تحديد الشهادات التي تحصل عليها، فهناك من يذكر أنه تحصل على شهادة البكالوريا وذلك في سنة 1874م عندما كان عمره 17 سنة[5]، وبأنه التحق بجامعة الصوربون ويتحصل أيضا على شهادة الليسانس في الآداب الفرنسية[6]، وعندما تحدث شارل جينيو عنه في مجلة العالمين أكد أن محمد بن رحال نال شهادة البكالوريا وكذلك مجاز في الحقوق، أما أندري فوكو في كتابه "الجزائر بنت فرنسا" تحدث أن محمد بن رحال مجاز مرتين من جامعة الجزائر[7]، غير أن عبد القادر جغلول ينفي أساسا أن محمد بن رحال قد تحصل على شهادة، وبأنه توقف عن دراسته قبل الوصول إلى شهادة البكالوريا[8]، ونظرا للفترة التي كان يدرس فيها محمد بن

---

[1]عبد النور قرينة: محمد بن رحال واسهاماته في الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد8، الجزائر، ديسمبر 2017م، ص43.

[2]عبد الكريم بوصفصاف: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص100.

[3]فضيلة حفاف: لزهر بديدة، من رواد الوطنية في الغرب الجزائري سي أمحمد بن رحال...، ص388.

[4]عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص340.

[5]يوسف دحماني: الحياة الثقافية والإجتماعية إبان فترة الإحتلال الفرنسي تلمسان أنموذجا 1900 –1954م، مذكرة لنيل الماجستر في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، تلمسان، الجزائر، 2015–2016، ص95.

[6]عبد الرحمن دويب: الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي...، ص435.

[7]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص64.

[8]عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث...، ص،ص68، 69.

رحال التي لم يؤخذ فيها نظام محدد في سير المدارس، خاصة بعد إلغاء المدرسة العربية الفرنسية في 23 أكتوبر 1871م، فهذا دليل على أن الإدارة الفرنسية غير مهتمة بالسياسة التعليمية، فلم تقم بتنظيم المدارس ولم تضع نظام محدد للإمتحانات ونوعية الشهادات للمتخرجين منها، وكانت لا تكترث لمستوى المعلمين الذين تأتي بهم لهذه المدارس، وهذا ما ذكره أحد الجنرالات الفرنسيين وذلك في سنة 1865م بقوله: "**يتخرج الشباب من الكوليج الأمبريالي ويفقدون بسرعة فاكهة أو ثمرة دروسهم فعندما يعودون إلى أهلهم إما يصيرون قياد أو شيوخ**"، ونتيجة لهذا فإن محمد بن رحال لم يتحصل على شهادة رسمية[1].

أما بالنسبة لمختلف الوظائف التى إشتغل فيها محمد بن رحال قد تعددت في اختصاصاتها بين الدينية والإجتماعية والثقافية والسياسية[2]، ويعتبر أول منصب له هو قائد على منطقة ندرومة بسنة 1878م خلفا لوالده وذلك لاستقالته نتيجة معارضته لقوانين التي جاء بها الحاكم المدني[3]، وكلفته أيضا الإدارة الإستعمارية بإخبارها بكل ما يحدث في المدينة، ويراقب مختلف الحالات المدنية من زواج وطلاق ومواليد ووفيات[4].

وفي جوان 1878م سافر محمد بن رحال إلى باريس لزيارة المعرض العالمي مع وفد يضم مختلف الموظفين الكبار والمسلمين وذلك بصفته مترجم لهم نتيجة لإتقانه اللغة الفرنسية، إلا أن محمد بن رحال عاد إلى الجزائر من هذا المعرض بفكر جديد وزادت رغبته في خدمة بلده وتطويره ومحاولة تحسين أوضاعه وإخراجه من التخلف الذي يعيشه، وهذا نتيجة لما لاحظه في المعرض من تطور وتقدم في العلوم والعمران، فقام بتقديم استقالته من منصب قائد لندرومة وذلك في سنة

[1]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص، ص67، 68، 69.

[2]مولود قرين: تعليم المسلمين في منظور المثقفين الجزائريين "سي أمحمد بن رحال نموذجا 1856-1927، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد7، العدد4، الجزائر، 2019م، ص35.

[3]عبد القادر بلجة: إهتمامات أمحمد بن رحال بقضايا الجزائريين مسألة التجنيد الإجباري أنموذجا، ص172.

[4]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص71.

1884م ليأخذ حريته في مواقفه[1]، وتعود أسباب إستقالته من منصبه كقائد لندرومة إلى "تخفيض قيمة هذا المنصب"[2] والتصغير من أدائه ووظيفته فندرومة بعد جعلها بلدية مختلطة وذلك في سنة 1880م أصبحت تسير من قبل موظف إداري الذي تساعده لجنة إدارية من 14 عضوا من بينهم 8 أعيان من الأهالي ومحمد بن رحال منهم، وهذا ما أنكره لأنه يحد من مكانته وشهرته، فتفرغ بعدها للكفاح السياسي وأموره الخاصة[3].

وفي 15 جويلية شارك محمد بن رحال في إمتحان في الجزائر لطلبة اللغة الفرنسية فكان من الأوائل الفائزين فيه[4].

أما في سنة 1898م أصبح مقدم بالزاوية[5] السليمانية بمستغانم التي تنتمي لها عائلته، أي أنه كان كمدير لها لأن مرتبة المقدم كانت تأتي بعد الخليفة للزاوية، وكان يقدم أحيانا دروس بها[6].

مع بداية القرن العشرين دخل محمد بن رحال المجال السياسي، فكان أول منصب يعمل فيه هو معاون مسلم في المجلس العام لوهران وذلك منذ سنة 1903م إلى غاية 1907م[7]، وقال عنه الحاكم العام في تلك الفترة بأنه "يمثل العنصر المتدين ذو الأمل الوطني l'élément religieux espérance nationaliste"[8]، ففي سنة 1913 بعد فوزه في إنتخابات المجلس

---

[1] عبد الحميد حاجيات: قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالإصلاحات 1891م، مجلة أفكار وأفاق، العدد 3 ، الجزائر، 2012م ،ص، ص52، 53

[2] Gilbert Grandguillaume ,M'hamed ben Rahal, entre modernité et tradition,p300

[3] فضيلة حفاف: لزهر بديدة، من رواد الوطنية في الغرب الجزائري سي أمحمد بن رحال...، ص388.

[4] عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص341.

[5] الزاوية: كانت تطلق على ركن من المسجد تتم العبادة فيه، بعدها تطورت لتصبح أبنية صغيرة يتم فيها إقامة الصلاة، ويعقدون فيها حلقات للدراسة في علوم الدين ومايتصل به من علوم نقلية وعقلية، ويتم فيها إقامة حلقات الذكر من قبل مشايخ الطرق الصوفية. ينظر: الطيب العماري، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني الى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي دراسة أنثربولوجية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد15،الجزائر، جوان 2014م، ص128.

[6] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص74.

[7] غانم بودن: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد17، الجزائر، جانفي 2017م، ص10.

[8] فضيلة حفاف: لزهر بديدة، من رواد الوطنية في الغرب الجزائري سي أمحمد بن رحال ...، ص391.

العام بوهران، اشتغل بمنصب مستشارا عاما لندرومة، ليتم إعادة إنتخابه في نفس المنصب وذلك في فيفري سنة 1921م، إضافة إلى وظيفة أخرى له وهي مستشار عام للمجلس العام، وفي 18أفريل 1920م فاز في إنتخابات المجالس المالية لوهران، لكنه انهزم في إنتخابات التي نظمت في سنة 1925م لأنه لم يتحصل إلا على 2000 صوت من 12000 صوت[1].

المبحث الثالث:شخصيته ومميزاته

كان للوضع الاجتماعي الذي نشأ فيه محمد بن رحال أهمية كبيرة في تكوين شخصيته التي تميز بها عن غيره، فقد كان من أهم الشخصيات المشهورة في تلك الفترة [2]وكانت تتضح ثقافته الراقية في مختلف كتاباته وخطاباته، أما مواقفه فكانت تستوجب التعمق فيها من أجل فهمها، فمع نهاية القرن التاسع عشر بدأت شخصيته في الظهور وذلك عند دفاعه عن حقوق الجزائريين[3].

وكان يعد محمد بن رحال مثالا للنخبة الجزائرية في الفترة التي بين 1870-1925، ذلك لأنه جمع بين الثقافة الإسلامية العربية والثقافية الفرنسية، وأيضا عرف بإتقانه الكلام وارتجال الحديث من خلال خطاباته[4]، وتميزت كذلك شخصيته بتقديم حجج واضحة ومقنعة لذلك كان بارعا في محاوراته[5]، ورغم أن الإدارة الفرنسية عملت على جعله وسيط لهم مع الجزائريين من خلال وظائفه المختلفة، إلا أنه لم ينسلخ عن أصوله وثقافته العربية الإسلامية إذ قال فيه أبو القاسم سعد الله: "**فرغم الجاه العائلي والمكانة الإجتماعية كان إبن رحال صوت الجزائر العميقة وصوت**

[1]مولود قرين: تعليم المسلمين في منظور المثقفين الجزائريين سي أمحمد بن رحال نموذجا...، ص، 36

[2]حليمة مولاي: النشاط السياسي للحركة الوطنية في مدينة تلمسان ما بين الحربين العالميتين 1919- 1939، مذكرة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم تاريخ وعلوم الآثار، وهران، الجزائر، 2017، 2018، ص67.

[3]عبد العالي فضل: تطور أوضاع الجزائر إلى بداية القرن العشرين 1830- 1919، دراسة تحليلية من خلال أراء ومواقف شخصيات جزائرية كنماذج محمد بن رحال، إبن سماية، إبن حبيلس، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية،قسم التاريخ، الجزائر، 2012- 2013، ص9.

[4]فضيلة حفاف: لزهر بديدة،من رواد الوطنية في الغرب الجزائري سي أمحمد بن رحال...،ص،ص388 ،389.

[5]غانم بودن: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين...،ص10.

التاريخ ولم ينسيه الوظيف والاعتبار المعنوي لدى الفرنسيين الدفاع عن الثقافة واللغة العربية"[1].

محمد بن رحال كان يعد من بين الأوائل الذين لهم ثقافة مزدوجة، وتمكن من أن يجمع جمهورا من المستمعين والقراء، وصنع مكانة لنفسه حتى خارج منطقة ندرومة، ويعتبر من أهم الشخصيات التي برزت قبل ظهور الحركة الوطنية[2]، أي أنه ظهر في مرحلة كانت تعتقد فيها فرنسا بأنها قظت على أي مقاومة ضدها في أوساط الجزائريين، وهذا ما أكده أبو القاسم سعد الله بقوله: "**كان جسرا لمرحلة صعبة**"[3].

وصفه عبد القادر جغلول بأنه: "**شخصية كبيرة وأيضا شخصية حيرت هواة التصنيف...، كان بن رحال نقطة تمفصل بين عالمين وحقبتين فهو ليس متمثلا ولا عمامة قديمة فهو يمثل محاولة حوار بين المجتمع الجزائري والإستعمار**"، أي أنه من أبرز الشخصيات التي تبنت مقاومة الحوار[4].

وكانت معظم المراجع التي تحدثت عن محمد بن رحال تصنفه أحيانا بأنه جزء من النخبة المحافظة، أما أحيانا أخرى تصنفه بأنه من الشبان الجزائريين، وهذا من خلال أفكاره ووسائل نضاله الجديدة التي تميز بها الشبان الجزائريين[5].

لكن كان يصنف من بين الشبان الجزائريين المعتدلين لأنه كان متمسك بالدين الإسلامي وبالثقافة العربية، إلى جانب اعجابه وإدراكه للثقافة الفرنسية وأخذ الجوانب الإيجابية منها واستغلالها في محاولة تحسين أوضاع الجزائريين، حيث قضى معظم حياته في الدفاع عن

---

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص223.

[2] عبد النور قرينة: محمد بن رحال واسهاماته في الحركة الوطنية الجزائرية، ص، 43.

[3] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص225.

[4] عبد القادر جغلول: الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: نور الدين زمام، د.ط، صدر بدعم من وزارة الثقافة، الجزائر، 2015م، ص64.

[5] فتيحة صافر: ظهور حركة الشبان الجزائري، مجلة عصور الجديدة، المجلد8، العدد1، جامعة وهران، الجزائر، 2018م، ص158.

الإسلام وعن جميع القضايا في مختلف المجالات التي تخص الجزائريين، أيضا كان محمد بن رحال يطالب بحقوق الجزائريين عند مشاركته في مختلف المؤتمرات وحتى بكتاباته في أشهر المجلات في ذلك الوقت مستعملا في ذلك اتقانه للغة الفرنسية، كذلك من بين أهم المميزات التي تميز بها مهحمد بن رحال هي حرصه على أداء فرائضه الدينية خاصة الصلوات، وشهادة زميله شارل أندري جوليان خير دليل على ذلك حيث تحدث عنه بذهابه لأداء صلاة المغرب أثناء وجودهما بفندق هو ومجموعة من أصدقائه الفرنسيين[1].

تميز أيضا محمد بن رحال بأنه من المشجعين لتعليم الفتيات، فقد أرسل بناته للتعلم، كذلك جمع في شخصيته بين الدعوة إلى الإصلاح من خلال الطرقية ومشاركته بالنوادي الثقافية[2] الجزائرية و الوهرانية، بإلقاء المحاضرات و الدروس فيها[3]، خاصة النادي الوهراني المسلم الذي تم تأسيسه في سنة 1911م، أي أن محمد بن رحال يعد من انتلجنسيا القطاع الوهراني[4].

يصف عبد الرحمن الجيلالي قوة شخصية محمد بن رحال في كتابه تاريخ الجزائر العام بقوله: "**يا للفزع والهول الذي يلحق الفرنسيين حينما كان يقف ابن رحال يخطب في المحافل السياسية أو يكتب في الصحف و المجلات الدورية ويأتي بحجج قاطعة...فترى إبن رحال يومئذ كالسيل الجارف فلا يأتي في طريقه عارض إلا أخذه وجعله كالرميم**"[5].

---

[1]عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص،ص 150، 151.

[2]النوادي الثقافية: هي تنظيم اجتماعي يدل على النهضة الثقافية، فقد سمحت السلطات الفرنسية بتكوينها في الجزائر مع بداية القرن العشرين، كانت تعالج عدة موضوعات ثقافية كالتعليم والتوعية، من خلال إلقاء محاضرات فيها مثل نادي الترقي ونادي صالح باي. ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص، ص313، 314، 315.

[3]عاشور شرفي: معلمة الجزائر...، ص257.

[4]غانم بودن: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين...، ص11.

[5]عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص358.

وتحدثت العديد من الشخصيات سواء من الفرنسيين أو الجزائريين عن مميزات محمد بن رحال نتيجة لشخصيته البارزة، من بينها جول فيري[1] وكومس وليوتي فقالا عنه بأنه "**وجه معتبر ومستقل أيضا وخصم شرس لكل دمج رغم أنه تكون في مدرسة فرنسية**"[2]، وكان يسمى في الأوساط الاستعمارية "الأمير العربي"وذلك نتيجة لشخصيته القوية وتدخلاته المختلفة[3].

أيضا من بين الشخصيات التي تحدثت عنه البشير الإبراهيمي الذي قال فيه بأنه: "**يتمتع بجلال البيت وجلال السن وجلال العلم كان وقور الطلعة، نير الشبيبة محافظا على تقاليد البيوتات في اللباس العربي والعمامة وكان خطيبا مفوها باللغة الفرنسية**"، وأيضا أعجب به عندما سمعه يخطب في المجلس المالي الجزائري باللغة الفرنسية وذلك في حوالي 1921م فقال عنه: "**وأنا لاأفقه كلمة منها فرأيت السامعين خاشعين منصتين...كأنما على رؤوسهم الطير ... وقال لي أحد الحاضرين من أبناء ذلك اللسان وممن يحسن العربية: إن هذا الرجل بسحر بيانه ويؤثر به في خصومه وكانت تحفة في موقفه ذلك هالة من الجلال يبدو وكأنه قطعة من الثلج وجه جميل ولحية بيضاء وألبسته صوفية وطنية بيضاء**"، فقد كان محمد بن رحال حكيما في نظرته للأحداث، ويدعو دائما الجزائريين إلى ضرورة الإصلاح من أنفسهم بتوحيد كلماتهم وحفاظهم على الدين الإسلامي[4].

---

[1]جول فيري: هو محامي من بين المعارضين لنابليون الثالث، أسند له منصب الولاية وكذلك السفارة في اليابان ووزارة التربية سنة 1879م بعدها أصبح رئيس للحكومة في سنة 1880م، وفي عهده تم فرض الحماية على تونس وذلك في 12 ماي 1881م وتوسيعه لمنطقة النفوذ في إفريقيا مثل الكونغو والسنغال وآسيا أيضا بالهند الصينية، ينظر: مختاري الطيب، لجان التحقيق الإستعمارية في الجزائر وردود الفعل الوطنية تجاهها 1833-1891م، مذكرة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والجغرافيا، الجزائر 2015-2016، ص138.

[2]عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث...، ص63.

[3] Salim Abdelkader El Hassar: Les jeunes algériens, procédés et engagement analyse du discoure politique de si Mohamed ben rahal et ben Ali fekar, thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en es sciences du langage tlemcen,2018-2019,p114.

[4]أحمد طالب الإبراهيمي: أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954-1964، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1997م، ص،ص129، 130.

وأيضا تحدث عنه مصالي الحاج بقوله: "**محمد بن رحال الذي يستحق ذكرا خاصا إن هذا الرجل الذي كان يبلغ من العمر ستين سنة تقريبا، كان رئيس عائلة كبيرة ومشهورة في الجزائر والمغرب،كان كبير القامة، طلق المحيا له ثقافة عربية وفرنسية واسعة وقد كان له أناقة رئيس عربي حقيقي وكان يعتقد في كل الأوساط بأنه عالم وطني كبير**"[1]، وصنفه مالك بن نبي بأنه: "**من أوائل رجال الفكرة الوطنية غربي الجزائر**"[2].

المبحث الرابع:أهم آثاره ووفاته

بعد تقديم محمد بن رحال لاستقالته من منصب قائد لمنطقة ندرومة وذلك سنة 1884م، قضى معظم أوقاته في التأليف والكتابة، واعتزل العمل في المناصب التابعة للإدارة الاستعمارية لمدة طويلة[3]، فإلى جانب كونه سياسي محترف فهو كذلك رجل ثقافي وله نشاطات فكرية عديدة[4]، فكان له بذلك دور كبير في النهضة الثقافية التي عاشتها الجزائر بمساهمته في الحياة الثقافية من خلال مختلف أثاره الأدبية والعلمية[5].

لكن بالمقارنة مع فترة حياته الطويلة فإن عدد كتاباته الأدبية قليل، نظرا لأن محمد بن رحال ركز على الجانب السياسي أكثر، وعلى التنديد بالسياسة الإستعمارية والمطالبة بحقوق الجزائريين، فيلاحظ أن أغلبية منشوراته الأدبية كانت قبل أن يبدأ في المشاركة في الوظائف السياسية، أي في الثلاثين من عمره، وأيضا بسبب عدم نشر العديد من كتاباته ونصوصه، خاصة بعد تشديد الرقابة من طرف الإدارة الإستعمارية على مختلف الصحف التي كان يكتب فيها محمد بن رحال، لذلك كانت أغلبية المقالات لم يتم ذكر إسم صاحبها أو كان يكتب بإسم مستعار في الفترة التي بين 1893م إلى 1922م، ورغم قلة منشوراته الثقافية فقد كانت لها أهمية كبيرة خاصة في تعبيرها لما

[1]مصالي الحاج: مذكرات 1898_1938، تر: محمد المعراجي، د.ط، منشورات ANEP، الجزائر،2007 م، ص104.

[2]مالك بن نبي: مذكرات شاهدة للقرن، ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا 1969-1970، ص27.

[3]مولود قرين: تعليم المسلمين في منظور المثقفين الجزائريين "سي أمحمد بن رحال نموذجا...، ص35.

[4]عبد القادر جغلول: الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ص68.

[5]عبد النور قرينة: محمد بن رحال واسهاماته في الحركة الوطنية الجزائرية، ص46.

كان يعيشه الجزائريين[1]، لأن محمد بن رحال كرس أفكاره وكتاباته منذ بدايته من أجل خدمة الجزائريين والمحافظة على الثقافة العربية الإسلامية، لإدراكه بأوضاع المسلمين سواء في ماضيهم أو حاضرهم[2]، فقد كتب في العديد من الصحف الجزائرية كالحق والإقدام[3]والتقدم[4]، بالإضافة إلى تقديمه للمحاضرات في النوادي والجمعيات الثقافية، كالجمعية الراشيدية[5] التي حاول من خلالها نشر الأفكار الإصلاحية[6]. فيلاحظ أنه كان يشارك فقط في النوادي الثقافية دون أن يعمل على تأسيسها، وكذلك بالنسبة للصحف، فكان يكتب وينصح بتحريرها ولا يرأسها[7]، وسجلت له العديد من الكتابات في الصحف الإستعمارية خاصةL'écho d'Alger و[8]l'écho d'Oran.

إهتم محمد بن رحال في كتاباته بالكثير من القضايا التي كانت منتشرة في تلك الفترة ،مثل ظاهرة تشرد الأطفال وتكليفهم بأعمال شاقة، فكتب في جريدة الإقدام عنها، فيقول في ذلك: "**...هل أنتم غير أسفين عندما ترون في الأماكن العامة وفي طرقات المدن والقرى، وفي محطة السكك الحديدية جماعات تعيسة من أطفال الأهالي ...هؤلاء الأطفال أيها السادة هم زبائن السجون مستقبلا، أولئك الذين لا يستطيع أن يأخذهم في دائرة عملهم لا مدرس المدرسة**

[1]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص77.

[2]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص167.

[3]الإقدام: تم إصدارها في فيفري سنة 1919م من قبل الأمير خالد، وصادق دندان مؤسس جريدة الإسلام، والحاج عمار مدير جريدة الراشدي، هدفها الدفاع عن الحقوق السياسية والإقتصادية لمسلمي شمال إفريقيا. ينظر: محمد بن الصالح ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847م إلى 1954م، ط1، ألفاديزاين قصر المعارض للنشر، الجزائر، 1980م،ص53.

[4]التقدم: تم تأسيسها في سنة 1923م من قبل إبن التهامي الذي استغل توقف جريدة الإقدام، وتظاهر من خلالها أنها تحمل نفس محتوى جريدة الإقدام، لتتوقف عن الصدور في سنة 1926م. ينظر: محمد بن الصالح ناصر، الصحف العربية الجزائرية...، ص، ص57، 58.

[5]الجمعية الراشدية: ظهرت سنة 1908م في جمعية ودادية لقدماء تلاميذ المدارس العربية الفرنسية للجزائر، وتعتبر أول جمعية حقيقية، أما عن تأسيسها فكان في سنة 1894م من قبل سروي، كانت تعمل على نشر التعليم من خلال محاضراتها، من أهم أعضائها إبن التهامي وإبن بريهمات. ينظر: عمر بلعربي، بداية ظهور النوادي والجمعيات في الجزائر، مجلة القرطاس، العدد4، الجزائر، جانفي 2017م، ص134.

[6]عبد القادر جغلول: الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ص69.

[7]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص226.

[8]غانم بودن: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين...، ص11.

الفرنسية ولا الطالب العربي "، فمن خلال هذا المقال فإن محمد بن رحال يدعو إلى ضرورة التكفل بهم وتعليمهم في المدرسة الفرنسية أو في أماكن التدريس العربي[1].

وكان أيضا بن رحال عضو في الجمعية الجغرافية وعلم الآثار لوهران ،التي نشر بها العديد من الدراسات، ففي سنة 1886م سجل ملاحظات عن التعليم بالنسبة للأهالي لكن لم تنشر في هذه السنة، ليتم بعدها إعادة تنظيمها ونشرها في بيان هذه الجمعية في سنة 1887م تحت عنوان "دراسة حول تطبيق التعليم الحكومي في البلدان العربية"[2].

إهتم كذلك محمد بن رحال بمجال الترجمة فكان من بين أوائل ما ترجمه من العربية إلى الفرنسية "السودان في القرن السادس عشر ميلادي"، وهو موضوع مأخوذ من كتاب "نزهة الحادي لأخبار ملوك الماضي للأفراني"، الذي يتحدث عن أهل السودان أثناء فترة الحكم المغربي[3]، وذلك خلال القرن السادس عشر أثناء حكم السلطان أحمد بن منصور المغربي الذي شن حرب من أجل القضاء على الإمبراطورية صنغى بالاعتماد على جيش ضخم، وتحدث في هذه الترجمة بأن استيلاء فرنسا على السودان وعلى أجزاء من إفريقيا لا يشكل ضرر بشرط أن تحافظ على ثقافة تلك المناطق، ولا تحاول القضاء على مقوماتها باتخاذها سياسة ملائمة لذلك في مختلف المناطق وبالأخص في الجزائر، فقد كانت هذه الترجمة أثناء فترة حاولت فيها فرنسا رسم خطط للاستفادة من صحراء الجزائر واستغلالها لصالحها، ويقال أن أوكتاف هوداس هو الذي طلب من محمد بن رحال ترجمة هذه الدراسة، ليقوم هو بترجمة كتاب نزهة الحادي في سنة 1889م بعنوان « Histoire de la nozhat el hadi dynastie saadienne »[4].

في سنة 1888م تم نشر عمل آخر لمحمد بن رحال وهو ترجمة لكتاب "تاريخ ندرومة" من العربية، الذي ألفه أباه وذلك في سنة1847م، فكل هذه الأعمال عرفت صدى في فرنسا خاصة

---

[1] مولود قرين: تعليم المسلمين في منظور المثقفين الجزائريين "سي أمحمد بن رحال نموذجا...، ص، ص36، 37.

[2] حسن مدني: التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر...، ص116.

[3] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص- ص 167-316.

[4] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص، ص78، 79.

جول فيري الذي أحبها[1]، وقام محمد بن رحال في سنة 1888م أيضا برحلة لمنطقة بالمغرب وهي بني زناس، فسجل بعدها العديد من الملاحظات والمعلومات عن هذه المنطقة تحت عنوان "سياحتي في بني زناس"[2]، الذي نشره في مجلة الجمعية الجغرافية وعلم الآثار لوهران في سنة1889م، حيث تحدث فيها عن ما اشتهرت به هذه المنطقة، وكانت معظم أفكاره التي وضعها في هذا البحث تتحدث عن تفكير فرنسا ومحاولتها للسيطرة على المغرب، وكان رأيه حولها بأنها إذا قامت بإحتلالها ستعلن صراع مع الدول التي لها امتيازات في المغرب خاصة ألمانيا، بقوله: "**هذا خطأ لا يؤسف له مطلقا لفرنسا**"، واقترح بدل هذا أن تقوم فرنسا باتخاذ قرارات أكثر سلمية بقوله:"**طريقة أكثر سلما ونفعا كذلك، تكون بالتجارة والصناعة وبسياسة تقوم على العدل...بخلق سلسلة من الاتصالات بينها وبين المغرب تهدف إلى تبادل المصالح وخلق التضامن بدلا من الوعود أو التهديد المستمر**"[3].

في سنة 1891م قام محمد بن رحال بنشر قصة أدبية قصيرة بالفرنسية عنوانها "انتقام الشيخ[4]"، فكان بذلك وبلا شك أول جزائري ينشرها[5]، في المجلة الجزائرية والتونسية وبفضلها أنهى الاحتكار الذي كان من قبل المؤلفين الفرنسيين الذين استولوا على ميدان كتابة القصص، فكانوا من خلاله يظهرون عنصريتهم ضد الجزائريين[6]، فتحدث محمد بن رحال في هذه القصة عن تصوير واقع الجزائريين من خلال أحداث وشخصيات غير واقعية، فقد تحدث عن الشخصية الرئيسية في القصة وهو الشيخ بلقاسم بوداوية الذي تميز بثرائه، ومن أجل الحفاظ على ممتلكاته، طلب من المستوطن الإيطالي طونيو بناء برج له، هذا الأخير الذي حاول إستغلال الشيخ في أمواله دون إكمال بناء البرج، فوضح محمد بن رحال الصفات التي يتميز بها المستوطنون من

---

[1] علي تابليت: أمحمد بن رحال مترجما سياسيا ومتصوفا...، ص-ص 62-53.

[2] عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص341.

[3] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص80.

[4] ينظر الملحق2.

[5] Djaghloul Abdelkader: si M'hammed ben Rahal 1857-1928 un intellectuel musulman modernisatur ,p91

[6] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص-ص177-176

زور وخدع وأنانية، وذكر أيضا في هذه القصة حالة شيوخ الزوايا ورجال الدين وانسياقهم وراء الخرافات، وهذا من خلال شخصية وهمية وهي الشيخ مسعود الذي أصبح شاعر متسول، وصور محمد بن رحال أيضا من هذه القصة الحياة التي يعيشها أهل القرى وعاداتهم.

قدم محمد بن رحال "دراسة حول خلق سوق حرة بمغنية" الذي قام بنشره سنة 1892 م، في المجلة الجغرافية وعلم الآثار لوهران، شرح من خلاله ضرورة فتح سوق بمنطقة مغنية، التي تفتقر له ويضطر أهلها إلى الذهاب للأسواق المجاورة للمنطقة من أجل التجارة، خاصة ندرومة، هذا ما أحدث اكتضاض فيها لأن سوقها كانت تجذب الكثير من التجار، وركز في هذه الدراسة على الجانب الإقتصادي للجزائريين[1].

كذلك من بين المواضيع التي إهتم بها محمد بن رحال هي الكتابة عن الإسلام، فكان من بين أوائل النخبة الجزائرية الذين تحدثوا عنه في العديد من المحطات[2]، ففي شهر سبتمبر 1897م ألقى محاضرة في المؤتمر الحادي عشر للمستشرقين[3] الذي تم في باريس، وشارك فيه محمد بن رحال كمترجم، فكان عنوان هذه المحاضرة هو"مستقبل الإسلام[4]" باللغة الفرنسية، التي كانت لها أهمية كبيرة في كونها تضمنت العديد من القضايا التي تخص الجزائريين سواء في حاضرهم أو مستقبلهم، كذلك تحدث فيها عن الحلول لمختلف المشاكل بأسلوب إسلامي وعقلاني[5]، ليتم نشرها بعدها في سنة 1901م في مجلة المسائل الدبلوماسية والإستعمارية، هذه الأخيرة التي إهتمت بدراسة تطور الإسلام، ومدى إنتشار المسلمين في مختلف المناطق في العالم وتحديد نقاط

[1]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص، ص81، 82.

[2]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص425.

[3]المستشرقين: "تطلق على المفكرين المشتغلين بدراسة علوم الشرق، وتاريخه وحضارته وأوضاعه في مختلف المجالات باستخدام عدة وسائل كالمجلات والدوريات وإلقاء المحاضرات والتعليم وعقد المؤتمرات وتأليف الكتب". ينظر: عبير أحمد فاضل الثقفي، لمحة عن الحركة الإستشراقية ووسائلها وأهدافها، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، المجلد1، العدد35، الإسكندرية، 2019م، ص1069.

[4]ينظر الملحق3.

[5]عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص342.

ضعفهم، وشارك فيها العديد من العلماء والباحثين من بينهم محمد بن رحال[1]، فوصف أبو القاسم سعد الله مستقبل الإسلام بقوله:"**ليس كتاب ولكنه مشروع كتاب لأنه بحث في حالة المسلمين والإسلام أمام هجمة الغرب والمسيحية**"[2].

ففي بداية محاضرته باشر محمد بن رحال الحديث عن الدين الإسلامي على أنه غير معروف، وحدد الركائز الأساسية لمحاضرته من خلال "**تحديد قيمة الإسلام وقيمة من يؤمن به وتوضيح سياسة الدول الإسلامية ومواقف الشعوب المتمدنة من الإسلام**"، ويواصل حديثه عن فخره بتعاليم الدين الإسلامي التي لا شك فيها، وتتميز بأنها لا تكلف الإنسان بما لا يستطيع تحمله، بعدها ينتقل في الحديث عن دور المرأة المسلمة وخصائصها بقوله: "**فتبقى طاهرة وزوجة محترمة وأما مقدمة**"، ليتطرق بعدها لموضوع أخر وهو"**الصراع الطبقي واستغلال إنسان لأخيه الإنسان**"، وبين أن الإسلام قد أوجد لها حلول قبل قرون بقوله: "**ومن جهة أخرى هل نحن في حاجة إلى بيان أن الصراع الطبقي الذي يمزق العالم المتمدن، مجهول في بلاد الإسلام، وقضية التعاون بين رؤوس الأموال واليد العاملة وجدت حلها منذ ثلاثة عشر قرنا، حيث أن التعاليم الإسلامية حرمت الربا**"، وتحدث أيضا عن الحقوق التي منحها الإسلام للمسلمين ومميزاته التي تجعل منه دين مهم لنشر الحضارة، ووضح نقاط الضعف للدول الإسلامية من قبل، مثلا بقوله: "**إنها توجد في كثرة من الدول والخلاف بينها وذلك أن الخلفاء الراشدين ومن خلفهم من الملوك عندما توسعوا في الفتوحات لم يجعلوا نصب أعينهم إكتساب الأمم أو البلدان وإنما كانت غايتهم نشر الدين الإسلامي**"[3]، وركز أيضا محمد بن رحال في محاضرته على حتمية النهضة للحضارة الإسلامية وإيمانه بذلك في قوله: "**يمكن للإسلام اتباع اندفاع الحضارة بكافة درجاتها في ما يخص العقيدة والأخلاق والعائلة، فالمسلم الذي قاد الحضارة وأدخلها إلى أوروبا يمكنه**

[1]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص425.

[2]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص166.

[3]المهدي البوعبدلي: الإحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي، مجلة الأصالة، العدد 8،الجزائر، مارس، أفريل 1972م، ص، ص316، 317، 318، 319.

أن يتخذ فيها مكانة إذا ساهمت في ذلك الظروف"[1]، وأكد بأن التعليم هو الحل الأمثل لجعل الدول الإسلامية تنهض وتسترجع مكانتها التي كانت فيها من قبل[2].

عرفت هذه المحاضرة صدى كبير في مختلف الأوساط خاصة وأنها جاءت للرد على مختلف الأساطير التي ألفها بعض المستشرقين والكتاب الأوربيون ضد الإسلام[3].

كذلك قدم محمد بن رحال عدة محاضرات عن الإسلام في الجمعية الراشدية من بينها محاضرة باللغة الفرنسية بعنوان "التوفيق بين الإسلام والتقدم" في سنة 1907م[4].

وفاته: توفي محمد بن رحال في 24 ربيع الثاني 1347هـ الموافق ل6 أكتوبر 1928م، بمنطقة ندرومة[5]، وذلك بسبب معاناته بمرض تورم الأعصاب (العضال) وأيضا نتيجة آثار الشيخوخة عليه[6]، عن عمر قدر ب 72 سنة، ونظرا لشخصيته التي تميز بها فقد عرفت جنازته تجمع العديد من الشخصيات سواء الفرنسية أو العربية "كنائب الوالي لتلمسانduthyzo و salvert مدير ندرومة، وقائد وهران الجنرالlamothe والجنرالnauguès، والمندوبون الماليون، وطالب عبد السلام نائب رئيس المجلس العام، وأيضا حضرها العديد من أهالي المنطقة والتجار، وتم إلقاء الخطب عن تفاني محمد بن رحال في أعماله، وعن خصاله"[7].

وتحدثت عن وفاته العديد من الصحف الفرنسية والمجلات كصحيفة صوت المستضعفين la voix des humbles، التي جاء فيها مقال لبول مدور في أكتوبر 1928م تحدث فيها على وفاة محمد بن رحال، كذلك مجلة إفريقيا الفرنسية التي جاء فيها مقال عن وفاته للجنرال أزان بول

---

[1] عبد القادر جغلول: الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ص68.

[2] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص428.

[3] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص83.

[4] خالد بوهند: النخب الجزائرية دراسة تاريخية واجتماعية 1892-1942، د.ط، دار القدس العربي للنشر، الجزائر، 2015م، ص 174.

[5] عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص359.

[6] جريدة النجاح: العدد579، 15أفريل 1928م.

[7] L'écho de Tlemcen: n 5567,9 octobre 1928.

في ديسمبر 1928م، أما بالنسبة للجرائد العربية فقد ذكرت جريدة النجاح وفاته وقدمت العزاء له في 10 أكتوبر 1928م، وتحدث شارل روبير أجرون عن وفاته قائلا: "**جمعت وفاة محمد بن رحال الجزائريين والفرنسيين معا، فقد سعى طيلة مشواره السياسي لتشكيل همزة وصل بينهما، وقد نجح إلى حد ما في ذلك...**"[1].

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن محمد بن رحال اكتسب ثقافته وقوة شخصيته بفضل اعتناء والده به، وحرصه الشديد على تعليمه الثقافة العربية الإسلامية إلى جانب تعلمه في المدارس الفرنسية التي مكنته من إتقان اللغة الفرنسية، فاستغل هذا التكوين في الدفاع عن حقوق الجزائريين، أيضا يمكن القول أن محمد بن رحال كانت له مكانة كبيرة نتيجة ثقافته الواسعة التي تتضح من خلال مؤلفاته وآثاره في مختلف المجلات والجرائد المشهورة في تلك الفترة، وحتى معاصريه يشهدون بذلك.

[1] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري...، ص60.

الفصل الثاني: مظاهر المقاومة عن طريق الحوار عند محمد بن رحال وأهم مواقفه

المبحث الأول: دفاعه عن التعليم

المبحث الثاني: مواقفه من سياسة الإندماج والتجنس

المبحث الثالث: موقفه من بعض التشريعات الاستثنائية

المبحث الرابع: دفاعه عن القضاء الإسلامي والتمثيل النيابي

كان لتكوين محمد بن رحال المزدوج الثقافة دور بالغ في جعله متميز عن معاصريه، بعدم انسلاخه عن المقومات العربية الإسلامية و تكريس حياته في محاولة تغيير أوضاع الجزائريين للأحسن، من خلال تبنيه مقاومة الحوار مع الإدارة الاستعمارية، حيث سنتناول من خلال هذا الفصل مختلف العرائض والوفود والتدخلات التي قام بها محمد بن رحال للدفاع عن جميع القضايا التي تخص الجزائريين، وأيضا نبرز موقفه منها.

المبحث الأول:دفاعه عن التعليم

عرفت سياسة تعليم الأهالي مواقف وأراء مختلفة حولها خاصة عند المستوطنين، حيث يرى معظمهم أن تعليم الجزائريين ليس فيه أهمية وعارضوا بناء مدارس لهم، وكان دليلهم في ذلك أن تعليم الجزائريين سيشكل خطر عليهم وسيفتح الطريق أمامهم للتقدم والمطالبة بحقوقهم، وأيضا اعتبروا الجزائريين وحوش غير قابلين للتحضر والتعلم، ويقولون عنهم بأنهم "**جنس منحط ودنيء ولا يمكن تغييره**"[1]، إلا أن هناك من الفرنسيين الذين طالبوا بتعليم الجزائريين، واعتبروه أفضل حل لتسهيل دمجهم وجعلهم فرنسيين، خاصة وزير التربية جول فيري الذي يرى أن المدرسة هي سلاح يتغلب به على روح الثورة عند الجزائريين، وذلك بعد ثورة 1871م[2]، حيث أصدر هذا الأخير العديد من التشريعات لتحقيق ذلك ولنشر التعليم الفرنسي في أوساط الأهالي، ومن بين أهم المراسيم التي أصدرها هو مرسوم 13 فيفري 1883م الذي ينص على إجبارية التعليم في الجزائر ومجانيته وتنظيمه، ويمكن تلخيص أهم ما جاء في مواده في النقاط التالية:

-إلزام بناء مدارس في كل بلدية وتكون مجانية ومفتوحة لجميع الأوروبيين والأهالي.

-يكون التعليم والمدارس بنفس المستوى في كل من البلديات كاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة، ويشمل أطفال المعمرين والأهالي.

---

[1] عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،ص، ص105، 106، 107.

[2] رمضان عثماني: الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية 1919-1954، أطروحة لنيل الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، تلمسان، الجزائر، 2019-2020، ص44.

-التدريس في بلديات الأهالي باللغة العربية والفرنسية في المدارس الخاصة.

-أيضا أكد المرسوم على إجبارية التعليم وعلى فصل الدين عن شؤون الحكومة(مبدأ اللائكية).

-تضمن كذلك المرسوم وجوب تأسيس مدارس لتكوين المعلمين للأهالي[1].

ويطلق على هذا المرسوم "قانون التعليم العمومي في الجزائر"، وذلك لأنه كان من بين أهم المراسيم التي أصدرت لتنظيم تعليم الجزائريين، حتى أنه نظم الأجور التي يستفيد منها موظفي التعليم وتضمن كل الترتيبات التي تخص تعليم الجزائريين، لكن هذا المرسوم كانت نتائجه عكس ما جاء فيه، فهو لم يشمل الجزائريين في تطبيق مواده على أرض الواقع، حيث اختص فقط المستوطنين الأوروبيين، خاصة في تعليم اللغة العربية فلم يهتم بها المسؤولين عن التعليم، حتى أنهم كانوا يمنعون تلاميذ القسم المتوسط والعالي من التحدث باللغة العربية، كذلك لم يهتموا بتطوير تعليم الجزائريين رغم أن المرسوم أكد على ذلك، فكانت نتائجه مخالفة تماما لما جاء به، فقد كانوا يؤسسون مدارس بمستوى جيد للأوروبيين عكس الجزائريين الذين لم تؤسس لهم مدارس مثلهم[2]، فنتيجة لذلك ظلت نسبة تعليم الأهالي ضئيلة، مما أدى بالجزائريين للجوء إما للمدارس القرآنية للدراسة، أو الهجرة إلى مختلف البلدان الإسلامية لطلب العلم، فظهرت خلال هذه الفترة العديد من الشخصيات الجزائرية التي دافعت وطالبت بضرورة تعليم الجزائريين من بينهم محمد بن رحال[3]، الذي أدرك التدهور الذي وصل إليه تعليمهم، فكان ينتقد السياسة التعليمية الفرنسية التي تهدف إلى إدماج وانصهار الجزائريين في الثقافة الفرنسية وتحاول القضاء على الهوية الوطنية، وكان أيضا يطالب بتطوير مستوى تعليم الجزائريين في ما لا ينافي مقوماتهم العربية الإسلامية[4]،

[1] حسين مدني: التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر...،ص، ص 28، 29.

[2] عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص، ص 144، 145.

[3] حسين مدني: التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر...، ص، ص114، 115.

[4] مولود قرين: النخبة الجزائرية مرجعيات تيارات مواقف واهتمامات 1892-1927م، ط1، دار ومضة للنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2021م، ص292.

ونظرا لأنه كان من مزدوجي الثقافة ومن الأعيان لم يكن متخوفا من التعليم الفرنسي، بل دعا إلى إعادة تنظيمه وركز على أنه لن "**يكون إيجابيا إلا إذا كان مكملا للتعليم العربي الإسلامي**"[1].

فنجد محمد بن رحال في كل تدخلاته وكتاباته يتحدث عن التعليم، ويعد تاريخ سنة 1886م هو بداية مقاومة الحوار في ميدان التعليم له، وذلك عند تسجيل ملاحظاته حول "تعليم الأهالي" التي جمعها ونشرها سنة 1887م في البيان الرسمي لجمعية الجغرافيا وعلم الآثار بوهران بعنوان "دراسة حول تطبيق التعليم الحكومي في البلدان العربية"[2]، حيث كانت هذه الدراسة كرد فعل على مرسوم جول فيري في سنة 1883م الذي اعتبره محمد بن رحال من أهم المراسيم لأنه نص على تعميم ومجانية التعليم، لكن بشرط أن لا يتعارض مع المقومات العربية الإسلامية[3].

فكانت بداية حديث محمد بن رحال في هذه الدراسة عن التأكيد بضرورة التزام فرنسا بوعودها التي قدمتها أثناء احتلال الجزائر بأنها جاءت لنشر الحضارة في أوساط الجزائريين وأفضل وسيلة لذلك هي نشر التعليم، وذلك بقوله: "**في اليوم الذي أقامت فرنسا رايتها على الساحل الإفريقي التزمت بتكريس تحضير وتقدم الشعب الذي غزته وخوفا من التناقض كان لزاما عليها الوفاء بالتزامها مهما تكن الصعوبات...ولبلوغ هذا الهدف هل يوجد من وسيلة أقوى وأقدر من نشر التعليم**"[4]، ويذكر محمد بن الرحال من أهم الصعوبات التي تواجهها وهي الموقف الرافض للجزائريين من التعلم في المدارس الفرنسية خوفا على عقيدتهم ودينهم، كذلك عدم وضع أهداف واضحة من تعليم الأهالي يؤدي إلى"**إنتاج اناسا مبعدين**"، فقد كانوا يدرسون بعض أبناء الأهالي بتكاليف باهضة لعدة سنوات وفي الأخير لا يعطوهم فرصة شغل لتطبيق ما تعلموه[5]،

---

[1] حميد قريتلي: السياسة الإسلامية الفرنسية في الجزائر 1870-1914م، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، الجزائر، 2019-2020م، ص179.

[2] عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ص، ص 81، 82.

[3] مولود قرين: تعليم المسلمين في منظور المثقفين الجزائريين سي أمحمد بن رحال نموذجا 1856-1927، ص40.

[4] سي أمحمد بن رحال: مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، د.ط، منشوراتANEP ، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر، 2007م، ص47.

[5] عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ص، ص84، 85.

حيث شبههم بمن يتعب في بناء منزل ويتركه ليسكن مكان آخر بقوله: "**ماذا يمكن أن نقول لأحد الملاك بعد أن اجتهد في بناء منزل ثم يتركه بمجرد الانتهاء من شأنه للإهمال ليسكن مكانا آخر؟**"، ولم يكتفي محمد بن رحال من خلال هذه الدراسة بالنقد فقط، بل قدم حلول واضحة يمكن من خلالها تطوير تعليم الأهالي، حيث بدأ في الحديث عن تقديم حول طبيعة المؤسسات وكيفية توفيرها للأهالي فيقول: "**ينبغي أن توضع المدارس في الوسط القبلي لتكون في متناول التلاميذ والأولياء حتى يتسنى لهؤلاء الأباء مراقبة كل ما يجري في هذه المؤسسات والتعليم فيها يجب أن يكون مجانيا**"[1]، أي أن الحل لموافقة الأهالي على إرسال أولادهم للدراسة هو بناء مدارس بالقرب منهم وأمام أعينهم ويكون تعليمهم مجانيا، كذلك يضيف أنه يجب بناء العديد من المدارس في منطقة واحدة حتى إذا كانت بسيطة في خيمة مع صبورة وبعض الألواح، وتكون هذه المدارس تحت إشراف معلم، ويقدم لهم المبادئ الأولى للدراسة والحساب، وبعدها ينتقلون لإكمال دراستهم إلى مدارس عربية فرنسية التي تؤسس في البلدية، وتكون تحت إشراف مدير فرنسي ويساعده جزائريين، ويتم مراقبة هذه المدارس مرة في الشهر[2].

أيضا يدعو محمد بن رحال في هذه الدراسة إلى تسيير المدارس من طرف الموظفين العرب فقط باستثناء المدراء الفرنسيين في المدارس العربية الفرنسية، وطالب بأن تكون في هذه المدارس(العربية الفرنسية) لجنة تدعو إلى تشجيع الأباء لإرسال أطفالهم للدراسة، وتقترح التصليحات التي يجب توفيرها في التعليم، وأيضا تقوم بتقديم قائمة تتضمن أسماء التلاميذ الأكثر جدارة، ويجب أن تتكون هذه اللجنة من العرب الأكثر ثقافة، وقدم كذلك محمد بن رحال حلول حتى ينتج التعليم أشخاص لهم أهداف واضحة وذلك من خلال إرسال النخبة إلى المدارس و الكليات الخاصة، وتوظيفهم بعد تخرجهم حسب استحقاقهم[3]، فهو أراد من خلال هذا خلق التوازن في المجتمع الجزائري بين الدارسين في المدارس الفرنسية والمثقفين ثقافة عربية بفتح الوظائف

[1]سي أمحمد بن رحال: مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، ص49.

[2]محمد بن شوش: التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1870، ص، ص118، 119.

[3]عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ص، ص87، 88.

أمامهم[1]، وينهي دراسته بالتذكير أن التعليم هو "**رأس مال الجزائرين مستقبلا**"، ويجب توفيره لهم حتى إذا كان بسيطا في مخيمات، وبوسائل غير مكلفة من أجل إنشاء جيل مثقف من الجزائريين[2].

أيضا من بين أهم المداخلات التي قام بها محمد بن رحال في دفاعه عن التعليم هي عند تحدثه هو وزميله محمد بن العربي[3] أمام لجنة في باريس، وذلك عندما شكلا وفد وذهبا ليطرحوا انشغلاتهم أمام هذه اللجنة التي شكلتها فرنسا في سنة 1891م، عرفت بإسم لجنة مجلس الشيوخ ولجنة الثمانية عشر لأنها تطرقت لثمانية عشر موضوع، من بينها التعليم برئاسة جول فيري، حيث أراد كل من محمد بن رحال ومحمد بن العربي أن تكون مقابلتهم لها في العاصمة الفرنسية ويتحدثوا معها شفهيا، فأبحرا بعد اجتماعهم في الجزائر العاصمة[4]، حيث كانت بداية حديثهما عن التعليم، وذلك لأن محمد بن رحال كان يعطي لهذا المحور أهمية كبيرة، ويعتبره من الوسائل الضرورية لتحسين أوضاع الأهالي، وأكد من خلال هذه المداخلة على تعميم التعليم في أوساط الأهالي، وضرورة جعله اختياريا بدل إجباريته "**لما في ذلك من تكدير خواطر أولياء التلاميذ**"، وأيضا اقترح أن الحل لإقناع الأهالي بإرسال أبنائهم للدراسة في المدارس التي أسستها السلطات الفرنسية هو تكوين لجنة تتولى ذلك، ويجب أن تتكون من الأهالي، وينبه أيضا محمد بن رحال أن هذا الرفض من طرف الأهالي ليس سببه تعاليم الدين الإسلامي، لأن الإسلام يدعوا لطلب العلم، كما جاء في الحديث النبوي"**اطلب العلم ولو بالصين**"، بل هذا راجع إلى كره الأهالي للسلطة الإستعمارية، كما طالب في هذه المداخلة بالاهتمام بتعليم اللغة العربية وإعطائها مكانة مرموقة

[1]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص199.

[2]محمد بن شوش: المقاومة الثقافية في الجزائر، ص،ص75، 76.

[3]محمد بن العربي: من مواليد 13أكتوبر 1853م بشرشال، درس بمكان مولده إلى أن أصبح عمره 10سنوات، لينتقل بعدها إلى العاصمة للدراسة في إبتدائية أسسها نابليون الثالث، ليكمل باقي دراسته بالإعدادية، وتمكن من الدراسة في الجامعة بالجزائر بتخصص الطب، وانتقل إلى باريس بعدها، فاشتغل بمهنة الطب بعد حصوله على شهادته، وفي سنة1888م تم انتخابه في النيابة بالمجلس البلدي. ينظر: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، ص_ص 330_332.

[4]عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920–1936،ج1، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص، ص18، 19.

بقوله: "ومن الباعث على تحريك الهمم للتعليم الاعتناء بتعليم العربية وأصول الفقه لأبناء الأهالي...من أنكر لغته أنكر ملته"[1].

أيضا دعا محمد بن رحال أمام هذه اللجنة بنشر التعليم الفرنسي بقوله: "أن الإنسان الذي يحسن لغتين يعادل رجلين"، وطالب بفتح جميع المستويات من التعليم أمام أبناء الأهالي، ويجب تدريسهم القرآن الكريم والأدب العربي، ويجب إنشاء مدارس في كل القرى والمداشر، حيث قال: "إننا نريد مدرسة ابتدائية في كل قرية وتحت ظل كل نخلة" [2].

وفي سنة 1892م عند تنقل لجنة مجلس الشيوخ إلى الجزائر، إستغل كذلك محمد بن رحال الفرصة للدفاع عن التعليم، فقد قامت هذه اللجنة بالاستماع إلى شكاوي البعض من الجزائريين، وتنقلت في مختلف المناطق داخل الجزائر لمدة شهرين، وكان محمد بن رحال من بين الذين استمعت لهم هذه اللجنة، حيث قرأ أمامها مذكرة "مشروع إعادة تنظيم التعليم العالي في الجزائر"[3]، الذي تضمن مجموعة من الإقتراحات بهدف إصلاح التعليم في الجزائر، حيث بين من خلاله نقاط الخلل التي أدت إلى تدهوره، نتيجة الهدم وإعادة البناء التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في المنظومة التعليمية، فبدأ في هذا المشروع بالحديث عن التعليم العربي الإسلامي وما يعانيه من تراجع، الذي أصبح يدرس للتلاميذ بمستوى بسيط وفي بعض الأماكن فقط "**كالمسيد والزوايا وفي حالته التمهيدية في المدارس الثلاث**"، وكان التعليم الإسلامي حتى في المدارس الشرعية الثلاث لا يتوفر على أدنى الشروط، حيث يقول محمد بن رحال: "**لا شيىء منظم في التعليم الإسلامي رغم أنه يعني بأمرين هامين وهما القضاء والعبادات بينما من وجهة نظر سياسية فهو يؤدي**

[1] عبد الحميد حاجيات: قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالإصلاحات 1891م، ص، ص53، 54.

[2] فضيلة حفاف: من رواد الوطنية في الغرب الجزائري سي أمحمد بن رحال، ص396.

[3] عز الدين ميدون: الجمعية الموحدية المحافظة على التراث التاريخي والثقافي لندرومة، دار السبيل للنشر والتوزيع، د.س، ص252.

خدمات طفيفة...هذا الأمر جعل الأهالي يعتقدون أن فرنسا تريد طمس ومحو معتقداتهم وربما إبدالها وتعويضها بمعتقدات وفكر آخر"[1].

حسب رأي محمد بن رحال في هذا المشروع أن عدم الاهتمام بما تقدمه المدارس الشرعية الثلاث، وغياب التنظيم فيها أدى بالأهالي إلى اختيار الهجرة للحواضر العلمية في مختلف البلدان الإسلامية كالزيتونة بتونس والأهزر بمصر والقيروان بالمغرب لطلب العلم، وعند تخرجهم منها وعودتهم إلى الجزائر يصبح لهم مستوى ومكانة عالية في نظر الجزائريين، أفضل من الطلبة المتخرجين من المدارس الشرعية الثلاث "**يجدون أنفسهم غير قادرين على منافستهم وغير قادرين أيضا على دعم الموقف الفرنسي**"، فدعا إلى ضرورة إصلاح ما تقدمه المدارس الثلاث لرفع مستوى المتخرجين منها، وذلك بقوله: "**خسرنا كل نفوذ بينما طلابنا كانوا عرضة للسخرية فموظفونا أنفسهم القضاة وكتبة العدل والحكام والأئمة المفتون لا يصغون إليهم وينعتوهم دائما بالجهل**"[2].

وما يؤكد ما ذكره محمد بن رحال هو عدد الطلبة في المدارس الشرعية الثلاث الذي كان في تناقص مستمر، حيث كان عددهم في سنة 1876م هو 142 طالب، وأصبح عددهم 129 طالب في سنة 1877م، وتناقص إلى 84 طالب في سنة 1879م، إلى أن أصبح عددهم 57 طالب في سنة 1885م[3]، لذلك طالب محمد بن رحال بإعادة النظر في تنظيم المدارس، واقتراح أن تصبح مدة الدراسة ثلاث سنوات ويجب تأسيس قسم خاص تكون الدراسة فيه سنتين بالجزائر ينتقل إليه المتخرجون من المدارس الشرعية الثلاث واشتكى أيضا من ضعف مستوى التعليم الذي تقدمه فرنسا للأهالي[4]، حيث طالب بإجراء الامتحانات في نهاية السنة الخامسة، ويجب تشديد الرقابة فيها ليتحصل الناجحون على دبلوم يعادل مستوى البكالوريا، بعدها يمكن لحامليه الاشتغال

[1] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص206.

[2] مولود قرين: النخبة الجزائرية مرجعيات تيارات مواقف واهتمامات، ص293.

[3] عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ص93.

[4] الطيب مختاري: لجان التحقيق الاستعمارية في الجزائر وردود الفعل الوطنية تجاهها 1833 –1891م، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والجغرافيا، الجزائر، 2015–2016م، ص161.

في مختلف الوظائف، وأيضا دعا إلى "**تخصيص حيز واسع من البرنامج للعلوم الإسلامية**"، وبهذا ستعطي فرنسا للمتخرجين من مدارسها سمعة ومكانة في أوساط الأهالي، وكذلك كان من بين أهم الاقتراحات التي قدمها محمد بن رحال في هذا المشروع هو إنشاء جامعة إسلامية في الجزائر، لكن لم يفصل أكثر في هذا الاقتراح لأنه يدرك أنه سيعرف الكثير من المعارضين بل طرحها فقط "**لتختمر الفكرة في الأذهان مع الزمن**"[1].

وفي 12 ديسمبر 1896م كتب محمد بن رحال رسالة قدمها للنائب شوادي يرد فيها عليه وعلى من كان يقول أن الجزائريين جنس لا يقبل التعلم حيث قال فيه "**إننا في الوقت الراهن أشبه ما نكون بصناديق مقفلة وإنه لمن الضروري البحث عن مفتاح للكشف عن مكنونا هذا المفتاح لن يكون غير اللغة الفرنسية وبعد ذلك يجمل بكم أن تحكموا لنا أو علينا إن كنا أهلا للرقي والتقدم ...وهل صنع التعلم منا رجالا أم اقتلعنا من جذورنا**"[2].

طالب أيضا محمد بن رحال مع زملائه مثل القايد حمودة والأمير خالد[3] بالاهتمام بتعليم القرآن للأهالي، وقد تحدثت عن ذلك صحيفة "ليكودالجي" تحت عنوان "علموا القرآن للأهالي"، فكان الخطاب يتضمن نقد للتعليم الفرنسي، وذلك لأنه لم يكن باللغة العربية ولم يحقق تطلعات الجزائريين، وأيضا يجب تعميم التعليم في كل القرى والمداشر حسب ما دعا إليه محمد بن رحال[4].

---

[1] جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م، ص 114.

[2] شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص،ص 949، 950.

[3] الأمير خالد : ابن الهاشمي بن الأمير عبد القادر ولد في 08 فبراير 1875 م بدمشق وتعلم في مساجدها ومعاهدها منذ طفولته، وفي سنة 1892 م تنقل إلى الجزائر، لكن سرعان ما ذهب إلى باريس ليكمل دراسته في الثانوية، رفض التجنيس وبدأ تدخلاته السياسية منذ سنة 1913م في انتخابات لاختيار المندوبين الماليين وهو التاريخ الذي اعتبر فيه الأمير خالد من قادة حركة الجزائر الفتاة. ينظر: بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجازئري، ط 2،دار النفائس، بيروت، 1984م، ص–ص 92– 93–100–101.

[4] أحمد مريوش: موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال، التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال 1830–1962 أعمال الملتقى الوطني الأول المنعقد بولاية عنابة 14–15 جوان 2009، ط.خ، المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 للنشر، الجزائر، 2011م، ص131.

وفي 17 جوان 1921م قدم محمد بن رحال أيضا مداخلة في مجلس النيابات المالية دافع فيها عن تعليم اللغة العربية، وأدرجت جريدة الإقدام ما تحدث عنه في مقال تحت عنوان "في التعليم"[1]، وهذا راجع للوظيفة التي تقلدها بعد انتخابه في سنة 1920م كنائب ماليا في مجلس الهيئات المالية، حيث عبر فيها عن معارضته لما تتعرض له اللغة العربية من تهميش في المدارس الأساسية التي فتحوها أمام الأهالي وعدم إدراجها في برامج التعليم الإبتدائي، وأيضا انتقد تعليم اللغة العربية من معلمين لا يتقنوها وغير مؤهلين لذلك خاصة المعلمين الفرنسيين، وهذا ما سيؤدي إلى ضعف مستوى اللغة العربية، كما تحدث كذلك على التضييق على الكتاتيب من طرف المستوطنين ومعارضتهم لها بحجة أنها تقدم تعليم عربي إسلامي وتحرض على كراهية الفرنسيين ورد عليهم بقوله: "**بدلا من غلق هذه النوادي المعدية فكريا وأخلاقيا كما تسمى أحيانا ألا يمكن الاشتغال بتنظيفها وتحديثها وجعلها أعوانا وأصدقاء لكم**"، ونبه محمد بن رحال السلطة الاستعمارية من عدم الاهتمام بتقديم تعليم عربي إسلامي للجزائريين لأن "**مصلحة العالم المتحضر مرتبطة بالإسلام لأن الإسلام إذا لم يتطور به ولأجله فإنه سيتطور رغما عنه وضده**"[2].

وتحدث أيضا في هذه المداخلة عن المخاطر الناجمة عن الامتناع من تقديم تعليم عربي اسلامي للأطفال الجزائريين الذين تجنبوا التعليم الفرنسي، حيث نبه بأنهم سيصبحون في المستقبل مجرمين ومشردين في الشوارع، ولتجنب هذا دعا محمد بن رحال إلى تقديم تعليم عربي إلى جانب التعليم الفرنسي بقوله: "**وبما أننا لايمكن أن ننكر أن التعليم الفرنسي وبالطريقة التي يجب أن يقدم بها صار مكلفا أكثر من اللازم ويتطلب تضحيات تثقل الكاهل فنحن نطالب بمضاعفة هذا التعليم بتعليم آخر يقدم بالعربية وبواسطة عرب**"[3]، ووضح أن هذا سيعود بالفائدة على الجزائريين وعلى فرنسا، لأن الطفل الذي ينشأ على تعاليم الدين الإسلامي لن يلحق الضرر بالآخرين[4].

---

[1] ينظر الملحق رقم 4.

[2] غانم بودن: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، ص، ص14، 15.

[3] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص215.

[4] سي أمحمد بن رحال: مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، ص 71.

أي أن محمد بن رحال من خلال دفاعه عن التعليم سواء في تدخلاته أمام اللجان التي شكلتها فرنسا، أو في المذكرات التي كتبها كان يطالب السلطات الفرنسية بتحسين أوضاع التعليم في الجزائر والسماح للأهالي بالانتفاع من تعليم فرنسي بمستوى أعلى، إلى جانب تعليم عربي إسلامي حتى وإذا كان بوسائل وفي أماكن بسيطة.

المبحث الثاني:مواقفه من سياسة الإندماج والتجنس

يقصد بمصطلح الدمج لغة بأنه "دخول في الشيء، واستحكام فيه كاندمج"[1]، أما اصطلاحا فالإدماج هو عبارة عن جمع مجتمعين متباينين وجعلهم مجتمع واحد سواء ثقافيا أو سياسيا أو إقتصاديا أو إداريا[2]، ومصطلح الإندماج يعني"**الرغبة الذاتية في التوحد مع الآخر**"[3]، وتحدث البشير الإبراهيمي عن هذه السياسة بقوله: "**وفي الشرائع الإستعمارية الفرنسية بالجزائر مذهب كانوا يسمون جانبه التأثيري بالإدماج وجانبه التأثري الإندماج ومعناه قريب من معنى التركيب المزجي**"[4]، أي أن الفرق الذي بين الإدماج والإندماج هو"**أن الإدماج أمر غير إرادي ويكون جماعيا، ويطبق من قبل سلطة ذات سيادة أما الإندماج فهو فعل إرادي وفردي، فالإدماج مفهوم واسع يشمل الإنسان ومجالات الحياة، كما أن الإندماج هو جزء من الإدماج**"[5].

عملت الإدارة الفرنسية على تحقيق هذه السياسة في الجزائر من خلال سن العديد من التشريعات لجعل الجزائريين فرنسيين، وتصبح الجزائر إقليما فرنسيا كباقي أقاليم فرنسا الأخرى[6]، فكان من بين أول القوانين التي أصدرتها هو مرسوم في 22 جويلية 1834م، تم بموجبه إلحاق

---

[1]طاهر أحمد الزاوى: ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ج2، الطبعة الثالثة، دار الفكر للنشر، د.م، د.س، ص209.

[2]حسين مدني: التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر ...، ص19.

[3]فتيحة صافر: مواقف النخبة الجزائرية من سياسة فرنسا الإندماجية، مجلة عصور الجديدة، العدد 16، 17، جامعة وهران، الجزائر 2014-2015، ص 333.

[4]أحمد طالب الإبراهيمي: آثار البشير الإبراهيمي، ج3، ص350.

[5]سيدي عبد القادر سباعي: مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870-1940 الجزائر أنموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر 2015-2016، ص18.

[6]حسين مدني: التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر...، ص19.

الجزائر بفرنسا وجعلها قطعة منها يتولاها حاكم عام بمساعدة مجلس إستشاري ويأخذ قراراته من وزارة الحربية في باريس، كذلك في الجمهورية الفرنسية الثانية أصدرت الإدارة الفرنسية قرار في مارس سنة 1848م أقر بأن الجزائر جزء من التراب الفرنسي فتم بموجبه جعل الجزائر عبارة عن منطقتين وهما: منطقة شمالية قسمت إلى ثلاث مقاطعات طبق فيها الحكم المدني، ومنطقة جنوبية طبق فيها الحكم العسكري، وكان كل من التعليم والدين والقضاء و الجمارك تابع للوزارات في باريس[1]. فتظهر سياسة الإندماج بأنها تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين خاصة بعد إصدار مرسوم 26 أوت1881م الذي ينص على جعل كل الشؤون الأهلية تابعة للوزارات المختصة بها بباريس، إلا أنه طبق فقط على الأرض والمستوطنين دون الجزائريين الذين أخضعتهم الإدارة الإستعمارية لقوانين إستثنائية تعسفية[2].

أما بموجب قانون سيناتوس كونسيلت الذي تم إصداره في 14 جويلية 1865م، فإن الإدارة الفرنسية ركزت على سياسة التجنس أيضا[3]، وذلك لإدراكها أن تحقيق الإندماج لا يتم إلا بفرض التجنس، هذا الأخير الذي يعرف بأنه عبارة عن مجموعة من التشريعات القانونية التي تسمح وتجعل شخص ما يكتسب جنسية أخرى لبلد غير بلده ، ولها عدة شروط يجب أن يراعيها ذلك الشخص[4]، فكان من بين أهم الشروط التي ركز عليها قانون 14 جويلية هو التخلي عن الأحوال الشخصية للجزائريين الذين يرغبون في حق الجنسية الفرنسية وفي الحصول على الوظائف المدنية الفرنسية، كما يجب الإشارة إلى أن الفئة المعنية من التجنس هي النخبة الجزائرية المتخرجين من المدارس الفرنسية التي حاولت السياسة الفرنسية دمجها و جعلها وسيط بينها وبين الجزائريين، وهذا ما جعل النخبة الجزائرية تنقسم إلى معارضين ومؤيدين لهذه السياسة، فقد ظهر إتجاه وافق على الإندماج والحصول على الجنسية الفرنسية فأصبح مفرنسا، وإتجاه آخر وافق على الجنسية الفرنسية فقط من أجل الحصول على الحقوق والمساواة مع الفرنسيين لكن شرط الحفاظ على

---

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري...، ص_ص 8، 13.

[2] صبرينة الواعر: سي محمد بن رحال ومسألة ادماج الجزائريين...، ص، ص295،295.

[3] بشير سحولي: مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية...، ص91.

[4] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة ،ج1، د.ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1985م، ص690.

الأحوال الشخصية[1]، وذلك باعتبارها جزء من الهوية الجزائرية، فكان من يوافق على الإندماج والتجنيس في نظرهم بأنه كافر مرتد عن الدين الإسلامي.

وهناك من رفض تماما التجنس والإندماج، وطالب فقط بتحسين أوضاع الجزائريين وبالإصلاح مثل محمد بن رحال، فتحدث في هذا الصدد أبو القاسم سعد الله فقال: "**هذا القسم قد عارض أيضا التجنس والخدمة العسكرية الإجبارية والإندماج عموما، لقد قبل أعضاؤه بعض الإصلاحات ولكن دون تناقض مع الواقع الجزائري، فكان شعار هذا الجناح: الإصلاح بكل الوسائل، لأن المجتمع الجزائري كان في أحط الدرجات من التدهور**"، وكان محمد بن رحال ينتمي إلى هذا الإتجاه[2]، أي أن موقف محمد بن رحال من سياسة الإندماج والتجنس هو الرفض لهما، وهذا ما عبر عنه خاصة من خلال ما نشره في سنة 1887م بعنوان "دراسة حول التعليم العام في البلاد العربية" فقد ذكر فيها: "**في الحالة الراهنة باستطاعة الجزائري تقبل التعليم، أقول تقبل لأنه لم يطلبه حتى أنه مستعد له، ماعدا بعض المستثنيات النادرة نظرا لبساطتها وسذاجتها تراه فخا منصوبا لسلب وطنيتها ودينها، ولا يجب أن نمقت هذا لأن الإرتباط بعادات وعباداتها الأجداد شيئان خيران**"، أي أن محمد بن رحال حسب رأيه فإن الجزائريين يقبلون التعليم شرط أن لايحاول المساس والقضاء على الهوية العربية الإسلامية من خلال برامجه[3].

يعني أن محمد بن رحال كان يدعو من خلال تدخلاته وكتاباته إلى التطور لا إلى الإندماج وهذا راجع إلى تمسكه بالهوية العربية الإسلامية، فهو ليس ضد الوجود الإستعماري بل يدعو إلى تحسين أوضاع الجزائريين وإلى التطور، أي أن إندماجية محمد بن رحال مختلفة لأنه كان يدعو إلى المساواة[4]، حيث قال في أحد تدخلاته: "**إحتلال القارة الإفريقية من طرف فرنسا يعد حتميا وما لا يمكن تجنبه الركيزة القوية التي يمتلكها العربي وهي الإسلام...ومعها (فرنسا)**

[1]خالد بوهند: الإمام إبن باديس ومواقفه من الإندماج، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد4، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2014م، ص، ص512، 513.

[2]أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية...، ج2، ص148.

[3]صبرينة الواعر: سي محمد بن رحال ومسألة إدماج الجزائريين...، ص302.

[4]أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي...، ج6، ص_ص 223_421.

بإمكاننا خلق علاقات وارتباطات أبدية، وهذا يكون مع سياسة واضحة وحاذقة من طرفها تقدر من خلالها المرور أو الظهور كمدافعين على الإسلام وأبطاله وسنكون أنسب معلمين لهذا الدين"، هذا يعني أن محمد بن رحال كان يقترح التعاون بين الفرنسيين والجزائريين لتحقيق التقدم ليس الإندماج[1]، وهذا ما أكده جغلول عبد القادر في الحديث عنه بقوله: " **فهو بخلاف بعض معاصريه الجزائريين، لم تغيره مطلقا التدخلات الشخصية للإندماج في المجتمع الفرنسي ووهم التفرنس، فهو لم يقبل مطلقا أن يصبح ممثلا بل أنه بالعكس تماما، فقد أصبح مؤيدا لتمثيل منتقى لقيم الحضارة الغربية**"[2].

كذلك عبر محمد بن رحال عن موقفه من التجنس في مداخلته هو وزميله محمد بن العربي أمام اللجنة المشيخية في باريس سنة 1891م، وكان رأيهما حول موضوع التجنيس بقولهما: "**إلزام الأهالي بالتجنس بالجنسية الفرنسوية هو عبارة عن تسعير نار الفتنة بسائر جهات القطر وفي السعي في هذا الغرض خطر عظيم على الحكومة لما أنها تمد لفيف القوم بحرية لا يحسنون استعمالها...ولأن حرية التجنس لا تلائم أصول الشريعة الإسلامية لما أن التجنس له ما للفرنسيين وعليه ما عليهم، فتناله جميع أحكامهم وذلك مخالف لما أتت به الشريعة الإسلامية، ولأن التجنس يخول صاحبه حق الإنتخاب وفي تعميم حق الانتخاب لعموم القوم بلية على أعيانهم**"، ويقترحا أيضا أن تجعل الحكومة الفرنسية التجنيس اختياريا بدل التحريض عليه وأن تعمل على تحقيق المساواة بين الفرنسيين والأهالي للوصول إلى التقدم[3].

كذلك أبدى محمد بن رحال رأيه في الإندماج من خلال تحدثه في "مستقبل الإسلام" بمجلة المسائل الدبلوماسية والاستعمارية خلال سنة 1901م بقوله: "**من المؤكد أننا لا نقبل بعيون مغلقة كل ماتسربه لنا الحضارة فالكثير من عطاياها الأقل رغبة تترك جانبا... إن الإسلام**

[1]صبرينة الواعر: سي محمد بن رحال ومسألة إدماج الجزائريين...، ص303.

[2]عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث...، ص70.

[3]علي تابليت: أمحمد بن رحال مترجما سياسيا ومتصوفا...، ص59.

بإمكانه اتباع الانطلاق الحضاري في مختلف درجاته باستثناء العقيدة والأخلاق والعائلة"[1]، أي أن محمد بن رحال يركز في قوله على أنه لا ضرر في تقبل ما تأتي به الحضارة الغربية لتحقيق التطور شرط أن لايمس بالعقيدة الإسلامية، وفي سنة 1902م عند انعقاد مؤتمر الجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران تحدث أيضا محمد بن رحال عن موقفه الرافض للاندماج، حيث قال: "**اندماج الأهالي في الحضارة الأوروبية هو استحالة وخيال لا يتحقق واندماجه لن يكون إلا وسط أرضية المصالح المادية**"[2].

كما أن في سنة 1903 أثناء زيارة الحاكم لوبي[3] إلى الجزائر قام محمد بن رحال بإلقاء عليه موقفه الرافض تجاه الإندماج والتجنيس: "**إن المسلمين لم يطالبوا أبدا بالمواطنة الفرنسية لكن فقط بتمثيل رسمي... إن العربي لايقبل مطلقا الجنسية التي تفرض عليه التخلي عن أحواله الشخصية**"[4].

وبهذا فإن محمد بن رحال تحدث بطريقة صريحة وواضحة عن موقفه الرافض لسياسة الإندماج والتجنيس، التي وضعت لها فرنسا شروط تجعل المسلم يرتد عن دينه، وهذا رغم قبول بعض معاصريه لذلك بالانسلاخ عن الهوية العربية الإسلامية .

المبحث الثاني: موقفه من بعض التشريعات الفرنسية الإستثنائية

أ-موقفه من سياسة فرنسا الضريبية

[1]سي أمحمد بن رحال: مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، ص_ص 24_30.

[2]أمحمد دراوي: قضايا المجتمع الجزائري في اهتمامات النخبة الإصلاحية 1900-1920، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2014_2015، ص 293.

[3]لوبي: تقلد منصب رئيس لفرنسا وذلك من سنة 1838م إلى سنة1929م، وهو أيضا من حزب التحالف الديمقراطي الجمهوري، قام بجعل التعليم إجباري ومجاني، وفي سنة 1904م تحالف مع بريطانيا. ينظر: غانم بودن، قضايا الجزائريين في فكر النخبة الإندماجية التجنيد الإجباري أنموذجا1908_1914، مجلة عصور جديدة، المجلد8، العدد1، جامعة تيارت، الجزائر، 2017_2018، ص189.

[4]صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال ومسألة إندماج الجزائريين...، ص308.

تم اخضاع الجزائريين إلى نظام ضريبي مجحف في حقهم وذلك بسن العديد من التشريعات كما تمت الإشارة إليها من قبل، مما أدى إلى انتشار الفقر في أوساطهم، لذلك لم تقف النخبة الجزائرية مكتوفة الأيدي أمام هذا الظلم، ومن بينها محمد بن رحال الذي طالب سنة 1891م هو ومحمد بن العربي من لجنة جول فيري تخفيف الضرائب على الأهالي وتذمرهم منها بقولهما: "**تشكي الأهالي من وقرة الضرائب بداخل القطر وطلبهم تخفيف أعبائها**"، كذلك دعا إلى ضرورة تشكيل هيئة تقوم بمراقبة كل المسؤولين عن جمع الضرائب نتيجة تصرفاتهم المحتقرة للجزائريين "**خصوصا ضربهم الأعشار على غير نسبة عادلة ومطالبتهم بها من تعينت عليه من غير الأوقات المعتادة بل قبل أوانها وبلوغها النصاب**"[1]، كما اقترح بأن العام الذي يقل فيه المحصول يجب إعفاء الأهالي من ضريبته، وأيضا طالب بعدم دفع الضرائب على المواشي الكبيرة إلا بعد أن بلوغها ثلاث سنوات، أما القطعان الصغيرة فيدفع ضريبتها بعد بلوغها سنة واحدة[2].

وتحدث أيضا عن مسألة الضرائب بقوله: "**عندما تطلب مديرية الضرائب من الأوروبي الأرباح التي جناها يستطيع هذا الأخير تقييم فوائده بعد أن يقيم ديونه ويثبت حساباته فهو يمتلك سجلات حسابية ... أما الأهلي فعكسه تماما حيث يذهب لشرح وضعيته أمام قايده وأمام الإدارة ... وبهذه الطريقة يعتقد أنه صرح بما يملك**"، أي أن محمد بن رحال من خلال هذا يوضح عدم المساواة بين الفرنسيين والأهالي في دفع الضرائب، ووضح أيضا ما تسببه الضرائب من تفاقم الديون على الجزائريين بقوله: "**صاروا يبيعون الماشية بسعر زهيد لكسب قوتهم ودفع مستحقاتهم وهم هكذا يدورون في حلقة مفرغة فبعد تسديد الضرائب يجدون أنفسهم ملزمين بتسديد ديونهم**"[3].

ب-موقفه من قانون الأهالي:

[1] عبد الرحمن جيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص335.

[2] سي أمحمد بن رحال: مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، ص13.

[3] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص، ص 164، 165.

كذلك كان من بين أهم التشريعات الاستثنائية التي طبقتها فرنسا على الجزائريين فقط وخصصتها لهم هو ما أصدرته في 28 جوان 1881م، وما أصطلح عليه أيضا بقانون الأهالي أو الأنديجينا، وهو مجموعة من العقوبات المفروضة على الجزائريين[1]، حيث من خلالهم تم اعتبارهم "أهالي مغلوبين" ليس لهم أدنى حق في المساواة مع الفرنسيين ولا التمتع بحقوقهم[2]، فقد تضمن قانون الأهالي العديد من المخالفات التي يعاقب عليها الجزائريون بعقوبات زجرية، وحددت هذه المخالفات في عام 1891م ب 21 مخالفة ارتفعت بعدها لتصبح 28 مخالفة وذلك حسب قانون 21 ديسمبر 1897م، حيث كانت الإدارة الفرنسية تطور هذه القوانين و تسنها حسب ظروفها وما يناسبها[3]، فكان الهدف منه هو منح الإدارة المدنية صلاحيات وسلطات لتطبيق قوانين زجرية على الجزائريين، فأصبح للحاكم العام حق التسلط وتوقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة، كذلك تحويل السلطة الإداريين لسجن المسلمين الجزائريين وسلب ممتلكاتهم والاستحواذ عليها دون حكم قضائي[4]، وكان من بين المخالفات التي تم معاقبة الجزائريين عليها بموجب هذا القانون:

_ عدم تنفيذ الأوامر التي تصدر خاصة لتحديد الملكية.

_ عدم احترام القرارات الإدارية لتقسيم الأراضي المشاعة.

_ فتح مؤسسة دينية أو تعليمية سواء مسجد أو زاوية أو مدرسة دون رخصة.

_ اخفاء الحيوانات أو غيرها تهربا من دفع الضرائب.

_منع الأهالي من التنقل أو الخروج من إقليم لأخر أو من منطقة لأخرى دون ترخيص[5].

عبرت النخبة الجزائرية من استيائها من القانون التعسفي، خاصة محمد بن رحال الذي وجد من تشكيل لجنة جول فيري الفرصة المناسبة للتعبير عن رأيه من هذا القانون، حيث طالب أمامها

---

[1]يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، ص 38.

[2]إبراهيم مهديد: القطاع الوهراني ما بين 1830-1919 ،ص، ص 21، 22.

[3]يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، ص 38،

[4]عبد القادر ولد أحمد: التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال المحاكم الردعية نموذجا، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، جامعة تيارت، الجزائر، 2019م، ص 109.

[5]أحمد توفيق المدني: الجزائر، ط.خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص ، ص 408، 409.

بضرورة إنهائه لأنه أعطى صلاحيات للمتصرفين المدنيين في البلديات المختلطة بمعاقبة الأهالي على العديد من المخالفات دون محاكمة[1]، وأكد ذلك بقوله: "**إن إلغاء قانون الأهالي يفرض نفسه لأن عامل استياء وتباعد وحقد الأجناس لذلك لابد من القضاء عليه نهائيا لكي لا يعيق التقارب والتقدم**"[2]، أي وضح بأن هذا القانون سيؤدي إلى الشقاق والنفور بين الجزائريين والفرنسيين فطالب بإبطاله أو تخفيف عقوباته بإدراج بنود فيه تمنع المظالم وأكد خطورته بأنه: "**أصبح كالسيف المعلق بشعرة فوق رؤوس الأهالي**"[3].

كما شكل أيضا محمد بن رحال وفد إلى باريس هو والأمير خالد وقاسم موسى علي قايد حمود في سنة 1922م، فقدموا فيه مطالب أمام الإدارة الفرنسية بإنهاء قانون الأهالي التعسفي في حق الجزائريين الذي جددته السلطات الفرنسية مع بدايات القرن العشرين[4].

ج-موقفه من التجنيد الإجباري

عملت فرنسا منذ بداية احتلالها للجزائر على ضم بعض المجندين الجزائريين إلى صفوفها، من خلال تكوين فرق لهم، حيث ساعدت هذه الفرق الجيش الفرنسي على التخلص من المقاومات الشعبية ضدها سواء داخل الجزائر أو خارجها[5]، كذلك أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوما في 21 أفريل 1866م يدعو الجزائريين إلى الانخراط مع الجيوش الفرنسية لمدة أربع سنوات مقابل منحة ب 400 فرنك، وتجدر الإشارة إلى أن الانضمام إلى هذه الفرق كان بصفة إرادية[6].

بعدها تم اقتراح العديد من المشاريع لتجنيد الجزائريين، لكن كل هذه المشاريع تم رفضها من طرف الإدارة الفرنسية وذلك لتخوفهم من رد فعل الجزائريين، وأيضا لعدم قبول المعمرين لها،

---

[1] مولود قرين: النخبة الجزائرية مرجعيات تيارات مواقف واهتمامات، ص249.

[2] سي أمحمد بن رحال: مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، ص11.

[3] غانم بودن: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، ص13.

[4] عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص358.

[5] حليمة مولاي: مواقف السكان والنواب التلمسانيين من التجنيد الإجباري أثناء الحرب العالمية الأولى 1914_1918، دورية كان التاريخية، العدد43، الجزائر، مارس 2019م، ص64.

[6] عبد القادر بلجة: اهتمامات أمحمد بن رحال بقضايا الجزائريين...، ص173.

لكن كان من بين أول المشاريع التي جعلت التجنيد إجباري على الجزائريين هو ما قدمه النقيب باسول في سنة 1903م الذي فرض على الجزائريين البالغين 18 سنة أداء الخدمة العسكرية[1]، وهذا ما أكده الحاكم العام جونار[2] عند تحدثه أمام اللجنة العسكرية في سنة 1904م بقوله: "**يوجد في الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط خزان بشري معتبر ولكننا أهملناه، يمكنكم تجنيد آلاف المتطوعين من الأهالي إن شئتم**"[3].

ونظرا لحاجة فرنسا إلى عدد أكبر من الجنود خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وذلك لتناقص عدد المواليد في فرنسا وأيضا لزيادة التوتر السياسي الدولي، ورغبتها في التحكم في الشباب الجزائريين بعد بروز النهضة الفكرية، أصبح التفكير في التجنيد الإجباري أمر جدي، فظهر مشروع ميسيمي في 17 جويلية 1908م[4]، الذي ينص على إجبارية الخدمة العسكرية للجزائريين لمدة ثلاث سنوات في البداية أما الإحتياط بسبعة سنوات، ويرى أن تدريبهم يكون سريع وبسيط، ويجب غرس المبادئ الفرنسية فيهم[5]، فأرسل ميسيمي برسالة إلى وزير الحرب يطلب فيها منه الإسراع لتجنيد الجزائريين، فتشكلت لجنة لدراسة كيفية تطبيق هذا المشروع في الجزائر، فتم في البداية إحصاء عدد الشبان الجزائريين الذين أعمارهم 18 سنة من أجل اراغمهم على تقبل هذا المشروع وأنه سيطبق لا مفر، وفي 28 فيفري 1911م قامت الإدارة الفرنسية باستدعاء كل الشباب الجزائريين الذين تم إحصائهم من قبل للفحص، وتم اصدار مرسوم في 31 جانفي سنة 1912م تضمن الشروط في الخدمة العسكرية بأن تكون مدته 12 سنة بالإضافة إلى 4 سنوات، وأيضا تضمن هذا المرسوم نسبة المنح، لكن بموجب مرسوم 3 فيفري 1912م تم

[1] عبد الكريم حماتيت: موقف النخبة الجزائرية من التجنيد الإجباري، ص97.

[2] شارل جونار: فرنسي ومتخرج من كلية الحقوق في باريس وتم تعيينه كحاكم عام على الجزائر من سنة 1909م إلى غاية 1911م. ينظر: عزة الحسين، التعليم الأهلي الفرنسي في الجزائر، ص 135.

[3] مراد بن حمودة: النخبة الإصلاحية وموقفها من قضية التجنيد الإجباري 1912م، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 6، العدد01، جامعة سطيف، الجزائر، 2022م، ص946.

[4] غانم بودن: قضايا الجزائريين في فكر النخبة الإندماجية التجنيد الإجباري أنموذجا، ص180.

[5] فتيحة صافر: حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها ...، ص166.

تجنيد أعداد إضافية عن طريق القرعة وحددت المدة في الخدمة العسكرية بثلاث سنوات مقابل 250 فرنك[1].

ونشر مرسوم التجنيد الإجباري في الجريدة الرسمية في 3 فيفري 1912، تضمن 4 أبواب و30 مادة تضمنت شرح لهذا المرسوم وشروطه، وبعد التوقيع عليه باشرت لجان مخصصة لذلك في تجنيد حوالي 2500 شاب من الجزائريين، فيلاحظ من خلال هذا القانون أنه يميز الجزائريين عن الفرنسيين خاصة من خلال جعل الجزائري يجند لثلاث سنوات وفي سن 18، عكس الفرنسي الذي يجند لسنتين فقط وفي عمر 21 سنة[2]، أما في طريقة تجنيد الجزائريين فقد اعتمدت فرنسا على الترهيب والترغيب لإقناع الجزائريين بذلك[3].

لكن كان رأي الأهالي من هذا القانون هو الرفض له وبأنه يشكل خطر عليهم، حيث عبروا عن رفضهم من خلال الإحتجاجات والمظاهرات وتقديم العرائض والشكاوي والكتابة في الصحف، وأيضا قاموا بالمقاومات المسلحة لإرغام فرنسا للتخلي عنه[4]، أيضا انتشر البؤس عند الأهالي في كامل أرجاء الجزائر، فقد عبر أحد الأعيان عن موقفه من التجنيد الإجباري بأنه "**يفضل قتل ابنه على أن يتركه يذهب للتجنيد**"[5] .

لكن عبر البعض من الجزائريين لرفضهم هذا القانون بالهجرة هروبا منه إلى البلدان الإسلامية، فمثلا من سنة 1910م إلى سنة 1912 م عرف القطاع الوهراني هجرات عديدة نحو سوريا، وأيضا في سنة 1911م عرفت تلمسان أكبر هجرة في عدد المهاجرين الذي قدر بحوالي

---

[1]عبد القادر بلجة: اهتمامات أمحمد بن رحال بقضايا الجزائريين...، ص174.

[2]عبد القادر بلجة: مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري1907_1945، مذكرة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015_2016، ص، ص43 ،44.

[3]حياة ثابتي: الحرب العالمية الأولى 1914_1918 وإنعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، الجزائر،2006 م، ص 25 .

[4]عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، ص33.

[5]غانم بودن: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، ص11.

1200 نسمة، وهاجرت العديد من العائلات خاصة الأرستقراطية التقليدية إلى خارج الجزائر بعد فرض قانون التجنيد الإجباري، فباعوا كل ممتلكاتهم وأراضيهم[1].

أما بالنسبة للنخبة الجزائرية المثقفة فقد كان لها مواقف متباينة من قانون التجنيد الإجباري، فهناك من وافق عليه ووجدوا فيه فرصة من أجل المطالبة بحقوقهم، وهناك من رفض هذا القانون واعتبروه مثل باقي القوانين الفرنسية التعسفية التي تخدم مصلحتهم فقط[2].

ويعد محمد بن رحال من بين الأوائل من النخبة الجزائرية الذي أبدى رأيه حول التجنيد الإجباري، حيث تحدث هو وزميله محمد بن العربي حول قضية التجنيد الإجباري أمام لجنة مجلس الشيوخ في سنة 1891م فأكد عن رفضه له ويجب على فرنسا أن تجعله إختيارا ولا تجبر الأهالي عليه لأسباب دينية واجتماعية، كذلك طلب من اللجنة على منح حق الترقية العسكرية للضباط الجزائريين[3]، وذلك بقوله: "**نريد أن نفتح الأبواب للضباط للإرتقاء إلى المراتب الأعلى وأن تخصص وظائف للجنود في بلدانهم**"[4].

كذلك قام محمد بن رحال بتقديم مذكرة في 2 جانفي 1908م إلى اللجنة التي أرسلتها فرنسا للتحقيق عبر من خلالها عن أسفه بأن مشروع التجنيد الإجباري قد تأخر عن موعده أو سبقه لأوانه، وقال أيضا فيها: "**كان ينبغي تهيئة الميدان وذلك بتمكين المسلمين من التوظيف في المناصب التي كانت مخصصة لغيرهم، وتوسيع حرية الصحافة وتبسيط إجراءات منح القروض**"، أي أن محمد بن رحال يشرح للجنة بأن تطبيق هذا المشروع لا يكون إلا بتهيئة

[1] حياة ثابتي: الحرب العالمية الأولى وإنعكاساتها على الجزائريين...، ص_ص42، 44.

[2] فتيحة صافر: حركة الشبان الجزائري...، ص168.

[3] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر...، ج1، ص21.

[4] سي أمحمد بن رحال: مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، ص12.

الأرضية له وبمنح الجزائريين المسلمين حقوقهم[1]، أيضا طلب من خلال هذه المذكرة بضرورة إنشاء مدرسة عسكرية بالجزائر تشبه المدارس الفرنسية كمدرسة"saint Maixent" [2].

فقد رفض محمد بن رحال قانون التجنيد الإجباري قبل تطبيقه بصفة رسمية وذلك لتخوفه من التفرنس، واعتبره بأنه يخترق أهم بنود المعاهدة التي وقعتها فرنسا في 5 جويلية 1830م وهي احترام الهوية الوطنية العربية والإسلامية، وهو أيضا مجرد قانون تعسفي آخر ضد الأهالي الجزائريين ويثقل كاهلهم[3].

لكن رغم المواقف الرافضة سواء للأهالي أو لبعض الشخصيات المثقفة ضد التجنيد الإجباري، إلا أن الإدارة الفرنسية قامت بتطبيقه بصفة رسمية في 3 فيفري 1912م، فقام محمد بن رحال بعدها بالتعبير عن رفضه لذلك أمام رئيس بلدية ندرومة، حتى أنه شارك مع سكان منطقته في 23 ماي 1912 م، بمظاهرة ضد التجنيد الإجباري[4]، وكان أهم ما قاله محمد بن رحال لرئيس بلديتهم هو: "**إنني للمرة الثانية ألدغ في الصميم، كون هذا المشروع فيه ريبة إنكم لن تعتمدوا علي أبدا ومطلقا في الذهاب معكم بعيدا عن ضروريات هذا الوقت أو التغاضي عنها**"[5].

وفي جوان 1912م تم تشكيل وفد تنقل إلى باريس برئاسة محمد بن رحال حاملا معه رسالة تتضمن تذمرهم من قانون التجنيد الإجباري فقد قال محمد بن رحال وهو يصف أحوال الجزائريين: "**أتحمل الضرائب الثقيلة ويستفيد منها الأخرين أقوم بكل أعمال الصخرة أنا مهان ...واليوم وبدون تعويض يطلبون مني الشيء الوحيد الذي أملكه ولدي أهذه عدالة**"، كان طلب هذا الوفد من الإدارة الفرنسية هو إما أن تمنح للجزائريين تعويضات أو تسمح لهم بالهجرة إلى

[1] شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871_1919، ج2، ص732.

[2] فضيلة حفاف: من رواد الوطنية في الغرب الجزائري سي أمحمد بن رحال...، ص390.

[3] غانم بودن: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع قضايا الجزائريين، ص11.

[4] حليمة مولاي: مواقف السكان والنواب التلمسانيين من التجنيد الإجباري...، ص68.

[5] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص114.

البلدان الإسلامية[1]، حيث تشكل هذا الوفد أساسا بمبادرة واقتراح من جريدة الحق وتكون من سبعة ممثلين من ندرومة وأيضا من جبال عمورة، ويعد محمد بن رحال هو القائد لهم، وعند وصولهم إلى باريس تحدثوا مع كل من الرئيس فاليير والوزير الأول بوانكاري وكذلك ميسيمي صاحب مشروع التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين، الذي لم يتنازل عن موقفه بعد زيارة هذا الوفد وأكد على ضرورة إلزام الأهالي بالخدمة العسكرية، فمن خلال هذا التدخل لمحمد بن رحال إشتهر في فرنسا بأنه عدو لها وصاحب عمامة قديمة شرس[2]، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوفد الذي شكله محمد بن رحال كان يرتدي الزي الجزائري التقليدي، وقد التقى في باريس أثناء عرض مطالبهم مع وفد آخر جاء لنفس الأسباب وكان يتكون من النواب الجزائريين مثل ابن التهامي[3] والصادق دندان[4].

كذلك تحدث محمد بن رحال خلال تواجده في باريس مع صحيفة le temps، التي طلبت منه التعبير عن رأيه حول التجنيد العسكري، وأدرجت تصريحاته في مقال تحت عنوان "تجنيد الأهالي"، فكان من أهم ما تحدث حوله محمد بن رحال مع هذه الجريدة هو أنه كان على فرنسا تهيئة الوضع في الجزائر قبل تطبيق هذا القانون من خلال "**تحسين أوضاع الجنود والضباط...وفتح الوظائف للجزائريين في مختلف فروع الإدارة**"[5]، أيضا قال محمد بن رحال في حواره مع الجريدة أنه يجب على فرنسا اختيار أحد الحلول وهي" إما سحب قرار 3 فيفري

[1]شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، ص743.

[2]نيكولاي دياكوف: حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، د.ط، منشورات امدوكال، الجزائر، 2015م، ص، ص 173، 174.

[3]ابن التهامي: ولد بسنة 1873م في مستغانم بالجزائر، درس تخصص الطب، وتزعم حركة الشبان الجزائريين وأصدر جريدة التقدم، وله عدة نشاطات منها إلقائه للمحاضرات في نادي الترقي، توفي بسنة 1937م. ينظر: فتيحة صافر، حركة الشبان الجزائريين، ص 344.

[4]حياة ثابتي: الحرب العالمية الأولى 1914_1918 وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، ص54.

[5] Le temps: 11 juillet 1912

1912م، أو منح تعويضات عن العبء الجديد الذي يفرض علينا، أو السماح لنا بترك الجزائر بحرية"[1].

وذكر محمد بن رحال لصحيفة le temps أن السبب الرئيسي الذي دفع بالهجرة التي عرفتها تلمسان هو التجنيد الإجباري، فأكد أن عدد الذين هاجروا ب 1800 شخص أو يزيد عنه، أيضا في 24 ماي 1912م كتب رسالة قدمها للإدارة الفرنسية يؤكد فيها عن رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري فقال فيها: "**ما تطلبونه غير عادل هو ظلم لا يمكننا ولا بإمكاننا تقبله وإذا أردتم إجبارنا نقتل أبناءنا بأيدينا ونقتل أنفسنا أمام جثثهم**"، ونظرا لتيقن محمد بن رحال بأن فرنسا ستطبق هذا البرنامج، أمضى على عريضة التي جاء بها ابن التهامي إلى باريس[2].

وكانت أهم النقاط التي تضمنتها عريضة ابن التهامي حول التجنيد في:

_ الإنقاص من مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين بدل ثلاث سنوات مثل باقي الفرنسيين.

_ تغيير عمر تجنيد الأهالي الجزائريين من 18 سنة إلى 21 سنة.

_ وأيضا طالبوا فيها بإلغاء المنحة التي تقدر ب 250 فرنك مقابل الخدمة العسكرية للأهالي، وذلك باعتبارها مهينة لهم.

وتضمنت أيضا مطالب حول باقي القضايا الجزائرية مثل المطالبة بإلغاء جميع القوانين الاستثنائية، وتمثيل نيابي للجزائريين، وإلغاء الضرائب الجائرة المطبقة على الأهالي دون الفرنسيين[3].

رغم أن محمد بن رحال قد أمضى على عريضة وفد إبن التهامي التي تضمنت مطالب لإصلاح بعض الشروط في التجنيد الإجباري، إلا أن هذا لا يعني أن محمد بن رحال غير من موقفه الرافض له، فهو بعد إمضاء هذه العريضة أكد لسلطات الإستعمارية "أن فرنسا برفضها

[1] عبد القادر جغلول: الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ص75.

[2] عبد النور قرينة: محمد بن رحال وإسهاماته في الحركة الوطنية الجزائرية، ص45.

[3] حياة ثابتي: الحرب العالمية الأولى 1914_1918 وإنعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، ص55.

إيجاد وضعية مناسبة للجزائريين، فإنها ستساعد وتساهم بطريقة مباشرة على إنشاء وخلق وطنية لدى المسلمين الجزائريين"، كذلك في 21 ديسمبر 1921م تدخل محمد بن رحال لإقناع الحكومة الفرنسية للانقاص من مدة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين، وذلك خلال تحدثه أمام اللجان المالية بقوله: "**لقد صوتنا بالأغلبية في المجالس العامة في الجزائر بتخفيض مدة التجنيد الإجباري، ومع ذلك ليس في فكرنا أن ننقد القرارات المتخذة من طرف هذا المجمع، ولكننا لا نستطيع ترك هذا الأمر دون الإحتجاج**"، أي أن محمد بن رحال بعد تأكده أن قانون التجنيد الإجباري لن تتراجع عنه الإدارة الفرنسية أصبح يطالب بإدخال إصلاحات عليه، وخلال هذا التدخل أيضا ذكر محمد بن رحال أن الشرط الوحيد لقبول التجنيد الإجباري هو السماح للأهالي بالتمثيل النيابي، وهذا الأمر الذي وافق عليه كذلك الأمير خالد[1].

المبحث الرابع: دفاعه عن القضاء الإسلامي والتمثيل النيابي

أ-دفاعه عن القضاء الإسلامي:

تأكدت الإدارة الفرنسية من أن القضاء الإسلامي هو مصدر تماسك المجتمع الجزائري، وبذلك فهو يشكل خطر على انتشار الاحتلال وعلى الاندماج والتجنس التي تسعى لتحقيقهم في كل مناطق الجزائر، فعملت على محاربته بسن العديد من التشريعات في هذا المجال خاصة منذ سنة 1841م من أجل تحويل الأحكام الشرعية التي يسير عليها القضاء الإسلامي إلى قضاء فرنسي[2]، وكان من أهم المراسيم التي قامت السلطات الفرنسية بتطبيقها هي مرسومي 28 فيفري 1841م و26 سبتمبر 1842م، حيث قامت بموجبهما بالتعامل بالقضاء المتروبولي الفرنسي بدل القضاء الإسلامي، خاصة بإدخال كل من محاكم الصلح ومحاكم الدرجة الأولى، وأيضا تطبيق القوانين الفرنسية التي تخص العقوبات وإجبار القضاة المسلمين بها، حتى أن تعينهم أصبح من

[1] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص_ص 123_128_129 .

[2] عبد العزيز فيلالي: السياسة والقضاء عند المكي بن باديس وابنه حميدة، مجلة محكمة، عدد13، صدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2015م، ص، ص 119، 120.

طرف الحاكم العام[1]، أما بعد ثورة 1871م فإن القضاء الإسلامي لم تعد له أهمية، وتعرض كل القضاة المسلمين إلى ضغط كبير من طرف السلطات الفرنسية والمستوطنون[2].

أما أهم القوانين القضائية التي مست السياسة العقارية هو قانون 26 جويلية 1873م، الذي جرد القضاء الإسلامي من النظر في كل القضايا العقارية، أما منطقة القبائل فشهدت تطبيق مرسوم خاص بها في 29 أوت 1874م الذي أمر بتنصيب قاضي الصلح للنظر في القضايا بدل الجماعة التي كانت تتحكم في هذه المنطقة، هذا يدل على أن الإدارة الفرنسية أرادت من خلال هذا التخلص من استقلالية المنطقة قضائيا وجعلها تدريجيا تندمج في القضاء الفرنسي[3].

وفي 10سبتمبر 1886م قامت الإدارة الفرنسية بسن مرسوم آخر تم بموجبه زيادة تقليص دور القضاء الإسلامي في الجزائر فأصبح شبه معدوم، حيث تم بموجبه جعل الأهالي يخضعون للقوانين الفرنسية في القضاء، ويصبح القاضي المسلم تحت حكم قاضي الصلح الفرنسي حتى في الأحوال الشخصية والميراث، وأيضا تم من خلال هذا المرسوم إلغاء البعض من المحاكم، وانخفض عدد القضاة المسلمين وقلصت صلاحياتهم في التوثيق، ووضع شروط صعبة أمام القضاة المسلمين لقبولهم في التوظيف[4].

وهذا ما أدى إلى تراجع محاكم الشرع الإسلامي ففي سنة 1890م انخفضت إلى 61 محكمة بعد أن كانت 184 محكمة، وفي سنة 1896م تم إصدار قرار يقضي بأن المحاكم الإسلامية يجب أن تخضع للوالي العام، وكانت الوظائف التي تخص القضاء الإسلامي تمنح لأشخاص حتى أخلاقهم غير حسنة[5].

---

[1]محمد بليل: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881و1914 القطاع الوهراني نموذجا، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، الجزائر، 2006م، ص28.

[2]عبد العزيز فيالي: السياسة والقضاء عند المكي بن باديس وابنه حميدة، ص120.

[3]سيدي عبد القادر سباعي: مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية...، ص206.

[4]محمد بليل: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين...، ص، ص 192، 193.

[5]يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ص، ص40، 41.

نتيجة مختلف التشريعات القضائية التي عملت السلطات الفرنسية على تطبيقها، أصبح القاضي المسلم مجبر على أن يخضع للقضاء الفرنسي في أحكامه، حتى أنه أجبر على التجنس، وكانت أوضاعهم المعيشية صعبة، نظرا لانخفاض الأجور التي يتحصلون عليها التي لم تتجاوز 3000 فرنك، نفس الحال بالنسبة للجزائريين الذين أصبحوا ملزمين بالتعامل بالقضاء الفرنسي والمثول أمامه رغم رفضهم له خاصة لزيادة تكاليف المحاكمات فيه، وطالبوا بالاحتفاظ بالقضاء الإسلامي وبالأحوال الشخصية[1]، حتى أن أغلب الجزائريين يفضلون عدم الذهاب إلى المحاكم الفرنسية إلا للضرورة، فإلى نهاية الثمانينات لم يتوجه إلا القليل منهم إلى القضاء الفرنسي لحل النزاعات حول الأرض، وكانت السلطات الفرنسية تحاول في كل مرة إجبار الأهالي على التوجه إلى محاكمهم[2].

أمام كل هذه التشريعات الفرنسية التي مست القضاء الإسلامي اضطر البعض من أعيان الجزائر للنهوض والدفاع عنه ومطالبة المسؤولين الفرنسيين بالقيام بإصلاحات في هذا المجال، ويعد محمد بن رحال من أهمهم، الذي حاول اقتراح حلول أمام الإدارة الفرنسية من أجل الاهتمام بالقضاء الإسلامي وارجاعه لمكانته كما كان من قبل، فكان أول تدخل له في الحديث عنه هو بسنة 1891م في باريس مع زميله محمد بن العربي أمام مجلس الشيوخ، حيث طالبا بضرورة الاعتماد على القضاء الإسلامي، ودافعا عن القضاة المسلمين وذلك بمنحهم تعويضات تكفيهم حتى لا يتم إغرائهم، وبالنسبة لقضاة السلم يجب أن يتكلموا ويتقنوا اللغة العربية ويتكونوا لمدة سنتين أو ثلاث، وأيضا دعا إلى ضرورة دعم المحكمة الجنائية بمحلفين من الأهالي بالإضافة إلى "**توظيف دقيق من جهة الأخلاق والمعرفة والتوقيف السريع لحدوث أي خطأ**"[3]، كما تحدث عن أوضاع الأهالي وإحساسهم نتيجة تطبيق مختلف التشريعات التي مست القضاء الإسلامي حيث قال: "**منذ صدور الأمر المؤرخ بيوم 10 سبتمبر 1886م أحس الأهالي بألم خفي بدأ يدب في**

[1] محمد بليل: تشريعات الاستعمار الفرنسية وانعكاساتها على الجزائريين، ص_ص 34_194.

[2] عبد الباسط قلفاط: سياسة الاحتلال اتجاه القضاء الإسلامي في الجزائر 1830_1892، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2007_2008، ص248.

[3] غانم بودن: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، ص، ص 12، 13.

مفاصل هيئتهم الاجتماعية أفقدهم الراحة وألزمهم القلق من جراء ذلك الأمر من إبدال الشريعة الإسلامية بشريعة أخرى"[1]، كما بينا ثقل تكاليف القضاء على الأهالي مما جعلهم لا يرفعون مطالبهم أمام القاضي ويلتجؤون إلى أخذ حقوقهم بأيديهم إما بالضرب أو المطاردة، ووضحا أن السبب وراء عدم وجود قضاة لهم أهلية وكفاءة هو عدم وجود مدارس مختصة بتعليمهم علم القضاء، لذلك طالبوا بإعادة العمل "**بالأمر الصادر في سنة 1866م الذي حرر لائحته لجنة مشكلة من نواب أوطان الجزائر**"[2]، أيضا أكد من خلال هذه المداخلة أن القاضي الذي لا يعرف اللغة العربية لا يمكنه أن يحكم في قضايا الأهالي بقوله: "**فالقرآن العظيم هو دين وشريعة وأداة فهمه هي العربية، وعادات المتمسكين به غير عادات غيرهم وفي اختلاف اللغة والعادات ما يحمل على الاعتقاد بأن الحاكم الفرنسي المكلف بالأقضية بين المسلمين...فلا يأتي إلا بالعبث لجهله أخلاق القوم وطباعهم**"[3].

كذلك تحدث محمد بن رحال عن القضاء الإسلامي في خطاباته بالمفاوضات المالية، ففي سنة 1920م قام بمداخلة أكد فيها على وجوب توفر الكفاءة العلمية عند القضاة المسلمين، من خلال وضع امتحانات صارمة قبل توظيفهم، كما دعا إلى عدم تقليص صلاحياتهم في الأحوال الشخصية فقط، وطالب بزيادة أجورهم حتى يستطيعوا مواصلة توظيفهم حيث قال: "**لأن وضعيتهم حرجة فهم مجبرون على الاستقالة من مناصبهم للبحث عن عمل أحسن أجرا يحقق لهم ضروريات العيش**"، أيضا في سنة 1921م طالب محمد بن رحال بالتراجع عن مرسوم جانفي 1870م وذلك لعنصريته لأنه جعل أجور قضاة الجنوب غير متساوية مع قضاة الشمال، فدعا إلى جعل محاكم الجنوب تخضع لنفس باقي القوانين التي تسير عليها محاكم الشمال[4].

---

[1] عبد الرحمن جيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص334.

[2] عبد الحميد حاجيات: قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالإصلاحات 1891م، ص، ص 55، 56.

[3] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، ص19.

[4] مولود قرين: النخبة الجزائرية مرجعيات تيارات مواقف واهتمامات، ص286.

ومن بين أهم المطالب التي ركز عليها محمد بن رحال هي ضرورة إرجاع الأعمال السابقة التي كان يعملها القاضي المسلم، كالتوثيق وتصفية الحسابات، وأيضا دعا إلى إنشاء لجنة تتكون من قضاة فرنسيون إلى جانب قضاة مسلمين تتكفل بكل التدابير للقضاة، ووجوب إشراك الأهالي بالتساوي مع الفرنسيين في جميع المحاكم الجنائية[1].

أي أن محمد بن رحال من خلال دفاعه عن القضاء الإسلامي فإن مطالبه تؤكد على رغبته في المحافظة على أحكام الشريعة الإسلامية في القضاء لذلك اقترح العديد من الإصلاحات أمام الإدارة الفرنسية للمساواة بين القضاة الفرنسيين والمسلمين ولا يتم تهميش دورهم .

ب-دفاعه عن التمثيل النيابي:

كذلك لم يكن التمثيل النيابي بأحسن حال، فقد عملت الإدارة الفرنسية على حرمان الجزائريين منذ بداية الاحتلال من العمل السياسي، سواء بتشكيل الجمعيات والأحزاب أو حتى في حقهم بإعطاء أصواتهم بالانتخابات أو الترشح فيها[2]، حيث كان عدد الجزائريين شبه معدوم في مختلف المجالس فقدر عددهم في مجلس البلدية ب 6 نواب مسلمين فقط، ولا يجب أن يكون شيخ البلدية منهم حسب القوانين الفرنسية، كذلك في المجالس العامة كانت أعدادهم فيها ضعيفة جدا، أما بالنسبة للمجالس المالية فكان المستوطنون هم المسيطرين عليها وكانت لهم كل السلطة على الأهالي الذين لم يتجاوز عددهم بها 27 نائب في العمالات الثلاث أما منطقة الجنوب فكان عددهم 6فقط[3]، كذلك بالنسبة للمجلس الحكومي الفرنسي فقد كان عدد الجزائريين فيه محدود قدر ب7 جزائريين مقابل 53 فرنسيين، وحتى الجزائريين فيه كانوا يختارون من طرف الإدارة الفرنسية لخدمة مصالحهم فقط ولا يكون لهم تأثير عكس ذلك، أي لم يكن تمثيل نيابي حقيقي في الجزائر،

[1] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص186.

[2] أمحمد دراوي: قضايا المجتمع الجزائري في اهتمامات النخبة الاصلاحية 1900-1920 أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2014-2015، ص296.

[3] مولود قرين: النخبة الجزائرية مرجعيات تيارات مواقف واهتمامات، ص252.

نظرا لاستحواذ المستوطنين عليه فهم كانوا يتمتعون بكل حقوق المواطنين في فرنسا فهم من يعينون ممثلين لهم في كل المجالس وينتخبون رؤساء البلديات[1].

ونتيجة لقلة عددهم في المجالس فإن مصالحهم لن تتحقق وأصواتهم لن تسمع وتؤكد جريدة الحق حتى أن الأهالي الموجودين في مختلف المجالس الانتخابية لا يخدمون الجزائريين بصفة كبيرة فوصفتهم في مختلف مقالاتها بالدمى حيث كتب فيها: "**لا وجود لتمثيل عربي فالعرب داخل المجالس لا يليق بهم لفظ ممثلين بل بالأحرى دمى ... يجب أن يضم المجلس الشخصيات الحرة التي لا تخشى التحدث ورؤوسها مرفوعة**"[2].

وبسبب سيطرة المستوطنين على كل المجالس وضعف تمثيل المسلمين فيها اتخذت مسألة التمثيل النيابي مكانة كبيرة عند النخبة الجزائرية، من بينهم محمد بن رحال الذي دافع عنه في مختلف تدخلاته، حيث تحدث هو ومحمد بن العربي أمام لجنة الثمانية عشر في سنة 1892م عن ضرورة زيادة عدد الأهالي في مختلف المجالس[3]، حتى أنهما طالبا بتمثيل المسلمين في مجلس الشيوخ فقد قال في هذا الصدد شارل روبير أجيرون: "**وراح ابن العربي وبن رحال إلى أبعد من ذلك بصفتهما ممثلين عن الأهالي...عبرا عن إمكانية إرسال برلمانيين أو شيخ يمثلونهم في مجلس الشيوخ وفي البرلمان أو مندوبين ليتم الاستماع إليهم في إطار اللجان البرلمانية**"[4]، كما تحدثا عن ضرورة المساواة بين الأهالي والفرنسيين في الانتخابات للمجلس البلدي ويجب رفع الشروط التي وضعوها للأهالي، وعند تحدثهما عن مجلس الشورى العمومي ذكرا بأنه: "**هو قبيل تلهية الصبيان بتظليل عقولهم كما يراد تنفيذه عليهم بما لا يتفق مع قائدتهم وتحسين حالهم فإذا كان أعضاء هذا المجلس من الأهالي ستة متممين لأربعين من أعضائه الفرنسيين فمن المستحيل أن يحظوا على طائل مهما ارتفعت أصواتهم ...فمن الواجب أن يمنح هذا المجلس**

[1]أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ص، ص85، 86.

[2]صبرينة الواعر: جريدة الحق البوني وقضايا الجزائريين، ص، ص 315، 316.

[3]مولود قرين: النخبة الجزائرية مرجعيات تيارات مواقف واهتمامات، ص252.

[4]شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسليمون وفرنسا، ج2، ص804.

حرية أوسع ...وأن تتنازل الحكومة بإرخاء حبل الخناق على رقاب الأهالي حتى يمكن سماع صوتهم الحقيقي"، أي أنهما طالبا بزيادة عدد الأهالي في مجلس الشورى العمومي حتى يستطيعون التعبير عن آرائهم واقتراحاتهم[1].

أما بالنسبة للمجلس الأعلى فقط طالبا بانتخاب نواب من الأهالي فيه باعتباره ينظر في كل القضايا التي تخص الأهالي، كما دعا إلى انتخاب أعضاء في مجلس الأمة الفرنسي من الأهالي الذين يمتلكون كفاءة وخبرة في النيابة، أو حتى يمكنهم على الأقل تكوين وفد منهم يحضر في مختلف جلسات المجلس[2]، فأكد محمد بن رحال هذا بقوله: "**إذا عزمتم الإقدام على فعل جدي فلا تنسوا أنكم لن تحصلوا على شيء أبدا بدون إشراك الأهالي إننا نطالب بسيناتور و بنائب من الأهالي منتدبين من طرف الأهالي أنفسهم**"[3].

ولإدراك محمد بن رحال أن الحل لحصول الجزائريين على حقوقهم السياسية يكمن في توحد النواب المسلمين، دعا في خطاب له في 19 جوان 1920م لضرورة المصالحة بين النواب المسلمين في اللجان المالية بقوله: "**واجبنا نحن الجزائريون هو تنظيم صفوفنا بمختلف أعراقنا ومذاهبنا وتوحيد قوانا والعمل على انسجام مصالحنا**"، ولم يكن محمد بن رحال لوحده في دفاعه عن التمثيل النيابي بل سانده زملائه كل من الأمير خالد و الدكتور موسى والقايد حمود، الذين حاولوا التوضيح للإدارة الفرنسية أن وجود نواب مسلمين لهم كفاءة وخبرة في صالحهم، وفي 20 ماي 1922م طالبوا أيضا إلى جانب محمد بن رحال في جلسة للنيابات المالية بإنشاء مجلس خاص بالمسلمين ويكون عددهم في كل المجالس الجزائرية 36 عضو مقابل 54 فرنسي[4]، وعند

[1] عبد الرحمن جيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، ص 337.

[2] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر،ج1، ص22.

[3] شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص818.

[4] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص-ص 142-144-146.

زيارة الرئيس الفرنسي "ميليران" إلى الجزائر إستغل أيضا محمد بن رحال الفرصة للدفاع عن التمثيل النيابي ووضح بأن" **الذي لا يملك من يمثله لا يمكنه أن يسمع صوته**"[1].

لكن بعد فشل محمد بن رحال في الانتخابات التي تم اجراؤها سنة 1925م كتب رسالة إلى الناخبين الجزائريين[2] يتأسف فيها عن عدم نجاحه، وأكد من خلالها على حزنه الشديد نتيجة خذلانه وعدم انتخابه رغم كل ما قدمه لهم لمدة 45 سنة، ووصف الفائزين في هذه الانتخابات من المحافظين بكلمة أصحاب العمائم الذين لم يحدثوا أي تغيير بل أكثروا الكلام فقط دون تطبيقه، كذلك تحدث عن توديعه للحياة السياسية والنشاط النيابي بعد هذا الفشل[3].

وفي سنة 1927م وجه أيضا محمد بن رحال مقال إلى مجلس عمالة وهران أكد فيه على ضرورة السماح للجزائريين بانتخاب من يمثلهم في البرلمان واعتبره الحل الأمثل الذي يسد الشقاق الذي بين الجزائريين والفرنسيين ويضمن حقوق الجزائريين حيث قال: "**إن في وطن يتحكم فيه برلمان كل من ليس له صوت يرى حقوقه منسية أو مضحاة فهل يستحق أهالي الجزائر أن يبقوا دائما مبعدين عن باريس؟ تلك البلاد التي يمكنهم فيها عرض مصالحهم والدفاع عن حقوقهم...أليس من أحسن الوجوه لنيل هذا أن يعطى للأهالي في جميع المجالس السياسية نواب يقدمون مطالبهم**"، كما دعا من خلال هذا المقال إلى عدم وضع شرط التجنس من أجل السماح للجزائريين بالانتخاب فقد قال: "**هذه هي الطريقة التي أود أن يختارها زملائي أعضاء مجلس العمالة...هي إعطاء الرخصة لغير المتجنسيين في انتخاب نواب عنهم عددهم اثنا عشر في البرلمان**"، وكذلك رد على كل من يعتبر أن الأهالي لا يحسنوا استغلال الإنتخابات حتى وإذا

[1] فضيلة حفاف: من رواد الوطنية في الغرب الجزائري سي أمحمد بن رحال ...، ص392.

[2] ينظر الملحق رقم 5.

[3] مولاي حليمة: النشاط السياسي للحركة الوطنية في مدينة تلمسان ما بين الحربين العالميتين 1919-1939، ص،،ص 99، 100.

تم منحهم هذا الحق فقال: "**يقولون إن الأهلي لا يحسن استعمال ورقة الانتخاب فالجواب أنه سيدرك هذه المعرفة بعد التمرين**"[1].

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن محمد بن رحال تحدث عن جميع القضايا التي تخص الجزائريين، وحاول ايصال كل انشغالاتهم للإدارة الفرنسية وقدم العديد من الإصلاحات والاقتراحات التي تدل على ثقافته الواسعة وإتقانه للغة الفرنسية، حتى أنه استغل وظائفه التي كان يشتغل فيها لتقديم حججه من أجل إقناع السلطات الفرنسية بضرورة تحسين أوضاع الجزائريين وأيضا دافع محمد بن رحال عن تعليم الأهالي في أغلب تدخلاته ودعا إلى التمسك بالهوية العربية الإسلامية في حين وافق بعض معاصريه عن التخلي عنها.

[1] مجلة الشهاب، العدد 128، 29 ديسمبر سنة 1927م

الفصل الثالث: مواقف فرنسا من جهود محمد بن رحال في الدفاع عن قضايا الجزائريين

المبحث الأول: موقف لجنة مجلس الشيوخ 1891-1892م

المبحث الثاني: موقف الحكومة الفرنسية

المبحث الثالث: موقف المعمرين

دافع محمد بن رحال عن كل القضايا التي تخص المجتمع الجزائري أمام الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وانتقد السياسة الفرنسية التي تتبعها ضد الأهالي، ولم يكتفي بذلك فقط بل قدم العديد من الإصلاحات والحلول في كل المجالات، خاصة عند تدخله أمام اللجان التي شكلتها فرنسا لدراسة أوضاع الجزائريين، واستغل كل المناسبات للمطالبة بحقوق الجزائريين، بهدف تحقيق التطور والتقدم، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف كان موقف فرنسا من كل هذه الجهود التي بذلها؟، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: موقف لجنة مجلس الشيوخ 1891-1892

تخوفت فرنسا من ضياع الجزائر منها بسبب الأوضاع التي يعيشها الجزائريين وما يؤكد ذلك هو إرسالهم للعرائض والاحتجاجات للتعبير عن معاناتهم، لذلك أصبحت قضايا الجزائريين محل اهتمام البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ[1]، فقال في هذا الصدد جول كامبون[2]: "**الحكم الفرنسي قد أصبح مهددا**"[3]، ونتيجة لذلك ازداد الضغط والانتقادات من طرف النواب على البرلمان الفرنسي فتم عقد مناقشات بعدها من 26 فيفري إلى 6 مارس 1891م في مجلس الشيوخ التي انتهت بقرار تشكيل لجنة في 10 مارس 1891م، وكان عدد أعضائها ثمانية عشر عضوا، حيث تم اختيار عضوين من كل مكتب وكان جول فيري رئيس لها أما الهدف منها هو تقديم إصلاحات لتطوير الاستعمار في الجزائر[4].

قسمت اللجنة العمل إلى عدة محاور وكل عضو منها اختص في محور، وبعدها يتم تقديم تقارير إلى مجلس الشيوخ، وبصفة عامة اعترفت كل التقارير التي قدمتها عن ما كان يعانيه

---

[1] حياة سيدي صالح: البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19، مجلة عصور، المجلد 11، العدد 1، الجزائر، 2012م، ص12.

[2] جول كامبون: ولد بسنة 1845م كان محامي في سنة 1866م وعين حاكم عام على الجزائر في سنة 1891م إلى غاية 1897م. ينظر: عزة الحسين، التعليم الأهلي الفرنسي في الجزائر، ص121.

[3] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900، 1930، ج2، ص77.

[4] الطيب مختاري: لجان التحقيق الاستعمارية في الجزائر وردود الفعل الوطنية تجاهها 1833-1891م، مذكرة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2015-2016، ص، ص 137، 138.

الجزائريين[1]، بعدها أكدت اللجنة في استبيان نشرته بأنها تستقبل مختلف الأراء ابتداء من أفريل 1891م، حيث تضمن هذا الاستبيان 12 سؤالا يتم فيها التطرق لانشغالات الجزائريين والكولون، وعرفت هذه اللجنة بأنها من أهم اللجان وذلك لأنها درست في تقاريرها كل قضايا الجزائريين وتم مناقشتها بعدها لأكثر من سبع سنوات في فترة حكم جول كامبون[2].

وفي 18 جويلية 1891م خصصت هذه اللجنة جلسة استمعت فيها إلى محمد بن رحال وبن العربي في باريس، الذين استغلوا الفرصة وقدموا العديد من المطالب أمامها من بينها إصلاح العدل والتحقق من قانون الأهالي وضرورة تعميم التعليم، وأيضا طالبا "**على توسيع القاعدة الانتخابية بين صفوف الأهالي وزيادة تمثيل الأهالي وتشكيل برلمان مستقل لهم**"[3]، وعند الانتهاء من تقديم كل مطالبهم أجابهم جول فيري بقوله: "**إن اللجنة لمبتهجة كل الابتهاج بما صرح به النائبان المحترمان وهي تشكرهما على الشواهد التي أقاماها على موالاتهما لفرنسا وتؤكد لهما بأنها تنظر في مطالبهما بغاية الاعتناء ومزيد الرغبة بما اشتملت عليه من حقوق**"[4]، وخلال هذه الجلسة أيضا طالب عضو بمجلس الشيوخ وهو ممثل قسنطينة من جول فيري التنقل إلى الجزائر وهو ما وافق عليه وبين أنه تلقى عدة دعوات من مختلف بلديات الجزائر، فتنقلت بعدها اللجنة إلى الجزائر من 19 أفريل إلى 4 جوان 1892م وزارت 102 مركز تحدثت خلالها مع المستوطنين والأهالي[5].

استغل الجزائريين تنقل هذه اللجنة في سنة 1892م إلى الجزائر وطالبوا أثناء تدخلاتهم أمامها بإصلاح الضرائب والقضاء والتمثيل النيابي فقال جول فيري عن مطالبهم بأنهم "**طالبوا من الفرنسيين أن دعونا وحدنا**"[6]،أي أنها دلت على الظلم الذي كانوا يعيشونه، وبعد استماع

---

[1]عبد الباسط قلفاط: سياسة فرنسا إتجاه القضاء الإسلامي في الجزائر 1830-1892، ص 256.

[2]حياة سيدي صالح: البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين، ص، ص 12، 13.

[3]شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 818.

[4]عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، ص 23.

[5]الطيب مختاري: لجان التحقيق الاستعمارية في الجزائر وردود الفعل الوطنية تجاهها، ص 142.

[6]أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص77.

اللجنة لكل الاقتراحات والشكاوي خلصت بعدة انشغالات وضعتها أمام البرلمان الفرنسي في باريس تمثلت في:

- إلغاء مرسوم كريميو الذي تم إصداره في 24 أكتوبر 1870م وذلك بسبب حرمانه للجزائريين من منصب المحلفين في المحاكم الشرعية.
- إلغاء قانون 1827م المتعلق بالغابات.
- السماح للجزائريين بالملكية الجماعية بإنهاء قانون 1873م الذي يمنع ذلك.
- تعيين ممثلين للجزائريين في مجلس البلدية حتى يستطيعون التعبير عن حقوقهم.
- إرجاع القاضي المسلم لمكانته وسلطته كما كان من قبل[1].

وضعت هذه الانشغالات في تقارير نهائية من طرف أعضاء اللجنة، مثل تقرير جول فيري الذي تحدث عن تنظيم صلاحيات الحكومة العامة بالجزائر، وتقرير كلا من جيرون عن الجباية والضرائب بالجزائر وأيضا تقرير كومب عن التعليم الابتدائي والتعليم العالي في الجزائر[2].

قدم ايزاك تقرير في 13 فيفري 1895م حول العدالة وتضمن بعضا من اقتراحات محمد بن رحال كضرورة إرجاع صلاحيات القاضي المسلم أما عند حديثه عن التمثيل النيابي للجزائريين فإنه منح بعض الامتيازات فيه إلى الجزائريين، فقد تطرق إلى رغبته في زيادة تمثيل الأهالي إلى الثلث وأراد إعطاء الحق لهم بانتخاب من يمثلهم في البرلمان ومجلس الشيوخ، لكن لم يعطي لهم الحق في أن يكون رئيس البلدية منهم وأيضا منعهم من التمثيل على المستوى المركزي، أما بالنسبة للضرائب فإن جيرون قدم تقريره حولها وتمت مناقشته في 22 جانفي 1894م ورأى أنها أثقلت الجزائريين وقدم مطالب لانقاصها وتمثلت أهم مطالبه في:

- الدمج بين ضريبتي العشور والحكور وتبسيطها.
- المساواة بين المستوطنين والجزائريين في دفع الضرائب بإعفائهم من الضرائب المزدوجة.

---

[1] محمد بليل: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881و1914 القطاع الوهراني نموذجا، ص 228.

[2] الطيب مختاري: لجان التحقيق الاستعمارية وردود الفعل الوطنية اتجاهها، ص-ص 153-160.

- عدم فرض ضريبة الزكاة على صغار الموالين[1].

أي أنه أدرج في تقريره بعض اقتراحات الجزائريين و من بينهم محمد بن رحال، كذلك أثناء مناقشة هذه المطالب اقترح جول فيري انقاص الضرائب بعد أن استمع من قبل لمقترحات محمد بن رحال أثناء تدخله أمام اللجنة، حيث قال جول فيري: "**أن من الجيف المطالبة بدفع العشور في السنين العجاف وأن النظام الأكثر انسجاما مع ذهنية الأهالي هو الذي يعتمد على كمية الغلة التي تم حصادها**"[2].

أما قيشار فقدم تقرير عن الغابات واقترح العديد من المطالب تمثلت في:

- وجوب تعيين لجنة تهتم بإعداد قانون الغابات.
- ضرورة تنظيم الرعي وعملية الحرث كما اقترح محمد بن رحال من قبل بمنح الجزائريين حق الرعي فيها وأيضا اقترح قيشار إلغاء المواد التي يتضمنها قانون ديسمبر1885م الذي يمنع الرعي واستغلال الغابات[3].

وفي محور تعليم الأهالي قدم كامبون تقريرين عنه الأول تحدث فيه عن التعليم الابتدائي تمت مناقشته قبل تنقل اللجنة إلى الجزائر أما الثاني حول التعليم العالي وتمت مناقشته في 15 جوان 1894م الذي أدرج فيه اقتراحات محمد بن رحال أثناء إلقائه لمشروعه تنظيم التعليم العالي أمام اللجنة في سنة 1892م، ووضح جول فيري تقبله لأفكاره بقوله: "**لقد أدركت مقصدكم إن مشروعكم ينطوي على أفكار لا يحق للحكومة الفرنسية التغاضي عنها إنني أتبنى مشروعكم**"[4].

اقتراح كامبون في تقريره جعل مدة الدراسة ثلاث سنوات في المدارس الشرعية الثلاث، "**وسيكون هناك امتحان نهائي في كل مدرسة، وإذا نجح التلاميذ في ذلك فسيتم إرسالهم إلى**

[1]الطيب مختاري: لجان التحقيق الاستعمارية و ردود الفعل الوطنية اتجاها، ص-ص 163-159-160-164.

[2]شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص835.

[3]الطيب مختاري: لجان التحقيق الاستعمارية وردود الفعل الوطنية اتجاهها، ص، ص 161، 162.

[4]شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص-ص841-844.

مدرسة الجزائر العاصمة، حيث سيكملون تعليمهم ويجب أن يكون الامتحان صعب، وفي النهاية يتحصل على شهادة تعادل شهادة البكالوريا"[1].

أي أن كامبون ركز في تقريره على نشر التعليم في أوساط الجزائريين، خاصة في منطقة القبائل، وكانت معظم اقتراحاته مستنبطة من تدخلات مدير أكاديمية الجزائر جينمار ومحمد بن رحال، ووضح أيضا في تقريره على "**إعداد 25 معلما في السنة وأشار إلى أن الجزائر تحتاج 600 مدرسة**"[2].

تحدثت قرارات لجنة مجلس الشيوخ في أغلبها عن إلغاء كل من مرسوم كريميو وقانون الغابات الذي طبق في 6 جوان 1851م، وإنهاء قانون 1873م المتعلق بمصادرة الأراضي، والذي استغله المستوطنين لصالحهم، وأيضا إرجاع القاضي لمكانته ومنحه السلطة بالحكم على النزاعات التي بين الأهالي ومنح الجزائريين حق اختيار من يمثلهم في المجالس[3].

المبحث الثاني: موقف الحكومة الفرنسية

رغم كل المطالب التي قدمها محمد بن رحال، إلا أن السلطات الفرنسية صنفت مطالبه هو وطالب عبد السلام المستشار العام لتلمسان بأنها متطرفة، أي أنها لم تعطي لها أهمية وكان موقفها سلبيا منها، وأكدت بأنها لن تحاور النخب الجزائرية بل تتقبل فقط أراء مواليها[4].

ففي مجال التعليم رغم تبني لجنة مجلس الشيوخ لاقتراحاته وتدخلاته حوله، وأيضا تبنيها لمشروعه في إعادة تنظيم التعليم العالي، إلا أن الحكومة الفرنسية لم تهتم بمعظم اقتراحاته، حيث تم مناقشة تقرير كامبون لكن اعتبره الأغلبية بأنه تجاوز الحدود وأعطى فيه حقوق كثيرة للجزائريين

---

[1] m.combes: Rapport enseignement supérieur muslman (les médersas), N 15, sénat, paris, 1894, p 166.

[2] الطيب مختاري: لجان التحقيق الاستعمارية وردود الفعل الوطنية اتجاهها، ص، ص 160، 161.

[3] حياة سيدي صالح: اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ المعاصر ، الجزائر، 2010-2011، ص 193.

[4] عبد النور غرينة: محمد بن رحال واسهماته في الحركة الوطنية الجزائرية، ص 46.

خاصة طلب تعليم الأهالي لمدة 3 سنوات وبعدها يكملون الناجحين دراستهم لمدة 6 سنوات فقد تم رفضه، وتحدث أحد النواب أثناء هذه المناقشة بقوله: " **كيف يتجرأ البعض على المطالبة بأشياء في صالح الأهالي تفوق ما ناله أبناء المستوطنين أنفسهم؟ وماهذه العلوم الإسلامية التي لا وجود لها في غير الأساطير والروايات؟**"[1]، أي أن الحكومة الفرنسية عارضت تعليم الأهالي وحاربت وجود اللغة العربية في مدارسها، وخير دليل على ذلك هو عند منع وليام مارسي المفتش العام لتعليم الأهالي لادراج اللغة العربية في المدارس، خاصة مدرسة بوزريعة وذلك بهدف منع اتصال الشبان الجزائريين بالنخبة التقليدية وعدم تأثرهم بها، أيضا الأوضاع المزرية التي كانت تعيشها مدارس الأهالي وتدهور الحالة المعيشية للمعلمين فيها نتيجة انخفاض أجورهم التي قدرت ب 600 فرنك في السنة وهذا نظرا لاستياء رؤساء البلديات من تخصيص ميزانية لتعليمهم فقرروا إرسال الجزائريين للتعليم دون تكوينهم حتى يتم اختزال تكاليفهم، وقدرت القروض التي تم منحها للجزائريين في التعليم ب 0.61 فرنك في سنة 1914م فقط بينما كانت تقدر ب 13.97 فرنك للأوروبيين[2]، وكانت تنخفض كل مرة حيث قدرت نسبتها من قبل في سنة 1896م ب2.37% لتصبح عام 1918م ب1.5%، وكان يقابلها عدم زيادة المدارس والتلاميذ، وهذا دليل أخر على عدم اكتراث الحكومة الفرنسية بتعليم الأهالي ورغبتها في تجهيلهم، ومنذ عام 1892م أصبحت الميزانية المخصصة لتعليم الأهالي ب 400.000 فرنك ورغم انخفاضه إلا أنه لم يستغل بالكامل وفي سنة 1897م انخفض إلى 200.000 فرنك[3].

أدت هذه الأوضاع التي يعيشها تعليم الأهالي إلى انخفاض أعدادهم في المدارس حيث قدر عددهم ب 86 تلميذ في الثناويات في سنة 1898م أما في سنة 1914م كان عددهم 386 تلميذ وكانت نسبة تعليمهم 7.7% من العدد الإجمالي للتلاميذ في الجزائر[4]، وقدر عدد التلاميذ الذين التحقوا بالمدارس ب 32.517 تلميذ في سنة 1907م من مجموع 730.000 طفل في

[1] شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص845.

[2] غانم بودن: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، ص14.

[3] عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص–ص215–95.

[4] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص 196.

عمر الدراسة، أما في ما بين سنتي 1912-1913 فقدر عددهم ب 40.025 تلميذ في المدارس الجزائرية[1].

لكن بعد مناقشة تقرير كامبون الذي تضمن العديد من اقتراحات محمد بن رحال التي قدمها في مشروعه اعادة تنظيم التعليم العالي صدر مرسوم 23 جويلية 1895 الذي كان الهدف منه هو تنظيم وإصلاح المدارس حيث تم إصدار مرسومين آخرين مكملين له الأول في 1 أوت 1895م الذي أكد على جعل مدة الدراسة 6 سنوات فتكون المرحلة الأولى للدراسة لفترة 4 سنوات بدل 3 سنوات بعدها ينتقل الناجحون إلى قسم عالي يدرسون فيه لمدة سنتين لكن ليس كل الجزائريين تصح لهم الفرصة للتعلم فيه بل يلتحق به إلا الذين تختارهم الإدارة الفرنسية وأيضا تضمن هذا المرسوم مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في الشخص الذي يريد الدراسة في المدارس الشرعية الثلاث وتمثلت هذه الشروط في: وجوب توفر شهادة تثبت التعليم الابتدائي لهذا الشخص، وضرورة خضوعه لامتحان حتى يتم قبوله، وعمره يجب لا يقل عن 15 سنة ولا يفوق 20 سنة.

أما المرسوم الثاني الذي جاء مكمل له هو مرسوم 6 أوت 1895م، الذي تحدث عن مختلف الوظائف التي يشتغل فيها المتخرجون من هذه المدارس، أي أن مرسوم سنة 1895م تضمن مجموعة من الإصلاحات، لكنه ركز على المواد الفرنسية أكثر على حساب المواد العربية التي تحدث عنها المرسوم بأنها تدرس لفترات قصيرة في الأسبوع[2]، وبالرغم من إصدار هذا المرسوم إلا أنه لم يأتي بكل ما اقترحه محمد بن رحال الذي أراد تدريس العلوم الإسلامية أي أن ما أكده لم يطبق على أرض الواقع وما جاء به المرسوم أصبح مجرد حبر على ورق حيث كان عدد الطلاب في المدارس الشرعية الثلاث 155 طالب فقط بين سنتي 1897-1898[3].

كذلك من بين الاقتراحات التي قدمها محمد بن رحال هي إنشاء جامعة في الجزائر، وتم تحقيق ذلك في سنة 1909م، حيث تم وضع مشروع تحويل المدارس العليا الموجودة بالجزائر إلى

[1] عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية، ص 230.

[2] عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص، ص 198، 199، 200.

[3] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص 211.

جامعة في 11 ماي 1909م وكان الرد على هذا المشروع بالموافقة عليه من طرف لجنة الغرفة البرلمانية في 4 جوان 1909م وبموجب قانون 30 ديسمبر 1909م تم إنشاؤها[1]، فقد أصبح الدارسين فيها يتحصلون على شهادات جامعية مثل باقي الجامعات التي في فرنسا لكن يتضح من خلال أهدافها أنها جاءت لخدمة المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى ولم تكن تهدف إلى نشر الحضارة في الجزائر[2].

أي أن كل اقتراحات محمد بن رحال حول المدارس الشرعية الثلاث لم تجد أذان صاغية من الحكومة الفرنسية، وظلت هذه المدارس على حالها حتى أن تطبيق فكرة الجامعة في الجزائر لم تأتي كما كان ينتظر محمد بن رحال، لأنه أراد أن يتم تأسيس جامعة إسلامية تضم جميع العلوم الحديثة إلى جانب العلوم الدينية دون التخلي عن الأحوال الشخصية، وعند تخرج الطلبة منها تصبح لهم وظائف تحت إدارة الحكومة الفرنسية[3].

وعند تحدث محمد بن رحال أمام مجلس النيابات المالية عن تعليم اللغة العربية في 17 جوان 1921م "**اعتبروها ممثلو السلطة الاستعمارية بمثابة عدوان غير مقبول**"، أيضا ذكرهم محمد بن رحال في هذه المداخلة باقتراحاته التي قدمها في سنة 1892م أمام لجنة مجلس الشيوخ، وأنها كانت سبب في تنظيم بعض المدارس ووراء إنشاء مدرسة الجزائر سنة 1893م ومدرسة قسنطينة وتلمسان بعدها[4].

[1] خميلي العكروت: جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين 1909-1956، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ المعاصر، الجزائر، 2008-2009، ص، ص 53، 54.

[2] خلوفي بغداد: التعليم العالي بالجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 10، الجزائر، 2015م، ص، ص 171، 172.

[3] مولود قرين: تعليم المسلمين من منظور المثقفين سي أمحمد بن رحال نموذجا، ص 43.

[4] غانم بودن: سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، ص 15.

أما في مجال التمثيل النيابي وافقت لجنة مجلس الشيوخ على بعض اقتراحاته، إلا أن الحكومة الفرنسية لم توافق على معظم تقارير اللجنة، مثل تقرير إسحاق الذي رفضته وتم تأجيله إلى غاية دورة 1893م في المناقشات البرلمانية وبعدها لم يتم طرحه أبدا وتم إلغائه[1].

لكن بعضا من اقتراحات محمد بن رحال في التمثيل النيابي أسفرت على القليل من التأييد من الحكومة الفرنسية مثل تدخله هو وزميله بن العربي في الحديث عن حالة الجزائريين وتمثيلهم في المجالس العامة، وتعيينهم مباشرة دون انتخابهم وهو الأمر الذي وافقت عليه الإدارة الفرنسية بإصدار مرسوم 1908م، الذي يسمح بانتخابهم بدل تعيينهم من طرف الحاكم العام، لكن عددهم فيه لم تغيره الإدارة الفرنسية، أما في البرلمان الفرنسي فإن الحكومة الفرنسية لم توافق على وجود الجزائريين فيه وذلك لتخوفها من مطالبتهم للاستقلال[2].

كذلك بالنسبة للضرائب فإن التقرير الذي قدمته لجنة جول فيري حول الضرائب تم تأجيل مناقشته إلى 22 جانفي 1894م ليصبح فيما بعد دون جدوى "**وانتهى أمره في أدراج وزارة المالية في باريس**"[3]، لكن في 30 نوفمبر 1918م أصدرت الحكومة الفرنسية قانون تم بموجبه المساواة بين الفرنسيين و الجزائريين في دفع الضرائب، غير أن الجزائريين أصبحوا أمام هذا القانون تحت ضرائب جديدة عليهم كانت من قبل مخصصة للأوروبيين الذين يملكون مصانع وأملاك حيث أصبحوا يدفعون مثلهم بالرغم من أن قيمة ما ينتجونه أقل من الأوروبيين، وبالنسبة للتجنيد الإجباري فإن الإدارة الفرنسية طبقته رغم كل التدخلات التي قدمها محمد بن رحال من قبل، حتى بعد تقديم عريضة حوله في 1912م فإن رد الحكومة الفرنسية حولها كان مجرد وعود زائفة لدراسة مطالبهم[4].

---

[1] الطيب مختاري: لجان التحقيق الفرنسية وردود الفعل الوطنية اتجاهها، ص 160.

[2] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص–ص 134–145.

[3] شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص، ص 836، 837.

[4] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص– ص 162– 163– 118.

لكن نتيجة عدة أسباب وأيضا تأثير وزيادة مطالب النخبة، مثل تدخلات محمد بن رحال التي كانت تؤكد للحكومة الفرنسية على ضرورة انهاء الظلم الذي تسلطه على الأهالي، والتنديد بسياستها التعسفية، لذلك أصدرت الحكومة الفرنسية قانون في 1919م يتضمن مجموعة من الإصلاحات[1]، لكن كانت بدايات التفكير في إصدارها منذ سنة 1914م نتيجة زيادة الضغط الوطني على الإدارة الفرنسية من خلال مختلف العرائض والوفود التي أرغمتها على ذلك[2]، حيث تم الإعلان عنها في 4 فيفري 1919م وكان الهدف منها هو "**ذر الرماد في العيون لا أكثر**" وأهم ماتضمنته:

- إلغاء قانون الأنديجينا والمساواة بين الفرنسيين والجزائريين في دفع الضرائب رفع عدد الناخبين الجزائريين[3].
- أيضا وضع مجموعة من الشروط أمام الجزائريين لأجل حصولهم على حق الانتخابات، من بينها "**وجوب تأدية الخدمة العسكرية أو أن يكون مالك للأرض أو موظف أو تاجر، وحاصل على شهادة في التعليم**"، وكانت الإدارة الفرنسية هي المسؤولة على تحديد القوائم للناخبين.
- منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين لكن بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية[4]، وأن يقدر عمر الشخص من 21 إلى 25 سنة وغير متزوج، ومتمكن من اللغة الفرنسية ولا تكون له عداوة من قبل ضد فرنسا.
- زيادة عدد المسلمين من 18 إلى 29 عضو في منصب المستشارين العامين، أي يصبح عددهم ثلث عدد الفرنسيين.

---

[1] ياسين حمودة: إصلاحات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919، مجلة القرطاس، العدد 4، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2017م، ص 215.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص، ص 257، 258.

[3] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر، د.ط، مصر، د.س، ص 162.

[4] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م، ص 181.

- السماح للجزائريين بالعودة إلى نظام الجماعة، واعطائهم بعض الحقوق في تمثيل الأهالي.
- فتح جميع الرتب العسكرية أمام الجنود الجزائريين، وزيادة عدد الأهالي المستفيدين.
- إنهاء قانون الغابات وبالتالي منحهم الحق في الرعي فيها[1].

لكن هذه الإصلاحات خيبت أمل الكثير من أعضاء النخبة، فقد كانوا يتوقعون منها بسبب كل ما قدموه لها من خدمات خاصة في الحرب العالمية الأولى، أنها ستساوي بينهم وبين الفرنسيين في جميع الحقوق وتحسين وضعيتهم دون تخليهم عن أحوالهم الشخصية[2].

إلا أن محمد بن رحال لم يرفض هذا القانون بصفة مباشرة، وذلك بهدف كسب ثقة الإدارة الفرنسية لمواصلته الدفاع عن حقوق الجزائريين، وذلك بقوله: "**إن فرنسا منحت للأهالي آمالا متحررة بإصدارها لهذا القانون، وهذا يعني أنها ستقدم تنازلات أخرى تحقق من خلالها المطالب المستعجلة للأهالي**"، وطالب أيضا محمد بن رحال بأن يتم تطبيق المادة 14 من هذا القانون والتي تتحدث عن المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في فرض الشروط عليهم لاعطائهم وظائف معينة، حيث قال: "**إن الأهالي أهل لتبني كل الوظائف، وأن الجزء الخاص من قانون 4 فيفري 1919م والذي يعدد المهام التي لا يمكن منحها للأهالي في مادته 14 هو إجراء تعسفي**"، فأجابه مفوض الحكومة الفرنسية ثيو عن هذا الطلب بقوله: " **بالتأكيد إنها قضية تطبيق**"، وأكدت أيضا الحكومة الفرنسية بأن الموظفين الفرنسيين لهم كفاءة أحسن من الجزائريين لذلك رفضت مطالبه[3].

المبحث الثالث: موقف المعمرين

عبر المعمرين الأوروبيين بصفة عامة عن موقفهم من النخبة الجزائرية بالرفض لها، وحاولوا محاربتها سواء النخبة التقليدية أو حتى النخبة التي تكونت في مدارسهم[4]، حيث منذ بداية تفكير

[1] ياسين حمودة: إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919، ص، ص 219، 220، 221.
[2] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ص181.
[3] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص-ص 143-170.
[4] الحسين عزة: التعليم الأهلي الفرنسي في الجزائر 1850-1962، ص166.

السلطات الفرنسية في تشكيل هذه الفئة من خلال التعليم لتكون وسيط بينها وبين الأهالي عارضها غالبية المعمرين ورفضوا كل تدخلاتهم ومقترحاتهم ومن بينهم محمد بن رحال، وكانت حجتهم في ذلك هي أن التعليم الذي تقدمه الحكومة الفرنسية لتشكيل النخبة سيساهم في توعيتهم وهذا ما يؤدي إلى معارضتهم للوجود الفرنسي، وأكد هذا الكاتب الفرنسي ايميل قوتي بقوله أن النخبة الجزائرية أصبحت عدو للفرنسيين[1].

وأكد جول فيري عصبية المعمرين في الجزائر اتجاه الأهالي عند زيارته للجزائر، في سنة 1891م بقوله: "**للكولون الجزائري كثير من العيوب إنه ذاتي ولا يطالب إلا باستغلال الأهلي والميتروبول ولا يتعدى مستواه الأخلاقي والثقافي أفقه اليومي**"[2]. حيث لاحظ جول فيري هذا أيضا عند تشكيل لجنة ثمانية عشر التي زارت الجزائر و تحدثت مع العديد من الشخصيات ومن بينهم محمد بن رحال فقد عبر المعمرين عن رفضها وذلك من خلال تصريحاتهم منها: "**إن الجزائر لتهزأ بالسيد فيري ولقد سبق لنا أن خبرنا آفات أخرى قبله وانتصرنا عليها في نهاية المطاف**"[3].

ويتضح أكثر موقف المعمرين من اقتراحات محمد بن رحال وجهوده في ميدان التعليم لأنه كان يدافع عنه في معظم تدخلاته ويطالب بتطوير تعليم الأهالي وهذه الأفكار التي لم يتقبلها المعمرين وعارضوا تقديم أي إصلاحات فيه ورفضوا تقديم تعليم للأهالي، واعتبروا الجزائريين "غير قابلين للتصحيح أو التعلم" وأكد هذا أبو القاسم سعد الله بقوله: "**ولكي لا يرى الجزائريين النور العلمي أغلق الكولون أبواب التعليم في وجوههم**"[4]، وفي الفترة التي بين 1894 إلى 1898م يزداد أكثر الموقف الرافض للمعمرين من تعليم الأهالي وتحدثوا عن ذلك حتى في صحفهم وأكدوا على منح الجزائريين تعليم مهني فقط بدل التعليم النظري ويتضح ذلك من خلال تصريحاتهم أمام

[1] بشير سحولي: مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية 1900-1939، ص302.

[2] عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص 112.

[3] حياة سيدي صالح: البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين، ص 13.

[4] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 141.

المدير جون مير بقولهم: "**إنكم تضعون بين أيدي أعدائنا أسلحة يديرونها ضدنا وسيستولي العرب والقبائل الذين تريدون تعليمهم علينا، تريدون صرف مبالغ طائلة للوصول إلى نتائج رديئة، عاملوا الجزائريين بالطريقة التي يحتاجونها، اتركوهم على ما هم عليه فهذه أحسن طريقة لاستغلالهم واستخدامهم**"[1].

أما عند رد محمد بن رحال عن تقرير شودي في سنة 1896م وتأكيده على ضرورة تقديم تعليم للجزائريين جاءه الرد في مقال لصحيفة le temps وأهم ما جاء فيه: " **ليست لغتنا أداة توضع في خدمة الجماهير التي تروم فرض سلطتنا عليها بدون رضاها كيف عساكم تتصرفون إذا ما لقنتموهم مبادئ حقوق الإنسان ثم رأيتموهم يطالبونكم بتطبيقها عليهم؟**"[2]، ويمكن أيضا إبراز موقف الكولون من تعليم الأهالي من خلال موقف ممثليهم من النواب في البرلمان ومجلس الشيوخ، حيث عارض كل من بواسوران وشودي تعليم الجزائريين، فقد وضحوا للحكومة الفرنسية أن القروض التي تمنحها لتعليم الجزائريين هي مجرد تبذير ويجب عليها استغلالها لخدمة المعمرين[3].

يعود السبب وراء رفض الكولون لأي إصلاحات تقدمها الحكومة الفرنسية للجزائريين وخاصة في مجال التعليم إلى تخوفهم على مصالحهم، فمثلا في سنة 1902م أثناء اجتماع في البرلمان وضح المندوبون الأوروبيون موقفهم من تعليم الأهالي، "**لأنه حنف لاستعمارهم**" وطالبوا بوقف بناء مدارس لهم[4]، كذلك في سنة 1908م أنعقد مؤتمر عام للمعمرين وتم تأكيد فيه: " **نظرا إلى أن تعليم الجزائريين سيعرض الجزائر إلى خطر حقيقي...فيجب أولا وقف التعليم الإبتدائي للأهالي**

[1] عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص106.

[2] شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص950.

[3] عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص، ص 95، 96.

[4] عبد النور قرينة: محمد بن رحال وإسهاماته في الحركة الوطنية الجزائرية، ص48.

وتحويل القروض التي تمنح لتعليمهم إلى التعليم الفلاحي"، وذلك لتخوفهم من أن يمنح هذا التعليم للجزائريين يقظة وطنية[1].

ومن بين تدخلات محمد بن رحال التي وجدت صدى كبير خاصة في مجال التعليم سواء عند المسلمين أو الفرنسيين هي عند تدخله أمام اللجان المالية، حيث تناقلت العديد من الصحف العربية والفرنسية هذه المداخلة وعبروا كذلك المعمرين عن موقفهم الرافض لها، واعتبروا تدخل محمد بن رحال هذا بأنه ذو وجهة دينية تعصبية لا علاقة لها بأعمال اللجان المالية[2].

كذلك عند عرض محمد بن رحال لمشروعه حول تنظيم التعليم العالي في الجزائر سنة 1892م، عرف وجهات نظر مختلفة من طرف المعمرين، فعند مناقشته من قبل أساتذة المدارس الشرعية الثلاث اعتبروه موجه لهم وليس ضد السياسة الفرنسية، حيث ردوا عليه بقولهم: "**إن صاحب المشروع تكلم عن شيء يجهله فإذا كان هناك من يرسل أبنائهم إلى الخارج للدراسة أو يوظفون مدرسين خصوصين لأبنائهم فهذا لا يعني أن مستوى التدريس متدني في هذه المدارس وإنما لأسباب دينية**"، أيضا رفضوا ما اقترحه فيما يخص "**الاستعانة بأساتذة مسلمين من الخارج**" وأكدوا أن هذا الاقتراح لا يجب حتى التفكير فيه، كذلك رفضوا المسؤولين على مدرسة تلمسان وقسنطينة ومدير مدرسة الجزائر فكرة إنشاء قسم عالي تابع لمدرسة الجزائر الذي اقترحها محمد بن رحال في هذا المشروع، ووضحوا أن هذا "**يشكل خطأ سياسيا من شأنه دفع الرأي العام الإسلامي إلى النظر إلى الماضي وهو ما يشكل خطر...كما أننا سنقدم بذلك خدمات للإسلام دون أن نجني أية فائدة لحضارتنا**"[3].

أيضا بعد إعلان فرنسا لإصلاحات 4 فيفري 1919م التي برزت خاصة نتيجة ضغط النخبة الجزائرية على السلطات الفرنسية بضرورة تغيير أوضاع الجزائريين، فأكد المعمرون بعد ذلك على رفضهم لهذه الإصلاحات لعدم تقبلهم فكرة توسيع حقوق الجزائريين خاصة السياسية

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 142.

[2] مولود قرين: تعليم المسلمين في منظور المثقفين سي أمحمد بن رحال نموذجا، ص 44.

[3] جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، ص، ص 115، 116، 117.

منها، وأكد هذا نائب وهران الذي صرح في مجلس الشيوخ بأن مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية إلى جانب فرنسا هذا لا يعني جعلهم مواطنين فرنسيين ومنحهم امتيازات، فقد قال: "**قام الأهالي بواجبهم نحونا واستحقوا المجازاة ولكن هل من الضروري أن نلتجئ من أجل ذلك إلى إجراءات التهور؟**"، حيث رفض المعمرين إصلاحات 4 فيفري 1919م لتخوفهم من أن يصبح الجزائريين مواطنين مثلهم مثل باقي الأوروبيون في الجزائر، وذلك نتيجة ما منحته هذه الاصلاحات من حقوق الأهالي في التجنس وأيضا في الانتخابات لذلك عملوا المعمرين على محاولة اقناع الادارة الفرنسية بخطورة هذه الإصلاحات، وأيضا بسبب تخوفهم على مصالحهم "ورغبتهم في إبقاء الأمور على حالها" دون تغييرها للتأكد من عدم خروج الأهالي عن سلطتهم[1].

أي أنه بالرغم من أن هذه الاصلاحات التي قدمتها فرنسا للجزائريين لم تأتي بفائدة لهم، إلا أن معظم المعمرين الأوروبيون في الجزائر رفضوها ولم يتقبلوها[2].

وأوضح مدير جريدة صدى الجزائرl'écho d'alger عن رفض المستوطنين لهذه الإصلاحات بقوله: "**إن ما تقوم به الحكومة الفرنسية اتجاه الأوضاع يوحي بأنها لا تدري بالأحوال وأن اعتقادها أن سكون المستوطنين هو رضانا بما يحاك ضدنا فإن السلطات الفرنسية في المتروبول تكون واهية لأنها لا تعرف حقيقة شعورنا**"، وما قام به رئيس أحد بلديات عمالة قسنطينة دليل آخر على رفضهم لها وذلك عند رميه لنصوص تتضمن ما جاءت به اصلاحات 4 فيفري 1919م ووضعها تحت رجليه وقال: "**هذا ما أفعله بقوانينهم**"، وبين المستوطنون أن محاورة النخبة لن تأتي بأي فائدة والطرف الوحيد الذي كانوا يريدون التحاور معه هم فقط القياد والموالين لفرنسا[3].

[1] بشير سحولي: مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية، ص-ص 304-308.

[2] فتيحة قشيش: موقف المستوطنين الأوروبيون من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر، مدارات تاريخية، المجلد 1، العدد2، الجزائر، 2019م، ص، ص 417، 418.

[3] بشير سحولي: مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية، ص، ص 305، 306.

كذلك ممثلوا الكولون في المجلس المالي طالبوا من الحكومة الفرنسية التخلي عن هذه الإصلاحات والعودة إلى قوانينها التي كانت قبل 1914م، وتم تحقيق مبتغاهم خاصة في سنة 1920م عندما قررت الإدارة الفرنسية العودة إلى تطبيق قانون الأهالي وارجاعه[1].

لكن من جهة أخرى وافق البعض من المعمرين على مواقف محمد بن رحال واقتراحاته خاصة أصدقائه من الفرنسيين الذين تعرف عليهم، ومن بينهم أزان بول الذي وافق على آراء محمد بن رحال خاصة في سياسة الاندماج بقوله: "**إذا درست فرنسا بجدية عادات وأذواق وشخصية مسلمي الجزائر ستتجنب حتما الأخطاء التي تسببت في ابعاد الأهالي عنا...نكتشف أن الكولون يتصرفون بقدر كبير في مقت الأهالي الذين يتعرضون للظلم الذي جعلهم حقلا لتجاربه...إن فرنسي فرنسا ميالون من خلال حماس متهور إلى بث قضايا ينبغي دراستها كلهم يسعون للتصعيد من هذه السياسة الاندماجية**"، أيضا كان فيكتور باروكان المسؤول عن جريدة الأخبار من أهم المساندين لموقف محمد بن رحال الرافض للاندماج حيث قال: "**الاندماج هو محاولة خاطئة ووخيمة النتائج،...فالأهالي لا مصلحة لهم ولا منفعة في التخلص من حضارتهم**"، وعند انهزام محمد بن رحال في الانتخابات سنة 1925م عبر كذالك فيكتور باروكان عن أسفه لذلك بقوله: "**فشل صديقنا المحترم ابن رحال ...أليس هذا دليل على أن الزمن صار يفضل من لا يتحملون المسؤولية ويقضي على الأشراف والأخيار**"[2].

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أنه بالرغم من الصدى الكبير الذي عرفته أغلبية تدخلات محمد بن رحال خاصة عند لحنة جول فيري، إلا أنها لم تجد أذان صاغية من طرف الحكومة الفرنسية، ولم تطبق على أرض الواقع، وهذا راجع لسيطرة المستوطنين وضغطهم الدائم على الحكومة الفرنسية حتى لا تمنح الجزائريين أي حقوق.

[1] ياسين حمودة: اصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919، ص 222.

[2] صبرينة الواعر: سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص-ص 102-152.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع نصل لمجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- السياسة التعليمية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر كان لها الأثر البالغ على المجتمع الجزائري، خاصة في تكوين النخبة الجزائرية، هذه الأخيرة التي استطاعت بتعلمها في المدارس الفرنسية التطلع على الحضارة الفرنسية وإتقان لغتها، أيضا تمكنت من إدراك الاختلاف بين ما يعيشه الفرنسيين والجزائريين، الذين حرمتهم السلطات الفرنسية من أدنى حقوقهم وأثقلت كاهلهم بالضرائب ومصادرة مصادر رزقهم، مما جعل فئة من النخبة تستغل تكوينها المتميز في تبني مقاومة الحوار للدفاع عن حقوق الجزائريين بأسلوب ووسائل سلمية، خاصة بارسال العرائض والشكاوي أو تشكيل الوفود، بدل الكفاح المسلح الذي لم يجدي نفعا في تغيير الواقع.
- كان لشهرة ومكانة عائلة بن رحال دور كبير في توفير وسط ملائم من أجل تكوين شخصية قوية لمحمد بن رحال.
- التكوين مزدوج الثقافية لمحمد بن رحال جعل منه شخصية بارزة ومختلفة عن غيره، وذلك من خلال إدراكه للأوضاع التي يعيشها الجزائريين ومحاولة تغييرها، وأيضا دفاعه عن الهوية العربية الإسلامية في العديد من المحطات.
- رغم المكانة التي إشتهر بها محمد بن رحال من خلال تقلده لمناصب إدارية فرنسية مهمة، إلا أنه لم ينسلخ من هويته وثقافته العربية الإسلامية، بل استغل مكانته وثقافته في الدفاع عن الجزائريين.
- كان لمحمد بن رحال دور في النهضة الثقافية التي عرفتها الجزائر من خلال المؤلفات والمقالات الثقافية التي كتبها، رغم قلتها.
- دافع محمد بن رحال عن جميع قضايا الجزائريين أمام الإدارة الفرنسية، حتى أنه قدم العديد من الاقتراحات والإصلاحات التي إن دلت على شيء فإنما تدل على درجة الوعي والانفتاح عند محمد بن رحال.

- تحدث محمد بن رحال عن مسألة تعليم الأهالي تقريبا في كل تدخلاته وعرائضه، وذلك لأهميتها في نظره واعتبرها الوسيلة الوحيدة للتطور، وقدم عدة مطالب للإدارة الفرنسية لتحسين التعليم في الجزائر.
- رغم نشأة محمد بن رحال في أوساط الفرنسيين وتعلمه في مدارسهم إلا أنه رفض الاندماج والتجنيس، بسبب الشروط التي وضعتها فرنسا أمام الأهالي بتخليهم عن أحوالهم الشخصية، فهو طالب بالتعاون والتطور بدل الاندماج أي أنه صنع اندماج مغاير لبعض معاصريه.
- دافع محمد بن رحال عن ما كان يعانيه الجزائريين نتيجة تطبيق مختلف القوانين الاستثنائية عليهم، وطلب من الإدارة الفرنسية التخلي عن قانون الأهالي وتخفيض الضرائب على الجزائريين، كما طالب بجعل التجنيد اختياري بدل اجباريته.
- عارض كذلك سياسة فرنسا تجاه القضاء الإسلامي وطالب بإرجاعه كما كان من قبل أو مشاركة القضاة المسلمين في إدارتها، كما دافع عن تمثيل الأهالي في مختلف المجالس الفرنسية.
- أيضا كان لمحمد بن رحال دور كبير في تمثيل الجزائريين حتى خارج الجزائر ويتضح ذلك من خلال الوفود التي شكلها أو شارك فيها، وكذلك تنقله كمترجم في سنة 1878م إلى باريس لزيارة المعرض العالمي.
- تدخلات محمد بن رحال وآرائه وجدت صدى كبير في تلك الفترة سواء عند الجزائريين أو الفرنسيين وأيضا عند لجنة جول فيري التي شكلتها فرنسا، خاصة في مجال التعليم حتى أنها تبنت وأدرجت بعض اقترحاته في تقاريرها.
- معظم آراء محمد بن رحال واقتراحاته لم تجد أذان صاغية من طرف السلطات الفرنسية، بالرغم من أهميتها وحاجة الجزائريين لمثلها حتى يتم تحسين أوضاعهم المزرية، أي أن الإصلاحات التي قدمها محمد بن رحال لم يكن لها فعالية، وكان موقف الحكومة الفرنسية منها سلبيا، فهي حتى وإذا أصدرت بعد ذلك مجموعة من القوانين والإصلاحات تظاهرت فيها بأنها ستزيد من حقوق الجزائريين إلا أنها لم تطبق على أرض الواقع وذلك لعدة أسباب، أهمها سيطرة المستوطنين وضغطهم المستمر على الإدارة الفرنسية حتى لا تمنح أي حقوق للجزائريين لتخوفهم على مصالحهم.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 1: صورة محمد بن رحال[1].

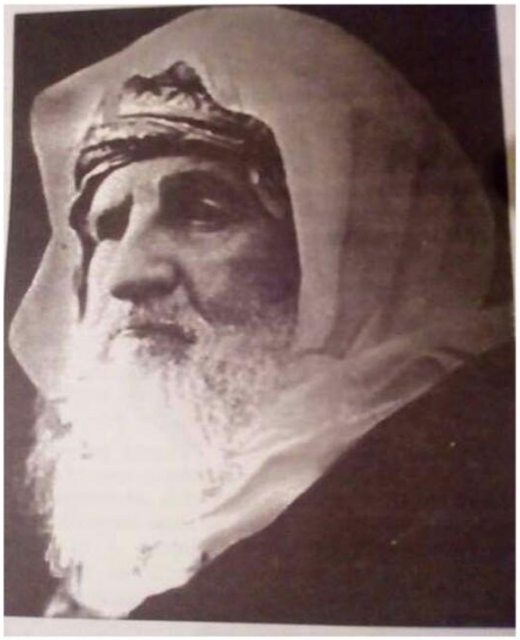

-صورة محمد بن رحال باللباس التقليدي[2].

[1]مولود قرين، النخبة الجزائرية مرجعيات تيارات مواقف واهتمامات، ص 384.

[2]حسين مدني، التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر 1884-1914 الغرب الجزائري أنموذجا، ص170.

الملحق رقم 2: مقتطفات من قصة انتقام الشيخ[1]، التي كتبها محمد بن رحال فكان بذلك أول جزائري يكتب قصة باللغة الفرنسية، وحاول من خلالها توضيح حياة الجزائريين في تلك الفترة، والصفات التي يتميز بها المستوطنين في الجزائر من خدع ومكر وأنانية.

La vengeance du Cheikh

C'était par un beau soir d'été.

A demi couché sur un tapis de Rabat, la tête inclinée sur la paume de sa main droit le coude reposait sur une riche stourmyia(1) de velours brodé d'or. Le vieil agha Belkacem Boudouaya semblait plongé dans la contemplation du bordj qu'il était en train d'édifier sur les bords de la Mina.

Devant lui, opulent et fier le bâtiment se dressait dans un burnous étincelant de lait de chaux et de mosaïques. Le soleil, qui venait de se couche, lui avait laissé comme une auréole phosphorescent dont le miroitement allait, disparaissant à mesure que venaient les ténèbres.

A une centaine de mètres de là, le douar allumait ses feux, tandis que, de tous côtés, arrivaient des troupeaux de moutons, et de chameaux, bêlant, bed glant et poussant ces mugissements plaintifs dont l'intonation longue, rauque et triste émeut en même temps qu'elle irrite. Dans ce concert hourvaresque les chiens font chorus et d'un bout du mrah(2) à l'autre les chevaux se répondent en hennissements retentissants.

Certes, il était riche, l'agha Belkacem. Dieu avait béni sa fortune comme sa famille. Mais il lui fallait un bordj pour abriter ses richesses et attester ses opulence. Une fois ce bordj achevé, il manquerait plus rien à son bonheur et à sa gloire. Par exemple, il lui coûtait chaud, horriblement même, et malgré, cela il menaçait de ne s'achever jamais.

Autour de l'agha sont rangés ses commensaux habituels et parmi eux, s'efforçant de replier sous lui, à la mode arabe, ses jambes courtes qui n'en pouvaient mais, un italien au ventre replet, à la tête finaude c'était le maître-maçon. Devinant ce qui se passait dans l'esprit du chef:

-C'est fini, Sidi! Quelques ferrures à placer, le blanchiment intérieur, un coup de peinture par -et-par-là et puis basta!

-Basta! Basta! Tu me le dis, depuis longtemps, tonio, et cela ne finit jamais.

-Hack Rabhi!.. Essaya de jurer celui ci.

-Enfin, combien de temps cela durera-il encore?

(1)-Coussin rond en drap, cuir ou velours.

(2)-Espace circulaire séparant les tentes d'un douar et réservé aux troupeaux.

[1] صبرينة الواعر، سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري، ص 226.

الملحق رقم3: مقتطفات من محاضرة مستقبل الإسلام لمحمد بن رحال[1].

parmi leurs successeurs qui laissa les Marocains ou les Turcs opérer davantage à leur guise [1].

Donc, l'avenir de l'Islam, en ce qui concerne le Maroc, sera ce que la France et l'Angleterre le feront. Si elles demeurent brouillées là-bas, si elles persistent à se regarder comme chiens de faïence — et ce serait grand' pitié! — la débâcle se produira sous le Sultan actuel, qui est encore très jeune. On parle de ses dispositions progressistes, mais au fond de tout cela il n'y a guère que son goût, dans ses loisirs, pour les appareils photographiques perfectionnés et autres distractions coûteuses fournies par son entourage européen! Ce n'est pas sérieux. Il s'agit maintenant de l'amener à une compréhension réelle de tous les avantages que le progrès pourrait apporter à s pays et à sa personne, et voilà un programme bien digne d'associ en un commun effort les meilleurs diplomates et officiers de Fran et d'Angleterre. Sinon, c'est la fin, et nous verrons ce que nous ve rons.

F. G. AFLALO.

M. MOHAMMED BEN RAHAL

Caïd de sa ville natale pendant un certain temps, M. Mohammed b Rahal n'a pas tardé à se lasser de l'administration et il a donné sa dém sion. Il s'occupe maintenant de ses propriétés, à Nédromah, charmar petite ville berbère de la province d'Oran. Il n'a quitté cette retraite q lors du dernier Congrès des Orientalistes, où il siégea parmi les délégu de l'Algérie. Membre de la *Société Asiatique*, auteur d'intéressants t vaux sur la frontière marocaine dans le *Bulletin de la Société de Géog phie d'Oran*, parlant et écrivant admirablement le français, M. Mohamm ben Rahal est demeuré musulman, et même très ardent musulman.

Le problème islamique étant un à ses yeux. M. Mohammed ben Ral a traité de l'avenir de l'Islam en général, puis a terminé par un paragra sur l'Afrique.

De toutes les religions contemporaines, celle qui se réclame Prophète arabe est la moins connue; j'ajoute volontiers — et la p méconnue. Bien rares sont les personnes qui se sont donné la pe de l'approcher, de l'étudier et d'essayer de la connaître à fond.

Plus rares encore sont celles qui sont arrivées à s'en faire une i

[1] A Constantinople, les Turcs au courant des affaires se plaisent à insinuer qu c'était un jeu pour la Sublime Porte de faire monter sur ses grands chevaux e parfois de tromper lord Stratford de Redcliffe lui-même... — E. F.

[1] Questions depplomatiques et coloniales, revue de politique sxtérieure cinqueme anné 1901 tome xi(janvier– juin) paris, p 538.

الملحق رقم 4: خطاب محمد بن رحال أمام اللجان المالية في سنة 1921م حول تعليم اللغة العربية[1]، حيث طالب فيه بعدم تهميش التعليم باللغة العربية، وانتقد تعليمها من طرف معلمين لا يتقنوها وغير مؤهلين لذلك خاصة المعلمين الفرنسيين، لأن هذا يؤدي لضعف مستوى اللغة العربية، كما نبه أن تقديم تعليم عربي إسلامي للجزائريين سيعود بالفائدة على فرنسا لأن الطفل الذي ينشأ على تعاليم الدين الإسلامي لن يلحق الضرر بالأخرين.

الأقدام

في التعليم

[1] الإقدام، ع 53، 18 نوفمبر 1921م، نقلا عن مولود قرين، النخبة الجزائرية مرجعيات تيارات مواقف واهتمامات، ص 433.

الملحق رقم 5: رسالة محمد بن رحال إلى الناخبين الجزائرين بعد فشله في الانتخابات[1]، أكد من خلالها على حزنه الشديد نتيجة خذلانه وعدم انتخابه رغم كل ما قدمه لهم لمدة 45سنة ووصف الفائزين في هذه الانتخابات من المحافضين بأصحاب العمائم الذين أكثروا الكلام دون تطبيقه، أيضا تحدث فيها عن توديعه للحياة السياسية بعد هذا الفشل.

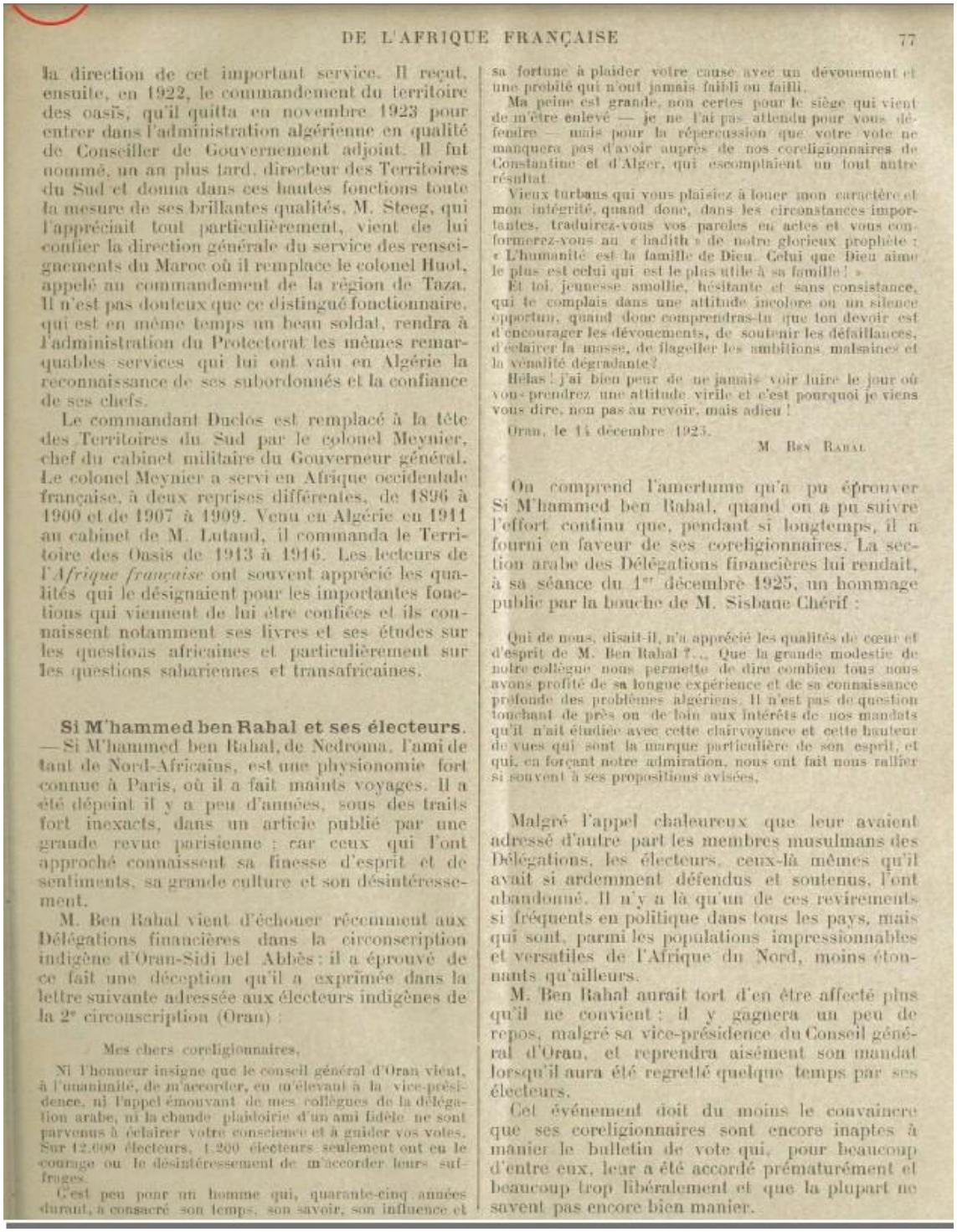

DE L'AFRIQUE FRANÇAISE 77

la direction de cet important service. Il reçut, ensuite, en 1922, le commandement du territoire des oasis, qu'il quitta en novembre 1923 pour entrer dans l'administration algérienne en qualité de Conseiller de Gouvernement adjoint. Il fut nommé, un an plus tard, directeur des Territoires du Sud et donna dans ces hautes fonctions toute la mesure de ses brillantes qualités. M. Steeg, qui l'appréciait tout particulièrement, vient de lui confier la direction générale du service des renseignements du Maroc où il remplace le colonel Huot, appelé au commandement de la région de Taza. Il n'est pas douteux que ce distingué fonctionnaire, qui est en même temps un beau soldat, rendra à l'administration du Protectorat les mêmes remarquables services qui lui ont valu en Algérie la reconnaissance de ses subordonnés et la confiance de ses chefs.

Le commandant Duclos est remplacé à la tête des Territoires du Sud par le colonel Meynier, chef du cabinet militaire du Gouverneur général. Le colonel Meynier a servi en Afrique occidentale française, à deux reprises différentes, de 1896 à 1900 et de 1907 à 1909. Venu en Algérie en 1911 au cabinet de M. Lutaud, il commanda le Territoire des Oasis de 1913 à 1916. Les lecteurs de l'*Afrique française* ont souvent apprécié les qualités qui le désignaient pour les importantes fonctions qui viennent de lui être confiées et ils connaissent notamment ses livres et ses études sur les questions africaines et particulièrement sur les questions sahariennes et transafricaines.

Si M'hammed ben Rahal et ses électeurs. — Si M'hammed ben Rahal, de Nedroma, l'ami de tant de Nord-Africains, est une physionomie fort connue à Paris, où il a fait maints voyages. Il a été dépeint il y a peu d'années, sous des traits fort inexacts, dans un article publié par une grande revue parisienne ; car ceux qui l'ont approché connaissent sa finesse d'esprit et de sentiments, sa grande culture et son désintéressement.

M. Ben Rahal vient d'échouer récemment aux Délégations financières dans la circonscription indigène d'Oran-Sidi bel Abbès : il a éprouvé de ce fait une déception qu'il a exprimée dans la lettre suivante adressée aux électeurs indigènes de la 2e circonscription (Oran) :

Mes chers coreligionnaires,

Ni l'honneur insigne que le conseil général d'Oran vient, à l'unanimité, de m'accorder, en m'élevant à la vice-présidence, ni l'appel émouvant de mes collègues de la délégation arabe, ni la chaude plaidoirie d'un ami fidèle ne sont parvenus à éclairer votre conscience et à guider vos votes. Sur 12.000 électeurs, 1.200 électeurs seulement ont eu le courage ou le désintéressement de m'accorder leurs suffrages.

C'est peu pour un homme qui, quarante-cinq années durant, a consacré son temps, son savoir, son influence et sa fortune à plaider votre cause avec un dévouement et une probité qui n'ont jamais faibli ou failli.

Ma peine est grande, non certes pour le siège qui vient de m'être enlevé — je ne l'ai pas attendu pour vous défendre — mais pour la répercussion que votre vote ne manquera pas d'avoir auprès de nos coreligionnaires de Constantine et d'Alger, qui escomptaient un tout autre résultat.

Vieux turbans qui vous plaisiez à louer mon caractère et mon intégrité, quand donc, dans les circonstances importantes, traduirez-vous vos paroles en actes et vous conformerez-vous au « hadith » de notre glorieux prophète : « L'humanité est la famille de Dieu. Celui que Dieu aime le plus est celui qui est le plus utile à sa famille ! »

Et toi, jeunesse amollie, hésitante et sans consistance, qui te complais dans une attitude incolore ou un silence opportun, quand donc comprendras-tu que ton devoir est d'encourager les dévouements, de soutenir les défaillances, d'éclairer la masse, de flageller les ambitions malsaines et la vénalité dégradante ?

Hélas ! j'ai bien peur de ne jamais voir luire le jour où vous prendrez une attitude virile et c'est pourquoi je viens vous dire, non pas au revoir, mais adieu !

Oran, le 14 décembre 1925.

M. Ben Rahal

On comprend l'amertume qu'a pu éprouver Si M'hammed ben Rahal, quand on a pu suivre l'effort continu que, pendant si longtemps, il a fourni en faveur de ses coreligionnaires. La section arabe des Délégations financières lui rendait, à sa séance du 1er décembre 1925, un hommage public par la bouche de M. Sisbane Chérif :

Qui de nous, disait-il, n'a apprécié les qualités de cœur et d'esprit de M. Ben Rahal ?... Que la grande modestie de notre collègue nous permette de dire combien tous nous avons profité de sa longue expérience et de sa connaissance profonde des problèmes algériens. Il n'est pas de question touchant de près ou de loin aux intérêts de nos mandats qu'il n'ait étudiée avec cette clairvoyance et cette hauteur de vues qui sont la marque particulière de son esprit, et qui, en forçant notre admiration, nous ont fait nous rallier si souvent à ses propositions avisées.

Malgré l'appel chaleureux que leur avaient adressé d'autre part les membres musulmans des Délégations, les électeurs, ceux-là mêmes qu'il avait si ardemment défendus et soutenus, l'ont abandonné. Il n'y a là qu'un de ces revirements si fréquents en politique dans tous les pays, mais qui sont, parmi les populations impressionnables et versatiles de l'Afrique du Nord, moins étonnants qu'ailleurs.

M. Ben Rahal aurait tort d'en être affecté plus qu'il ne convient ; il y gagnera un peu de repos, malgré sa vice-présidence du Conseil général d'Oran, et reprendra aisément son mandat lorsqu'il aura été regretté quelque temps par ses électeurs.

Cet événement doit du moins le convaincre que ses coreligionnaires sont encore inaptes à manier le bulletin de vote qui, pour beaucoup d'entre eux, leur a été accordé prématurément et beaucoup trop libéralement et que la plupart ne savent pas encore bien manier.

[1]Si m'hammed ben rahal et ses électeurs, in l'afrique française, 1926, p 77.

قائمة المصادر والمراجع

01: المصادر:

1-1:الكتب باللغة العربية:

01- الإبراهيمي أحمد طالب، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954-1964، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1997م.

02-الإبراهيمي أحمد طالب، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954-1964، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1997م.

03- بن ابراهيم بن العقون عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936، ج1، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م .

04- أجرون شارل روبير، الجزائريون المسليمون وفرنسا 1871-119، ج1، تر: الحاج مسعود بكلي، د.ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

05- أجرون شارل روبير، الجزائريون المسليمون وفرنسا 1871-119، ج2، تر: الحاج مسعود بكلي، د.ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

06- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

07- الحاج مصالي، مذكرات 1898_1938، تر: محمد المعراجي، د.ط، منشوراتANEP ، الجزائر،2007م.

08- بن حبيلس الشريف، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي وفيصل الأحمر ووسيلة بوسيس، د.ط، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000م.

09- بن رحال سي أمحمد، مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، د.ط، منشوراتANEP ، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر، 2007م.

10- المدني أحمد توفيق، الجزائر، ط.خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

11- بن نبي مالك، مذكرات شاهدة للقرن، ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا1969-1970.

1-2: الكتب باللغة الفرنسية:

m.combes, Rapport enseignement supérieur muslman (les médersas), N 15, sénat, paris, 1894

1-3: الجرائد والمجلات باللغة العربية:

01-الإقدام، ع 53، 18 نوفمبر 1921م، نقلا عن مولود قرين، النخبة الجزائرية مرجعيات تيارات مواقف واهتمامات.

02-الشهاب، العدد 128، 29 ديسمبر 1927م

03- النجاح، العدد579، 15أفريل 1928م.

1-4: الجرائد والمجلات باللغة الفرنسية:

01-Le temps, 11 juillet 1912.

02-L'écho de Tlemcen , n5567,9 octobre 1928.

03-Questions diplomatiques et coloniales, revue de politique extérieure cinquième anné 1901 tome xi(janvier- juin) paris.

04-Si m'hammed ben rahal et ses électeurs, in l'Afrique française, 1926.

02: المراجع:

01-أندري نوشي وأخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي وعاشور منصف، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

02- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

03- بوهند خالد، النخب الجزائرية دراسة تاريخية واجتماعية 1892-1942، د.ط، دار القدس العربي للنشر، الجزائر، 2015م.

04- جغلول عبد القادر، الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: نور الدين زمام، د.ط، صدر بدعم من وزارة الثقافة، الجزائر، 2015م.

05- جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، مر: خليل أحمد خليل، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1982م.

06-الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ج5، د.ط، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2014م.

07 حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، د.ط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

08- دويب عبد الرحمن، الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي، قسم التراجم، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2013 م.

09- دياكوف نيكولاي، حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، د.ط، منشورات امدوكال، الجزائر، 2015م.

10- زوزو عبد الحميد ، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م .

11- زوزو عبد الحميد، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين 1919-1939، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

12- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.

13- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج3، ط1، دار المغرب الإسلامي للنشر ، بيروت، لبنان، 1998م.

14- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج5، ط1، دار المغرب الإسلامي للنشر ، بيروت، لبنان، 1998م.

15- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج6، ط1، دار المغرب الإسلامي للنشر ، بيروت، لبنان، 1998م.

16- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج7، ط1، دار المغرب الإسلامي للنشر ، بيروت، لبنان، 1998م.

17- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج8، ط1، دار المغرب الإسلامي للنشر ، بيروت، لبنان، 1998م.

18- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

19- سعيدوني ناصر الدين، المسألة الثقافية في الجزائر النخب الهوية اللغة دراسة تاريخية نقدية، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، لبنان، 2012م.

20- صاري جيلالي، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1987م.

21- بن صالح ناصر محمد، الصحف العربية الجزائرية من 1847إلى 1954، ط1، ألفا ديزاين، قصر المعارض، الجزائر، 1980م.

22- العسلي بسام، الماريشال بيجو 1784-1849، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1982م.

23- عقاب محمد الطيب، حمدان خوجة رائد التجديد الإسلامي، د.ط، وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007م.

24- العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث للنشر، الجزائر، 1985م.

25-قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، تر: أمحمد بن البار،ج1، دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع ، الجزائر، 2011م.

26-قرين مولود، النخبة الجزائرية مرجعيات تيارات مواقف واهتمامات 1892-1927م،ط1، دار ومضة للنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2021م.

27-قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م.

28- قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2009م.

29-مهديد ابراهيم، القطاع الوهراني ما بين 1830- 1919 دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة والهوية الوطنية، د.ط، منشورات دار الأدب، الجزائر، 2006م.

30-ميدون عز الدين، الجمعية الموحدية المحافظة على التراث التاريخي و الثقافي لندرومة، د.ط، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

31-هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ط2، ديوان الطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.

32-الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي1830-1960، تر: عبد الله جوزيف، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983م.

33-الواعر صبرينة، سي أمحمد بن رحال عميد الشبان الجزائري 1858-1928، دراسة لنشاطه السياسية والثقافية، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019م.

34-يزلي عمار، الثقافية في مواجهة الإحتلال دراسة، د.ط، منشورات السهل، الجزائر، 2009م.

03- المقالات:

3-1: باللغة العربية:

01-أحمد فاضل الثقفي عبير، لمحة عن الحركة الإستشراقية ووسائلها وأهدافها، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، المجلد1، العدد35، الإسكندرية، 2019م.

02- بشينة عبد الغني ، سوسيولوجيا المقاومة في الجزائر المقاومات الشعبية خلال القرن التاسع عشر نموذجا، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد ،4 العدد 1، الجزائر، جانفي 2022م.

03- بغداد خلوفي ، التعليم العالي بالجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 10، الجزائر، 2015م.

04- بلجة عبد القادر، اهتمامات أمحمد بن رحال بقضايا الجزائريين مسألة التجنيد الإجباري أنموذجا، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد14، العدد1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، جويلية2022م.

05- بلعربي عمر ، بداية ظهور النوادي والجمعيات في الجزائر، مجلة القرطاس، العدد4، الجزائر، جانفي 2017م.

06 بلوفة عبد القادر جيلالي ، المقاومة الشعبية الجزائرية قراءة تاريخية في أسباب حدوثها وعوامل تواصلها 1830-1916، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد24، جامعة تلمسان، الجزائر، أكتوبر 2014م.

07- - بوداود عبيد ، أليكس دو توكفيل، قراءة في بعض أفكاره ومواقفه، مجلة القرطاس، العدد 2، الجزائر، 2015م.

08- بودن غانم ، سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد17 ،الجزائر، جانفي2017م.

09- بودن غانم، قضايا الجزائريين في فكر النخبة الإندماجية التجنيد الإجباري أنموذجا 1908_1914، مجلة عصور جديدة، المجلد8، العدد1، جامعة تيارت، الجزائر، 2017_2018م.

10- البوعبدلي المهدي، الإحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي، مجلة الأصالة ، العدد 8، الجزائر، مارس ، أفريل 1972م.

11- بوهند خالد، طيب مرسلي الطبيب المندمج، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 174، الجزائر، 2019م.

12- بوهند خالد، الإمام إبن باديس ومواقفه من الإندماج، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد4، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2014م.

13- تابليت علي ، أمحمد بن رحال مترجما سياسيا و متصوفا، مجلة دفاتر الترجمة، المجلد11، العدد1، الجزائر، 11_07_2003م.

14- حاجيات عبد الحميد، قراءة لوثيقة محمد بن رحال حول المطالبة بالإصلاحات1891م، مجلة أفكار وأفاق، العدد 3 ،الجزائر، 2012م.

15- حفاف فضيلة، لزهر بديدة، من رواد الوطنية في الغرب الجزائري سي أمحمد بن رحال1856- 1928ونضاله من أجل تعليم الجزائريين، مجلة الباحث، المجلد14، العدد3، الجزائر، 2022م.

16- حماتيت عبدالكريم، موقف النخبة الجزائرية من التجنيد الإجباري، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، المجلد1، العدد1، جامعة الجزائر، ديسمبر 2021م.

17 بن حمودة مراد، النخبة الإصلاحية وموقفها من قضية التجنيد الإجباري 1912م، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 6، العدد01، جامعة سطيف، الجزائر،2022م.

18- حمودة ياسين، إصلاحات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919، مجلة القرطاس، العدد 4، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2017م.

19- حميطوش يوسف، المدرسة الفرنسية في الجزائر ودورها في تكوين النخب، مجلة المصادر، العدد 16، جامعة الجزائر، 2007م.

20- حيمر صالح، قانون سيناتوس كونسيلت 1863م حول الملكية العقارية في قراءة تاريخية، مجلة عصور، المجلد 11، العدد2، جامعة تبسة، الجزائر، 2012م.

21- دادة محمد ، دور السياسة الاستعمارية في إضعاف قوة المقاومة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر، مجلة عصور جديدة، العدد 1، جامعة وهران، الجزائر، 2011م .

22- بن داود أحمد ، المقاومة الثقافية للأمير عبد القادر الجزائري من خلال التعليم، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 2، العدد 3، الجزائر، 2014م.

23- ساقني عبد الجليل، الصديق تياقة، الطريقة القادرية كمنهج في التصوف بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد9، العدد18، الجزائر، 2019م.

24- السليماني أحمد حسين، نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830-1871، مجلة المصادر، المجلد 4، العدد1، جامعة الجزائر، 2002م، عدد2، جامعة تبسة، 2012م.

25- سيدي صالح حياة، البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19، مجلة عصور، المجلد 11، العدد 1، الجزائر، 2012م.

26- سيدي محمد رامي، قراءة في أسباب فشل المقاومات الشعبية في طرد الاحتلال الفرنسي من الجزائر، مجلة قضايا تاريخية، العدد 7، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017م.

27- سيفو فتيحة، الكتابات الاحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية 1830-1914، مجلة عصور، المجلد9، العدد1، جامعة وهران، الجزائر، 2010م.

28- بن شوش أحمد، المقاومة الثقافية في الجزائر 1830-1870، المصادر، العدد 19، جامعة الجزائر، 2009م.

30- صافر فتيحة، ظهور حركة الشبان الجزائري، مجلة عصور الجديدة، المجلد8، العدد1، جامعة وهران، الجزائر، 2018م.

31- صافر فتيحة، مواقف النخبة الجزائرية من سياسة فرنسا الإندماجية، مجلة عصور الجديدة، العدد 16، 17، جامعة وهران، الجزائر 2014-2015.

32- عزوز فؤاد، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900، دورية مدارات تاريخية، المجلد،1 عدد خاص، جامعة سطيف، الجزائر، 2019م.

33- عزمي بشارة ، عن المثقف والثورة، مجلة تبين، العدد4، الدوحة،قطر، 2013م

35- عصماتي أحمد، النخبة الجزائرية وموقفها من الاحتلال الفرنسي، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، الجزائر، 2017م .

36- العماري الطيب، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني الى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي دراسة انثربولوجية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ، العدد15، الجزائر، جوان 2014م.

37- فيقي محمد الكبير، قراءة تحليلية في أسباب فشل المقاومات الشعبية الجزائرية خلال القرن 19، مجلة عصور، المجلد 11، العدد 2، جامعة الجزائر، 2012م .

38- فيلالي عبد العزيز، السياسة والقضاء عند المكي بن باديس وابنه حميدة، مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد 13، الجزائر، 2015م.

39- قرين مولود، تعليم المسلمين في منظور المثقفين الجزائرين "سي أمحمد بن رحال نموذجا 1856-1927، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد7، العدد4، الجزائر، 2019م.

40- قرينة عبد النور، محمد بن رحال واسهاماته في الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد8 ،الجزائر ، ديسمبر 2017م.

41- قشيش فتيحة، موقف المستوطنين الأوروبيون من مشاريع الاصلاح الفرنسية بالجزائر، مدارات تاريخية، المجلد 1، العدد2، الجزائر، 2019م.

42- لونيسي ابراهيم ، أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر، مجلة المصادر، العدد 19، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2009م.

43- مريوش أحمد ، ثقافة المقاومة ونماذج من عرائض الأهالي الجزائريين إلى فرنسا خلال القرن التاسع عشر، حوليات التاريخ والجغرافيا، المجلد 3، العدد 6، جامعة الجزائر، 2012م.

44- مقيدش علجية ، الطريقة الدرقاوية في الجزائر: مفهومها و مواقفها من الاحتلال الأجنبي، مجلة التراث، العدد25، الجزائر، 15_3_2017م.

45- بن موسى حمادي ، الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1850-1900، مجلة الحقيقة، عدد 36، جامعة أدرار، الجزائر، 2015م.

46- مياسي ابراهيم، دور ثورة الشيخ بوعمامة في التصدي للتوسع الاستعماري، المصادر، العدد 1، الجزائر، 1999م.

47- هواري مختار، أهمية عرائض أهالي الزيبان خلال القرن التاسع عشر في كتابة التاريخ المحلي للمنطقة، المجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد2، جامعة باتنة، الجزائر، 2021م.

48- الواعر صبرينة، الاستيطان الفرنسي ومصادرة الأراضي في مدينة ندرومة ونواحيها 1842-1881، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد12، عدد1، الجزائر، جانفي 2020م.

49- الواعر صبرينة، جريدة الحق البوني وقضايا الجزائريين 1893-1894، مجلة منتدى الأساتذة، العدد 16، الجزائر، جوان 2015م.

50- الواعر صبرينة، سي محمد بن رحال و مسألة ادماج الجزائريين1891- 1925، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد27، العدد2، الجزائر،15 _09_2012م.

51-ولد أحمد عبد القادر، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال المحاكم الردعية نموذجا، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، جامعة تيارت، الجزائر، 2019م.

3-2: باللغة الفرنسية:

01-Djaghloul Abdelkader, si M'hammed ben Rahal 1857-1928 un intellectuel musulman modernisatur.

02-Gilbert Grandguillaume, une médina de l'ouest algérien nédroma, revue de l'occident musulman, 1971.

03-Gilbert Grandguillaume, M'hamed ben Rahal, entre modernité et tradition.

04- الرسائل الجامعية:

4-1: باللغة العربية:

01- بلجة عبد القادر ، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري1907_1945، مذكرة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، سيدي بلعباس، الجزائر،2015_2016.

02- بليل محمد ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881و1914 القطاع الوهراني نموذجا، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، الجزائر، 2006م.

03- ثابتي حياة، الحرب العالمية الأولى 1914_1918 وإنعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران،الجزائر،2006م.

04- دحماني يوسف، الحياة الثقافية والإجتماعية إبان فترة الإحتلال الفرنسي تلمسان أنموذجا 1900 -1954م، مذكرة لنيل ماجستر في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

05- دراوي أمحمد ، قضايا المجتمع الجزائري في اهتمامات النخبة الإصلاحية 1900-1920، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2014_2015.

06 -رواحنة عبد الحكيم ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.

07- سباعي سيدي عبد القادر ، مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية1870-1940 الجزائر أنموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر 2015-2016.

08- سحولي بشير ، مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية 1900-1939، مذكرة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2014-2015.

09- سيدي صالح حياة ، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، مذكرة لنيل الماجستير الماجستير في التاريخ المعاصر ، الجزائر، 2010-2011.

10- بن شوش محمد ، التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830- 1870، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر،2007- 2008.

11-صافر فتيحة ، حركة الشبان الجزائريين، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، وهران، الجزائر، 2015-2016.

12- الطيب مختاري، لجان التحقيق الإستعمارية في الجزائر وردود الفعل الوطنية تجاهها 1833-1891م، مذكرة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والجغرافيا، الجزائر 2015-2016.

13- عثماني رمضان ، الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية1919-1954، أطروحة لنيل الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، تلمسان، الجزائر، 2019-2020.

14-عزة الحسين ، التعليم الأهلي الفرنسي في الجزائر 1850-1962، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة أدرار، الجزائر،2020/2019.

15- العكروت خميلي، جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين 1909-1956، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ المعاصر، الجزائر، 2008-2009.

16-فضل عبد العالي ، تطور أوضاع الجزائر إلى بداية القرن العشرين 1830- 1919، دراسة تحليلية من خلال أراء ومواقف شخصيات جزائرية كنماذج محمد بن رحال،إبن سماية، إبن حبيلس، مذكرة لنيل الماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية،قسم التاريخ، الجزائر، 2012- 2013.

17-قريتلي حميد ، السياسة الإسلامية الفرنسية في الجزائر 1870-1914م، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، الجزائر، 2019-2020م.

18-قلفاط عبد الباسط ، سياسة الاحتلال اتجاه القضاء الإسلامي في الجزائر 1830_1892، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2007_2008.

19-كمال خليل ،المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور 1850-1951، مذكرة لنيل الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.

20-لوصيف موسى ، الهجرة الجزائرية نحو المغرب الأقصى ودورها في الثورة التحريرية1954-1962، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الثقافي والاجتماعي المغاربي عبر العصور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، أدرار، الجزائر، 2012-2013م.

21-مختاري الطيب ، لجان التحقيق الاستعمارية في الجزائر وردود الفعل الوطنية تجاهها1833-1891م، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ والجغرافيا، الجزائر، 2015-2016م.

22-مدني حسين ، التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر 1884-1914 الغرب الجزائري أنموذجا، مذكرة لنيل الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، وهران، الجزائر، 2012-2013.

23-مولاي حليمة ، النشاط السياسي للحركة الوطنية في مدينة تلمسان ما بين الحربين العالميتين 1919- 1939،مذكرة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم تاريخ وعلوم الأثار، وهران، الجزائر، 2017، 2018.

4-2: باللغة الفرنسية:

Salim Abdelkader El Hassar, Les jeunes algériens, procédés et engagement analyse du discoure politique de si Mohamed ben rahal et

ben Ali fekar, thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en es sciences du langage tlemcen,2018-2019.

05-الموسوعات والمعاجم:

01- بوصفصاف عبد الكريم ، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، د.ط، دار مداد يونفارستي يراس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م.

02- بيشو سيسيل وأخرون، قاموس الحركات الاجتماعية، تر: عمر الشافعي، مر: دينا الخواجة، ط1، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، مصر، 2017م.

03- الزاوى طاهر أحمد ، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ج2، الطبعة الثالثة، دار الفكر للنشر، د.م ،د.س.

04- شرفي عاشور، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي أحداث أعلام و معالم، تر: عبد الكريم أوزغلة و آخرون، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 2009م.

05- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة ،ج1، د.ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1985م.

06- المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية للنشر،د.م، 2008م.

06- الملتقايات:

أحمد مريوش، موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال، التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال 1830-1962 أعمال الملتقى الوطني الأول المنعقد بولاية عنابة 14-15 جوان 2009، ط.خ، المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 للنشر، الجزائر، 2011م.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة .....أ

الفصل التمهيدي:إرهاصات مقاومة الحوار

المبحث الأول: أسباب ظهور مقاومة الحوار 13

المبحث الثالث: أهم وسائل مقاومة الحوار ونماذج عنها 27

الفصل الأول: التعريف بمحمد بن رحال

المبحث الأول: مولده وأصله 33

المبحث الثاني:نشأته 36

المبحث الثالث:شخصيته ومميزاته 42

المبحث الرابع:أهم آثاره ووفاته 46

الفصل الثاني: مظاهر المقاومة عن طريق الحوار عند محمد بن رحال وأهم مواقفه

المبحث الأول:دفاعه عن التعليم 55

المبحث الثاني:مواقفه من سياسة الإندماج والتجنس 64

المبحث الثاني: موقفه من بعض التشريعات الفرنسية الإستثنائية 68

المبحث الرابع: دفاعه عن القضاء الإسلامي والتمثيل النيابي.....78

الفصل الثالث: مواقف فرنسا من جهود محمد بن رحال في الدفاع عن قضايا الجزائريين

المبحث الأول: موقف لجنة مجلس الشيوخ 1891-1892 88

المبحث الثاني: موقف الحكومة الفرنسية.....92

المبحث الثالث: موقف المعمرين 98

الخاتمة.....105

الملاحق.....108

قائمة المصادر والمراجع.....109